

جلة التأييد

شرح

ادلة التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ان كمل الانسان نعمه بالعرفان ففتح عليه خـ
الكشف والعيان وايده بادلة العقل من التمثيل والاستقراء وا
بعد ما اشار اليه بما في الفرقان الذي هو المعجزة الباقية على مر الادهار
جمعه بين اسرار المعاملة والمكاشفة مقرونة بادلتها التي عجز عما بينهم
الفلاسفة والبراهمة وسائر عقلاء اهل الاديان بالفاظ يشترك في فهم
مراتب الانسان والصلوة على من اتى بها بعد مدة اربعين سنة تايده
فيها ما الكتاب ولا الايمان فاظهر بها دينه على الدين كله بعد ما اتفق ع
اطفاء نوره اهل الضلالة والطغيان فابطل مسلكهم بما ظهر لملته من
الشان وسطوع البرهان وقوة الاركان محمد صلى الله عليه وعلى آله
مستمرا لا تمر بمرور الازمان وبعد فلما كان مسئلة التوحيد مما اتفق

رای من اتفق الاکثر علی کمالہم فی العلم والعمل وانا سیدمشارالی صحتہا فی
القرآن المجید والاخبار النبویۃ الصحیحۃ الاسانید وقد نسب العامۃ الیوم
قائلہا الی الضلال البعید والجنون والزندقۃ واظہروا علیہ وجوہا من التشنۃ
وعانی داعی الحق الی ان احرر فیہا ما یدل علی اختصاصہا باہل الصدق
بایراد ادلۃ ودفع الشبہ عسی ان یستفید بہا طلبۃ الیقین ویتقوی بہا
قلوب المؤمنین ثم وجدت فیہا بعض المغلق غرایت فتحہا بشرح یسرح القلوب
علی الغلق ویتضمن من الحواشی ما یزیل عن قلوب الطلبۃ ما ران علیہا
من الغواشی سمی باجلۃ التائید فی شرح ادلۃ التوحید واسئل اللہ الرحیم
المنعم التواب ان یجعل لی الیہ زلفی وحسن مآب الحمد للہ الذی شہد بتوحیدہ
فقال شہد اللہ انہ لا الٰہ الا ہو وذلک اقامۃ البرہان اللمی الدال فیہ المؤثر
علی الاثر علی وحدتہ فی ذاتہ ومظاہرہ بان یقال الوجود یقتضی ذاتہ تحققہ
فیقتضی تعینہ فینحصر فی واحد فالوحدۃ اثر والمؤثر اقتضاء الذات التعین
سیجیئ لہ مزید تحقیق وہذا بخلاف البرہان الانی الدال فیہ الاثر علی المؤثر و
یختص بالملائکۃ واولی العلم اذ یستدلون بالحوادث علی وجودہ ثم علی وحدتہ
وہو ما تقتضیہ مراتبہم ولا بحسب الترتیب الطبیعی والصلوۃ علی رسولہ الذی
قام بتمہیدہ بالاشارۃ الی الادلۃ البرہانیہ والخطابیہ والجدلیہ کما قال تعالیٰ
ادع الی سبیل ربک بالحکمۃ والموعظۃ الحسنۃ وجادلہم بالتی ہی احسن

وقد فرّع عليه سائر العقايد الاصلية والاحكام الفرعية المفيدة للكشف عنه وعلى آله الذين بذلوا جهدهم في تائيده بتحرير العبارات في ابراز الحجج ودفع الشبه وبعد فهذه ادلة التوحيد وهو اعتقاد وحدة الحق مطلقا عند العامة وعندنا هو اعتقاد عدم مشاركة شيئ له في الوجود تزيح عن افئدة المنكرين الفواد وجه القلب الذي يلي النفس وهو الذي يسري منه الظلمة الى سايره ظلمات الترديد اي ظلمات شبه القايلين بتعدد الوجود المبنية على الترديدات الوهمية اذ الم يغشهم اي المنكرين يغش قلوبهم رين التقليد اذ ازالته اصعب وهي اي ادلة التوحيد من القرآن المجيد آيات منها قوله تعالى فاينما تولوا فثم وجه الله اي فثم ظهوره باسم من اسمائه يتوجه اليه متوجه بما يناسب اليه ثم استدل عليه بقوله تعالى وان الله واسع اي ظهوره بمظاهره عليم بها فعلمه متعلق بها وليس غير ذات فيستلزم تعلقه تعلق الذات وان لم تكن عينها ومنها قوله تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه اي الظاهر فيها هو الحق دون ماهياتها فانها عدمية ظهورها الا بواسطة ظهور الوجود وهذا اشارة الى برهان اني حيث اعتبر فيه دلالة الآفاق والانفس عليه ثم اشار الى برهان لمّي بقوله تعالى اولم يكف بربك انه على كل شيئ شهيد اذ جعل وحدته دليلا على وحدة الاشياء

مع ما فيها من الكثرة ثم اشار الى انه لم يتعدد بتعددها بل احاط بها بوحدته

ما خفي لنشر تبها بوحدته فصار اظهر منها فقال الا انهم في مرية من لقاء ربهم

الا انه بكل شيء محيط ومنها قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن

وحصر هذه الاربعة التي انحصرت الاشياء فيها في ذاته فهو الاول يستند

اليه الكل ابتداء والآخر يرجع اليه الكل انتهاء والظاهر في الكل ظهور

الوجه الواحد في المرايا بحسب اشكالها والوانها والباطن عنها لان ما ظهر

منه لا بد وان يتقيد بالمظهر فلا يظهر باعتبار اطلاقه في شيء منها ثم استدل

على انه كل الوجود بقوله وهو بكل شيء عليم وذلك لان علمه واحد وهو

انما يتعلق بامر واحد وقد تعلق بالكل فلا بد له من جهة الوحدة وذلك

الوجود المشرق عليها وذ حدو العلم بالذات يستلزم العلم باحوالها

ا كان تاما ومنها قوله تعالى ونحن اقرب اليه ي الى المحتضر لانه يمكنه

طلاع على هذا القرب عند كشف الحجب فكانه مخصوص به منكم وهذا القرب

ن حصل لكم ولكن لا تبصرون لكونكم محجوبين والمحجوب انما يدرك

قرب المكان او الزمان او المناسبة دون قرب الذات الذي به

احاطتها بالكائنات مع التنزه عن الزمان والمكان والمناسبة ومنها

قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن اقرب

اليه من حبل الوريد لانه اذا تعلق علمه بما يوسوس به نفسه والعلم ليس

غیر الذات فہو محیط بہ بالظہور فیہ ومنہا قولہ تعالیٰ وہو معکم اینما کنتم ای باشراق
نورہ علیکم واحاطہ ظہورہ بکم من غیر اتصال وانفصال ومنہا قولہ تعالیٰ وما رمیت
اذ رمیت ولکن اللہ رمیٰ اشارالی ان الرمی منسوب الیہ فی الظاہر منفی عنہ فی الحقیقۃ
وہو فی الحقیقۃ منسوب الی اللہ تعالیٰ اذ الفعل یظاہر فی المظہر دون المظہر اذ لا وجود
بنفسہ فلا فعل لہ بنفسہ ثم لاشک انہ متعلق قدرتہ وقدرتہ لیست غیر
ذاتہ ومنہا قولہ تعالیٰ کل شیٔ ہالک الا وجہہ ای الان اذ اسم الفاعل
حقیقۃ فی الحال مجاز فی الماضی والاستقبال فدل علی ان الموجود فی
کل شیٔ وجہ الحق او وجہ الشیٔ الذی یلی الحق لاستنارتہ بنوروجودہ وعلی
الاول یرجع الضمیر الی اللہ تعالیٰ وعلی الثانی الی الشیٔ وحاصلہا
قولہ تعالیٰ کل من علیہا ای علی الارض فان خصت لا
والفساد فیدل ظہور الفناء فیہا علی ان وجود ما فیہا لیس لذا
ظاہرۃ بخلاف ما یتوہم دوام وجودہ فانہ لا یظہر فیہ ذلک فا
ولیدخل فی ذلک الاصنام دخولا اولیا لیتوسل بذلک الی
لم تکن موجودۃ فی نفسہا فکیف تستحق العبادۃ ثم قال ویبقی ای
وجہ ربک الظاہر فیہ الذی یتوجہ الیہ متوجہ کل ما یکون استناد
قال ذوا الجلال والاکرام اشارۃ الی انہ حین ظہورہ متصف بہ
الجلالیۃ السلبیۃ التی تنزہ بہا عن التعلق بالحوادث ومتصف بالا

الثبوتية الجمالية وهو وان ظهر من هذه الجهة فهو باق على كماله الازلي
متصف بالصفات القديمة غير حال في الحوادث لامحل لها فافهم وههنا
قوله تعالى الله نور السموات والارض الاية اى المشرق عليها بنور وجوده
بعد ما رفع الحجب بينه وبين حقايقها بافادتها استعداد القبول لنوره
الذي هو بمنزلة التصقيل للمرات لتستعد لقبول الصور ثم مثله بنور
الروح الانسانى في البدن فقال مثل نوره في العالم كمثل نور الروح
في مشكوة بدن الانسان فيها مصباح هو الروح المصباح في زجاجة
هي القلب الزجاجة كانها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة هي النفس
الانسانية القابلة لانواع الفيوض زيتونة لاشرقية من عالم المجردات
التي كمالاتها بالفعل ولاغربية من الاجسام الكثيفة الظلمانية يكاد زيتها
اى سنا استعداده يضيئ ولو لم تمسسه نار التدبير الروحانى التعلق
الروح بالحرارة الغريزية ثم قال في حق النور الالهي انه نور على نور اى
اشراق نوره في البدن فوق نور الروح فهو روح الروح وادلته من
الاخبار النبويه اخبار كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة
قالته العرب كلمة لبيد الا كل شيئ ما خلا الله باطل فالباطل العدم الحق
هو الوجود وانما قال اصدق لانه لا تاويل فيها فلو كان كما يقول اهل الحجاب
لاحتاج الى التاويل فلم يكن اصدق لان المؤول لا يصدق في الظاهر

لایقال ینقض بما ورد فی القرآن من الالفاظ المؤولة مع انه من اصدق من اللہ قیلا لانقول اصدقیته فیما قصد بہذہ العبارات وہو انما یتکلم لمقاصدہ لا لالفاظہا ومنہا قولہ علیہ الصلوٰۃ والسلام حکایۃً عن اللہ عزوجل ولایزال العبد یتقرب الی بالنوافل حتی احبہ فاذا احببتہ کنت سمعہ الذی یسمع بہ وبصرہ الذی یبصر بہ ای یظہر لہ ان سمعہ وبصرہ مظہر اسمعی وبصری ونورہما فایض من نور سمعی وبصری وقد ورد ذلک فی سائر اعضائہ وقواہ ومنہا قولہ علیہ الصلوٰۃ والسلام والذی نفس محمد بیدہ لوانکم ولیتم بحبل الی الارض لہبط علی اللہ ای علی محل اشراق نور وجودہ اذا عرفت ہذہ الدلایل من القرآن والاخبار فانظر الی غیر ذلک من الآیات والاخبار الواردۃ فی ہذا الشان والجمہور اولوہا فقالوا المراد بالوجہ التوجہ فی الصلوٰۃ وفی قولہ انہ الحق ان خالقہا الحق وبالاحاطۃ العلم وبالظہور کثرۃ الدلائل وبالقرب والمعیۃ العلم وبنسبۃ الرمی الاقدار علیہ وبقولہ کنت سمعہ وبصرہ کونہ سامعاً لآیات الحق مبصراً لہا وبقولہ لہبط علی اللہ علی متعلق علمہ ولایخفی انہا خلاف الظاہر مع بقاء وجہ الاستدلال فی البعض فراراً من الشبہات شبہۃ وحدۃ الوجود او الحلول او غیرہما وسنرفعہا باثبات وحدۃ الوجود فلایکون شبہۃ معدودۃ من الشبہ الموجبۃ للتاویل والاینقضی عن سائرہا وادلتہ من الادلۃ

کما فی تاویل الذات بالعلم فی ثم وجہ اللہ ولہبط علی اللہ ۱۲

العقلية كثيرة فمنها ما يدل على تحققه في الخارج ومنها ما يدل على وجوبه وهو
يدل على وحدته بادلة وحدة الواجب بالذات المذكورة في الكلام فلذلك
استغنينا عنها فههنا مقامات المقام الاول في تحقق الوجود المطلق عن
قيد الكلية والجزئية الاضافية في الخارج وان لم يوجد له شيء من الجزئيات
بل لا جزئي له اصلا على ما يأتي اعلم ان تحققه في الخارج عند الافكار اظهر
من نور الشمس عند الابصار لانه يتوقف عليه تحقق الكل فهو اولى بالتحقق في نفسه نور الشمس
يحتمل ان لا يكون منها بل من الاشياء انفسها عند محاذاتها بلا حجاب
لكن لشدة ظهوره خفي لان الشيء اذا جاوز حده اورث ضده وذلك لان
شدة الظهور نهاية الظهور فتشبه بداية الظهور الموجبة للخفاء من حيث
ان النهاية توجب الامتناع بعدها كالبداية قبلها والامتناعات متماثلات
بالذات مختلفات بالاضافات والاشياء تتبان باضدادها ولا ضد له على
من جعله اي الوجود المطلق لاعتقاده كلية من المعقولات الثانية وهي
عوارض المعقولات الاول التي يأخذها العقل في مقابلة الامور المحسوسة
ككون الشيء كليا يشترك بين كثيرين او جزئيا يمنع الشركة او جنسا او فصلا
خفاء نور الشمس على من زعم ان ليس في الجو وراء الالوان شيء وذلك
فرقة من الفلاسفة قالت ان الضوء ليس من الاجسام الفائضة من
الشمس والاكانت متحركة وكان نزولها في العالم السفلي بالتدريج كما

خروجها عن البيت عند غلق الباب ولا من اعراضها لامتناع الانتقال عليها بل الوان الاشياء عند محاذاتها اذ لالون لشئ بدون ذلك الا ترى في الظلمة اذ ليست مانعة عن الرؤية بدليل رؤية الجالس فيها ما وراءه لكن غروبها بين الفرق الضروري بين محل الظل والضيا لحصول اللون في محلهما مع زيادة استنارة محل الضيا بنور الشمس على استنارته بنفسه ولولا غروبها لتوهم ان لونية محل الضيا بهذا المقدار ولونية محل الظل بهذا المقدار ودوام الوجود وعمومه للاشياء من جهة الاشراق عليها على نهج واحد اذ لا اختلاف في نفس الوجود صار سببا للاصرار على انكار تحقق في الخارج وسببا لزعم انه اي التحقق الخارجي للماهيات فقط وهو باطل لانه اما بالوجود فهو اولى بالتحقق او لا بالوجود فاما ان لا يلحق شيئا من الماهيات وهو بديهي البطلان او يلحق فاما ان لا يفيد شيئا وهو ايضا بديهي البطلان او يفيد ولا يكون فائدته التحقق وهو ايضا بديهي البطلان فان كان فائدته التحقق فاما عين التحقق الحاصل بغيره فهو تحصيل الحاصل او مثله فيلزم اجتماع المثلين او مباينه فيلزم ان يكون لكل ماهية في الخارج تحققان مختلفان وهو ايضا بديهي البطلان ثم ان كان تحقق الماهية في الخارج عين تحققها في الذهن لزم كون الذهن والخارج امرا واحدا وهو محال لامتناع كون الامر الواحد في مكانين مختلفين والا فالوجود ان لحق التحقق

الذهني كان الخارجي من عوارض الذهنيات فيلزم كون ما في الخارج قايما
بما ليس فيه وهو باطل وان لحق الخارجي فاما ان يتخلفا بالذات وهو
باطل ضرورة ان مفهومه امر واحد لما تذكره بعد والا كان احد المثلين
عارضا والآخر معروضا من غير مرجح فلم يكن بد من التنبيه عليه اي على
تحققه في الخارج برفع ما التبس على العقل وانما قال التنبيه دون الدليل
لان اقامته على الامور البديهية باطل فنقول كل متحقق في الخارج من الماهيات
والاشخاص له وجود به تحققه وذلك الوجود متحقق فيه اي في الخارج اذ به تحقق
كل شيء لان تحقق كل شيء لو كان بذاته فان كان تحققه نفس الوجود كان
الكل واجب الوجود بالذات وان كان غيره كان للكل تحققات ويعود ما ذكرنا
وان كان تحقق البعض بالغير فان كان للاول وجود كان للواجب بالذات
تحقق بالغير الذي هو الوجود ايضا فهو وان كان واجب التحقق بالذات
لا يكون واجب الوجود بالذات والا لم يكن الواجب موجودا وهو باطل بالضرورة
لا يقال الوجود نفس تحقق الشيء وليس ما به التحقق لانا نقول تحقق الشيء
موجوديته وهي مقارنة الوجود فلا تكون نفس الوجود لا يقال لا مقارنة
في الواقع بل في اعتبار العقل فقط لانا نقول جزما بد منها في الممكنات والا
كان وجودها نفسها فتصير واجبة بالذات وهو باطل وما به التحقق اولى بان
يكون متحققا والا جاز ان يكون مبدا الوجود معدوما ضرورة ان ما به التحقق

للشيئ من مباديه سواء كان علة فاعلية او مادية او صورية ولا تتم العلة
الغائية لانها ليست علة في الخارج بل في الذهن وكلامنا في العلة الخارجية
فينسد باب اثبات الصانع لانه ايضا مبدا فلو جاز كون بعض المبادي مهيا
لجاز كون الباقي كذلك على انه لو لم يكن علة فلا بد من علة هي الماهية فلكون تامة
كل شيئ علة لوجوده فيكون الكل واجب الوجود بالذات او الوجود وهو خلاف
المفروض او المجموع فيحتاج الى علة ويعود الكلام لا يقال العلة الوجود لتحقيق
الواجب لانا نقول ان اريد الخاص الواجب تحت العام فيبطل وجوده والا
فهو الوجود المطلق الذي فرضناه ليس بعلة فالمطلق اي الوجود المطلق
ان كان عينه اي عين وجود ذلك المحقق في الخارج او جزءه كان المطلق
محققا في الخارج وهو المطلوب وان كان المطلق زائدا على وجود ذلك
المحقق كان وجود ذلك المحقق وجودا مع قيد الخصوصية فقيد الخصوصية
اما اعتباري فلا تحقق الا للمطلق لان ما وراء قيد الخصوصية في ذلك ما الوجود
بلا قيد الخصوصية او الماهية لكن الماهية محققة بالوجود وغير الوجود محقق
به فلا تحقق بالذات في ذلك المحقق الا للمطلق واما قيد الخصوصية امر حقيقي
فاما قيد الخصوصية الحقيقي موصوف بالوجود المطلق او صفة له او غيرهما فان كان
قيد الخصوصية الحقيقي موصوفا بالوجود المطلق فاما قيد الخصوصية الحقيقي وجود
متصف بالمطلق من حيث الاطلاق فيصير قيد الخصوصية الذي هو الوجود وجودا

مطلق لاتصافہ بالمطلق متحققا الا انا فرضناہ حقیقیا او قید الخصوصیۃ الحقیقی
الذی ہو الوجود وجود متصف بحصۃ منہ ای من الوجود المطلق فیکون قید
الخصوصیۃ الحقیقی الذی ہو الوجود وجود اخص صار حصۃ الوجود المطلق
وجود خاص فیعود الکلام من فیہ خصوصیتہ ای قید خصوصیۃ ہذا الوجود وہو
قید خصوصیۃ وجود الامر المحقق فنقول ہذا القید ایضا اما اعتباری الی آخرہ
وانا قید الخصوصیۃ الحقیقی ماہیۃ محققۃ ولایوجد بدونہ ای بدون الوجود وان
کان قید الخصوصیۃ الحقیقی صفۃ فتحققہ لیس بذاتہ بل انما بالوجود فہو اولی
بالتحقق او بالماہیۃ التی لاتحقق الا بہ لما ذکر لان الصفۃ لاتقوم بذاتہا
وان کان قید الخصوصیۃ الحقیقی غیرہما ای غیر الصفۃ والموصوف فلا
یعقل کونہ قیدا عند عدم کونہ صفۃ ولا موصوفا مع انہ لیس عینا ولا جزءا
لانا فرضناہ زائدا فکیف یکون قیدا مع عدم العلاقۃ علی انہ ای الوجود المطلق
لاتحقق ح ای حین لایکون صفۃ ولا موصوفا ولا عینا ولا جزءا لوجود الامر
المحقق بالخصوصیات کما یزعمہ القائل بکونہ کلیا فاما ان یتحقق بنفسہ
وہو المطلوب او لاتحقق لہ اصلا فیلزم سلب الشیٔ عن نفسہ لانہ یصدق
ح الوجود لیس بوجود قیل لا نم انہ لولم یتحقق یلزم سلب الشیٔ عن نفسہ
وانما یلزم ان الوجود لیس بموجود فلا یلزم الا سلب الموجودیۃ ولیست
الموجودیۃ نفسہ ای نفس الوجود حتی یلزم من سلب الموجودیۃ عن الوجود

سلبه عن نفسه على ان التحقق الاعتباري كاف في منع سلب الشيء عن
نفسه وفي تحقق الاشياء به وايضا يجوز ان تحقق الوجود المطلق بالخصوصيات
اي بالوجودات الخاصة وان لم يكن صفة لها ولا موصوفا بها ولا كلا ولا جزءا
لوجود العلاقة مع ذلك بناء على انها اي الخصوصيات علة لتحقق الوجود
المطلق قلنا الموجودية وان لم يكن نفس الموجود ولكن سلب الموجودية عن
الوجود يستلزم سلب الوجود عن نفسه وسلب ... المعدومة عن نفسها
وان لم يكن محالا لكن سلب الوجود عن نفسه ليس من ذلك القبيل لانه
امر تحقق الكل وانما استلزم سلب الموجودية عن الوجود سلبه عن نفسه
لان موجودية اي موجودية الوجود المطلق بوجوده اي بوجود الوجود كما ان
موجودية كل شيء به فسلبها اي سلب الموجودية عن الوجود يستلزم سلب
وجوده اي وجود الوجود عنه ووجود الوجود عينه في الواقع وان غايره في الاعتبار
فيستلزم سلب وجود الوجود سلب الوجود عن نفسه وانما قلنا وجود الوجود
عينه اذ لو زاد وجود الوجود على نفس الموجود لتوقف تحققه اي تحقق الوجود
عليه اي على وجود الوجود فان لم يتحقق وجود الوجود على تقدير زيادته على الوجود
بل كان اعتباريا كان الكل من الوجود ووجود الوجود والماهيات اعتباريا
لان المتوقف على الاعتباري اولى بان يكون اعتباريا فبطل الفرق
الضروري بين الاعتباريات والامور المحققة وان تحقق وجود الوجود على

تقدیر زیادتہ فلابد لہ من وجود زائد محقق اذ بہ تحقق وجود الوجود الذی بہ
تحقق الوجود الذی بہ تحقق الماہیات فاما ان یلزم التسلسل فی الامور
المرتبۃ المحققۃ وہو باطل لدلالۃ البراہین المذکورۃ فی کتب الکلام علی بطلانہ ولم یدل علیہ
بطلان اجتماع امور غیر متناہیۃ اذ لم یترتب وکذا فیما ترتب من الامور
الاعتباریۃ لانقطاعہ بانقطاع الاعتبار الذی یتوہمہ المعتبر او ینتہی الی
وجود ہو موجود بوجود ہو نفسہ فلناخذ بہ من اول الامر قصرا للمسافۃ فذلک
الوجود الذی ہو موجود بوجود ہو نفسہ اما مطلق وہو المطلوب اذ لا مطلوب
لنا سوی تحقق المطلق بوجود محقق ہو نفسہ او مقید وہو باطل اذ المقید
لا یکون موجودا بوجود ہو نفسہ لان فیہ وجودا مع شیٔ آخر لا یکون نفس الوجود
والا ای وان کان الشیٔ نفس الوجود وقد اجتمع مع الوجود المطلق لزم ترکبہ
ای ترکب کل وجود مقید من وجودین ان لم یستقل او تعدد الوجود فیہ
ای فی الوجود المقید ان استقلا وستذکر بطلانہما ثم اجاب عن قولہ علی
ان التحقق الاعتباری کاف فی منع سلب الشیٔ عن نفسہ وفی تحقق سائر
الامور بقولہ والاعتباری یجوز ان لا یعتبر بان ذلک معنی الاعتباری فیلزم
عند عدم اعتبارہ سلب الوجود عن نفسہ ایضا ولو فرض تحقق امر فی الخارج
بالامر الاعتباری الذی اذا لم یلتفت الیہ العقل فلیس بشیٔ فی نفس الامر لزم
ان یتحقق بما لیس بشیٔ فی نفس الامر ما ہو متحقق فی نفس الامر وبطلانہ

ظاهر ثم ان الوجود والماہیۃ لوکانا اعتباریین وضم اعتباری الی آخر لا یفید امرا فی الخارج لم یتحقق امر فی الخارج حتی العقل الذی یعتبر ولا المعتبر ولا الاعتباری وفساده اظہر من ان یخفی ثم اجاب عن قوله ویجوز ان یتحقق بالخصوصیات علی انہا ملة بقوله ولو تحقق بالخصوصیات علی انہا علة فقط ای لا صفة ولا موصوفا ولا کلا ولا جزء ولم یکن تحققه فی ضمنہا وہو المطلوب لان المطلوب بیان تحقق المطلق بدون کونه فی ضمن الجزئیات وسیبطل کون الخصوصیات علة تحقق المطلق لانہا محققة به فلو کانت علة تحققه لزم الدور قیل ان کان المطلق جزء وجود الموجودات او عینه وانتم ما ابطلتم ذلک التقدیر کان تحققه فی ضمن الجزئیات اما اذا کان جزء ہا فظاہر واما اذا کان عینہا فلا شک انه انما یکون عین وجوداتہا لا المجموع من وجوداتہا وعوارضہا المشخصة مع انہا لا بد منہا ایضا فی الخصوصیات فیکون المطلق علی تقدیر عینیته لوجوداتہا فی ضمن المجموع علی ان الضرورة شاہدة لکونه کلیا ذا افراد اذ افراده وجودات الاشیاء ولا تحقق لکلی بدون کونه فی ضمن الجزئیات اذا کان کلیا طبیعیا وایضا لو لم یکن کلیا لکان جزئیا حقیقیا ولو کان جزئیا حقیقیا لم یکن اعم الاشیاء مشترکا بالمعنی بینہا مقولا علیہا بالتشکیک مع ان کل ذلک مما یکاد یقع علیه الاجماع اذ لا عبرة بالاختلافات الشاذة الضعیفة فی ان اشتراکه لفظی وانه

متواطی وکیف یتحقق فی الخارج ما ہو من المحمولات العقلیہ وانما وہی
الامور التی یمتنع استغناء ہا عن المحل عقلا ویمتنع حصولہا فی المحل
فی الخارج کالماہیۃ والامکان بخلاف الانسان فانہ مستغن عن المحل
وبخلاف البیاض فان قیامہ بالمحل خارجی علی انہ ای الوجود المطلق
لا یبقی مطلقاً علی تقدیر کونہ جزئیا حقیقیا فننا نحن وان لم نبطل
تقدیر کون الوجود المطلق جزء الوجود الخارجی للامر المحقق فہو باطل فی
نفس الامر لکن لم نحتج الی ابطالہ حین ما تکلمنا علیہ اذ کون المطلق جزء
الخارجی ممنوع فی الواقع ای باطل فیہ وترک التعرض لابطالہ لا یدل
علی تصحیحہ لانہ انما ذکر علی سبیل الفرض نفیا لکونہ من المعقولات الثانی
التی لا یتحقق فی الخارج اصلا اذ علی ذلک التقدیر لا یکون الوجود المطلق
منہا وانما قلنا ان ہذا التقدیر باطل اذ لو کان جزءہ فالجزء الاخر اما
وجود فیترکب کل وجود من وجودین ان لم یستقل الجزءان بالوجود حتی
وجود الواجب او یتعدد وجود کل شئی حتی الواجب ان استقلا او الجزء الاخر
غیرہ ای غیر الوجود فلا یتحقق الا بالوجود وما لا یتحقق الا بالوجود لا یکون من
اجزاء الوجود والا لتوقف الوجود علیہ توقف الکل علی اجزائہ لکنہ یتوقف
علی الوجود فیلزم الدور وان قلنا الجزء الاخیر من جزئیہ الخارجیۃ التی
توقف الوجود الخاص علیہا فلا یکون تحقق المطلق ایضا فی ضمنہا لانہ

سابق على تلك العوارض الخارجية لانها محققة به وان كان عينه فلا تحقق سواه وكونه فى ضمن شئ من الخصوصيات ممنوع لما ذكرنا من تحقق العوارض الخارجية فلو كان تحقق الوجود المطلق فى ضمنها لزم الدور مع ان الخصوصيات على تقدير عينية الوجود المطلق للموجودات الخارجية امور عقلية ثم ان هذا التقدير ايضا باطل والا كانت الخصوصيات افراد الوجود المطلق وسنبطلها ولكن ذكرناها الآن نفيا لصدق الوجود المطلق فى ضمن الجزئيات ثم اجاب عن قوله على ان الضرورة شاهدة لكونه كليا بقوله ودعوى الضرورة اى ضرورة كونه كليا فى محل النزاع مع جم غفير من الاذكياء الذين ياتى ذكرهم وقيد بذلك للاحتراز عن خلاف السوفطائية فى البديهيات باطلة نشات هذه الدعوى من روية الكثرة فى الموجودات فتوهموا ان الكل موجود وجودا خاصا وحدوث بعضها فتوهموا ان وجود الحادث الآن غير وجود المستمر من الماضى الى الآن وفناء البعض فتوهموا ان وجود الفانى غير وجود الباقى ثم اشار الى ما يزيل هذه التوهمات فقال ولا يستلزم كثرة الموجودات كثرة الوجودات اذا لم يكن الوجود عين الماهيات ولا من عوارضها قيد بذلك لان الماهيات لاشك فى تعددها فيلزم تعدد ما يكون عينها وكذا التعدد ما يكون من عوارضها لان العرض الواحد لا يقوم بمحلين ثم ابطل كون الوجود عين الماهيات بقوله لتميز الماهيات مع عدم

تمیز الوجود ضرورۃ انا لانشک فی وجود الشبح المرئی من بعد بالشک فی ماہیتہ
وابطل کون الوجود من عوارض الماہیات بقولہ وتحققہا ای الماہیات
بالوجود دون تحقق الوجود بہا للدور ولو کان الوجود من عوارضہا لکان
الامر بالعکس فبطل توہم استلزام کثرۃ الموجودات کثرۃ الوجودات ثم اشار
الی بطلان توہم ان وجود الحادث غیر وجود المستمر بقولہ والحدوث بالاضافۃ
ای باضافۃ الوجود الآن الی الحادث مع استمرار اضافتہ الی المستمر
ثم اشار الی بطلان توہم ان وجود الفانی غیر وجود الباقی بقولہ والفناء
بزوالہا ای بزوال اضافۃ الوجود عنہ مع بقاء اضافتہ الی المستمر والمراد
بالاضافۃ اشراق الوجود برفع الحجب بتصقیل المرآۃ القابلۃ لنورہ وبزوالہا
اسبال الحجب بتکدیر المراۃ ثم ازال استبعاد رویۃ الواحد کثیرا بقولہ بل
ہو واحد یظہر فی الکل ظہور الوجہ الواحد فی المرایا المتعددۃ وجوہا متعددۃ
مع بقائہ علی وحدتہ ومرایا الوجود حقایق الاشیاء المسمات فی اصطلاح
الصوفیۃ بالاعیان الثابتۃ ولما فرغ عن ابطال ما یوہم الکثرۃ فی الوجود
شرع فی اقامۃ البرہان علی نفی الکثرۃ فیہ فقال ولا یصح کونہ کلیا لانہ لابد ان
یکون ذا افراد ذہنیۃ او خارجیۃ لکنہ باطل لان جمیع افرادہا اما ذہنیۃ
ممتنعۃ فی الخارج او ممکنۃ لاتخرج الی الوجود اصلا ولا قایل بہ بل القایل
بکلیتہ یدعی ان الضرورۃ تحکم بخلافہ او خارجیۃ وذہنیۃ کافراد سائر الماہیات

الممكنة لكن الموجود في الخارج واحد هو واجب بالذات والبواقي ممتنعة بالذات
فهو وان كان قريبا من مقصودنا لكنه باطل لانه انما يتصور اذا اقتضى الذات
التعين وهو يوجب الانحصار في فرد فلا يتصور له افراد متعددة اصلا وللوجود
في الخارج افراد كثيرة كلها واجبة بالذات او ممكنة بها وبطلانهما ظاهر للاستلزام
الاول تعدد الواجب بالذات واستلزام الثاني خلو الوجود عن الوجوب
الذاتي او بعضها واجب فقط والبواقي ممكنة وهذا انما يتصور لو لم يقتض الذات
التعين ولذلك نقول اختلاف افراد الشيء الواحد بالوجوب والامكان انما
هو باختلاف العوارض فوجوب ما وجب منها اي من افراد الشيء الواحد
بالعوارض فلا يكون بالذات لان العارض ليس من لوازم الذات والا لوجد
حيث وجد الذات وقد وجدت في الممكنات واذا كان في الموجودات فرد
واجب بالذات وافراد ممكنة فليس للوجود افراد ولا في ذي الافراد واجب بالذات
ولا يقال لا نسلم ان اختلاف افراد الشيء الواحد انما يكون بالعوارض لجواز ان
يقال المفهوم الواحد على حقايق مختلفة فتختلف افراده لا بالعوارض بل بالذات
لانا نقول انما يصح ذلك فيما يكون عرضا عاما ولا يتصور كون الوجود عرضا
للموجودات التي هي مفهوم العارض والمعروض على انه لو كان ثمة وجود
عارض وآخر معروض لزم اجتماع الوجودين ان تحققا والا كان
احد الوجودين معدوما وقد ابطلناه فيكون الواجب هو الوجود لا الماهيات

كلها ذوات افراد والافراد الممكنة للماهيات الممكنة الكلية اذ بامكانها صارت قابلة للعوارض المختلفة التي منها تعين الافراد وبكليتها صارت ذات افراد بشرط اضافة الوجود اليها اذ بدونها هي امور عقلية لا تحقق في الخارج وهذه الاضافة هي اشراق الوجود عليها من غير اتصال بها لاستلزام الحلول الباطل وانفصال عنها لانه انما يتصور حيث يتصور الاتصال اذ بينهما تقابل العدم والملكة على ان الانفصال مبطل للاضافة ثم اشار الى برهان آخر على ابطال كليته فقال وكيف يكون كليا والكلي لابد له من جزئيات ذهنية او خارجية وكيف يكون له جزئيات فانه ان اريد بالجزئي معروض شيء من التعينات والصفات من غير اعتبار شيء من العوارض التعينات والصفات معه فهو المطلق الواحد الواجب الذي عرض له هذه الامور اي الصفات بحسب تعيناته اللاحقة لتحققه اي تحقق الوجود ذاتية كانت تلك الامور لتلك التعينات او غيرها بحسب الظهور في مرايا المظاهر وقوله الذي اشارة الى دفع ما يتوهم مما ذكر انه يستلزم كون الواجب بالذات محلا للحوادث فقال الواجب لا يكون محلا لها بل محلها التعينات اللاحقة في: نه وهي التعينات التي حصلت له بحسب ظهوره في مرايا المظاهر وهي تعينات حادثة صارت محلا للحوادث ثم اشار الى بعض هذه الصفات العارضة للوجود بحسب ظهوره ذاتية لذلك التعينات كالحيوانية والناطقية للانسان وبعضها عارضة

اشعارا بان جميعها اذا لم يكن لها دخل في الوجود ولم يكن لها دخل في تعدده بل
هذه الصفات عارضة للماهيات بشرط اي بشرط الوجود فنسب الى الوجود
لحصولها بسببه وان اريد بالجزئي شيئ من التعينات والصفات العارضة
من غير اعتبار الوجود المعروض معها فلا نسلم انها جزئيات اذ لا بد في كون الشيئ
جزئيا للامر من تضمنه لذلك الامر الذي هو كليه وان اريد المجموع من الوجود
المعروض والتعينات والصفات العارضة فلا شك انها اي التعينات
والصفات امور عقلية لا تتحقق في الخارج اما التعينات فظاهر واما الصفات
فانها فرع التعينات لانها فرع وجود المحل ووجود المحل عين التعين وان
كان بالعوارض فهي لا يكون قبل وجود المحل واذا كانت فرع التعينات
العقلية فهي اولى بكونها عقلية لا يقال هذا سفسطة لانكار الصفات الحقيقية
المشاهدة للاشياء لانا نقول المتحقق فيها هو الوجود مع اعتبار امر عقلي
لا يتحقق من حيث هو في الخارج بل من حيث ظهور الوجود به واذا كانت التعينات
والصفات امورا عقلية والوجود امر خارجي فكل جزئي يعرض للوجود يكون مركبا
من هذا المجموع الذي بعضه عقلي وبعضه خارجي فلا يتحقق المجموع المركب
من العقلي والخارجي في الخارج لان تحقق الكل بتحقق جميع اجزائه فلا
يتحقق مع امتناع تحقق جزئه في الخارج وان اريد الوجود المعروض للتعينات
والصفات من حيث هو معروض لها باعتبار ظهوره في المظاهر بناء على انها

ليست للماهيات بسببه فهو اي ذلك المعروض عين الواجب بحسب الذات التي اشرق نوره على المظاهر غيره بحسب هذه الصفات اللاحقة لظهوره وان قلنا الصفات عارضة للماهيات فلا الكلام ولا يتعدد الوجود الواحد بحسبها اي بحسب تلك الصفات حتى تكون له افراد والا كان كل وجود مركبًا من الوجود المطلق ومن تلك الصفات لان الفرد عبارة عن ماهية مع عوارض مشخصة وان كانت خارجة عن الماهية فيعود كل فرد الى المجموع الذي ابطلناه وهو المجموع من الوجود الذي هو امر حقيقي ومن التعينات والصفات التي هي امور عقلية هذا كله على تقدير ابطال كلية الوجود فان سلم انه كلي هو علة المنفي لا علة النفي لم يمتنع ايضًا كونه واجبًا بناء على امتناع تحقق الكل بدون كونه في ضمن الجزئيات وذلك انا لا نسلم انه لا تحقق للكل اي الشيء من الكليات سواء كان نفس الوجود او غيره بدون كونه في ضمن الجزئيات بل ذلك الامتناع مختص بالماهيات الكلية فانها مختصة بامتناع تحققها بدون كونها في ضمن الجزئيات لانها التي اخذها العقل من الجزئيات ليست موجودة مع قيد الكلية اصلا فان وجدت من حيث هي طبايع فلا يوجد بنفسها بل بالوجود الذي يقتضي العوارض من التعينات والامور المشخصة الضرورية لها اذ بدونها هي امور عقلية محضة فلا بد منها يجعلها امورا خارجية ليتعدد بها التعلقة معها حتى يصح فيضه عليها واضافته اليها ولو استعد

رفيضة بدون تلك العوارض لقاعف عليها الوجود لعموم الجود وانما
بين التعلق بالاضافة على نهج العطف التفسيري لئلا يتوهم من التعلق
الاتصال من العروض فالتعين من حيث شرط هو شرط لحوق الوجود
وذلك اللحوق انما يتصور فيما زاد الوجود على الماهية التي يلحقها الوجود
لا في تحقق نفس الوجود على تقدير ان الوجود هو الذي لا يزيد وجوده
عليها فلا على تقدير اشتراط التعين في وجود الماهيات على ان الماهية
الكلية جايز الوجود عند افلاطون القائل بالمثل المجردة اذ قال يوجد
في الخارج لكل نوع فرد قابل للمتقابلات مجرد لذلك ازلي ابدي لتجرده
ولما رد بان القابل الماهية لا بشرط شيء لا الماهية بشرط لا شيء اوله
صاحب الاشراق بان لكل موجود جزءا مجردا من عالم العقل يدبر امره
ويسمونه رب النوع وهو المثال الذي يسمى بلسان الشرع بملك الجبال وملك
البحار ومع الاعتراف بجزئيته يقولون بكليته لان له نسبة متشخصة الى الجميع
لا بمعنى انه مشترك بينها حتى يلزم ان يوجد ماهية مجردة محققة في المواد
واقول كون جزء الشيء من الماهية لا بشرط شيء باطل لعمومه ما يكون بشرط
شيء فيلزم جواز كون المتصف بامر جزءا من المتصف بضده بل المجرد
هو الماهية بشرط لا شيء قبل صيرورتها جزءا وبشرط شيء بعد صيرورتها
جزءا ولا بشرط شيء عند قطع النظر عن هذه القبلية والبعدية وتاويل

صاحب الاشراق باطل بعدم قبول ما قال الامور المتقابلة الثابتة بل غاية
انه مقتض لها ... المتقابلة وهذا الامر به قدمايه انه جزئي واضافي بالنسبة
الى الماهية الاشراقية وكلي باعتبار قابليته لان يصير جزءا من الجزئيات
الخارجية الا انه تحقق هذه الماهية المجردة الكلية قبل جزئياتها فيه ضرورة
تقدم الجزء على الكل لان الكل انما يصير كليا بفيضان هيئة الجمعية
على الاجزاء وهي عارضة للاجزاء فلا بد من هذا المعروض وهذا هو الذي
قصده افلاطون هذا كله بناء على ان المطلق يستلزم الكلية فليس له
هوية خاصة على انا نقول ان ... مطوية حتى تتقدم اطلاقه هوية خاصة
لا تنافي تلك الوحدة اطلاقه ... ليس بمعنى الكلية بل بمعنى عدم
تقيده بالماهية المغايرة فيه بهما ... بماهية ... او بمعنى
عدم تقيده بقيد العموم وقيد الخصوص الذي يكون تحته اي تحت العموم
قيد بذلك لانه جزئي حقيقي غير انما في بحسب هويته الخاصة ولا ينافي ايضا
تلك الهوية الخاصة له الاشتراك بين الموجودات بمعنى تعلقه بها الاشراقية
عليها لا كاشتراك الكلي بين جزئياته ولا ينافي ايضا قوله في اطلاقه
بالتشكيك عليها اي على تلك الماهيات بمعنى تعلقه بها متفاوتا
في الاشتراط لانه تارة بلا واسطة ... بواسطة واحدة او وسائط اكثر السابق
اقوى واقدم من اللاحق تعلق نور الشمس مع وحدتها بالتشخص بالمتنورات

كذلك اي على سبيل التشكيك على المرآة بلا واسطة وعلى الماء بواسطتها

وعلى الجدار بواسطته ولا ينافي ايضا حمله العقلي بالاضافة اي تعلقه بالمحل

مثل تعلق المحمولات العقلية كالماهية والامكان على ان هذه الامور

اي الاشتراك والقول بالتشكيك والحمل العقلي ليس بالحقيقة للوجود

بل للموجودية التي استحقت على العامة بالوجود مع انها كون الشيء متعلق

الموجودية ثم اشار الى مغايرتها للوجود بحسب الصدق بقوله وهي اي الموجودية

من الامور الذهنية التي يصدق عليها المعدومية الخارجية فيقال

الموجودية معدومة في الخارج اذ ليس فيه الا الوجود والموجود لا امر ثالث

هي الموجودية وهذه الموجودية مشترك بين الموجودات كلها بالمعنى

مقولة عليها بالتشكيك لكن موجودية الوجود اولى واقدم واشد بخلاف

موجودية غيره وكذا الحمل العقلي فيقال ان الامر الفلاني له موجودية كما

يقال له ماهية او امكان ثم اشار الى الاعتذار عما يورد على ما ورد في كلام

الصوفية مما يوهم الكفر فقال وهذا الاشتراك في الوجود يعني بمعنى تعلقه

بالموجودات هو معنى سرايته في الاشياء ومعنى انبساطه عليها والا فقد

اتفق من يعتد به على استحالة الحلول والاتحاد فيه اي في الوجود لاستحالتهما

في الحق تع الذي هو بمعناه عند الصوفية فلو كان السراية نحو سراية اللون

في المتلون او سريته ماء الورد في الورد لزم الحلول فعلى هذا اي على ما ذكرنا

من ان ہویتہ لاینافی اطلاقہ ولا اشتراکہ ہو مطلق بمعنی عدم تقییدہ
بما ذکر من الماہیۃ وقید العموم والخصوص تحتہ وکلی باعتبار عموم
ظہورہ فی المظاہر مع انہ لا افراد لہ اصلا وکل کلی باعتبار ان لا تحقق لشیئ
دون وجہ فہو المحقق لکل ما تحقق دون غیرہ بالحقیقۃ فکانہ کل الاشیاء
بالحقیقۃ ولذلک قال الامام حجۃ الاسلام ابو حامد الغزالی رضی اللہ تعالیٰ
عنہ فی الباب الثالث من کتاب التلاوۃ بل التوحید الخالص ان لا یری
فی کل شیئ الا اللہ وجزئی باعتبار وحدتہ وہویتہ الخاصۃ اذ ذلک معنی الجزئی
الحقیقی ویجوز ان لا یکون الجزئی الحقیقی جزئیا اضافیا ثم اشار الی وجہ
عدم منافات وحدتہ الکلیۃ فقال ولیست ای وحدتہ فی مقابلۃ الکثرۃ
حتی تزول بہا بل وحدتہ ہی الظاہرۃ فی کثرۃ المظاہر ظہور الواحد
فی الاعداد بحسب المراتب المختلفۃ ثم ذکر معارضات تدل علی عدم تحقق
الوجود المطلق فی الخارج مع الجواب عنہا فمنہا قولہ قیل لو ثبت لکل محقق
وجود فی الخارج لکان بین المحقق ووجودہ نسبۃ والا لم یصدق ان یقال
لہ وجود محققۃ اذ لو کانت اعتباریۃ لکان تحقق الوجود لہ ایضا اعتباریا
لہا وجود اذ فرضناہا محققۃ وفرضنا لکل محقق وجودا بینہ ای بین وجود
النسبۃ وبینہا ای وبین النسبۃ نسبۃ اخری محققۃ لہا وجود آخر وہلم
جرا فیلزم التسلسل فی النسبۃ والوجودات قلنا ان نسبتہ اعتباریۃ لانہا

من باب الاضافات ولا یلزم من ذلک کون تحقق الوجود له ایضا اعتباریا

دانما یلزم لو توقف علیہا وہی المتوقفۃ علی الطرفین ولا یضر التسلسل فیہا

ای فی الامور الاعتباریۃ کالنسب فی تحققہا لانہ منقطع بانقطاع الاعتبار

الوہمی سلمنا تحققہا ای تحقق النسب بین المحقق ووجودہ فلا نسلم ان بینہا

وبین وجودہا نسبۃ اخری لان اللازم انما ہو تحقق نسبۃ بین المحقق ووجودہ

بل ہذہ النسبۃ حتی تفرض نسبۃ اخری عین نسبۃ تحقق الوجود بالنسبۃ

الاولی حقیقۃ غیرہا اعتبارا ضرورۃ ان وجود الوجود عین الوجود فکذا نسبۃ

النسبۃ عین النسبۃ لکن لابد من المغایرۃ الاعتباریۃ لتجویز الاضافۃ

سلمنا تغایر النسب فلا نسلم تغایر الوجودات لیلزم التسلسل بل الوجود

فی الکل من المحققات ونسبہا واحد وھذا ہو الصواب ولکن لم یذکر

اعتمادا علی فہم الطالب مما تقدم ومنہا قولہ قیل لو ثبت للمحقق وجود فی الخارج

تاخر وجودہ عنہ لانہ ثابت لہ فیجب تاخرہ عنہ اذ الثابت للشئی لایکون جوا

لدلالۃ ثبوت الشئی للشئی علی قیامہ بہ واذا لم یکن جوہرا کان عرضا لایجوز

تقدمہ علیہ ولا معیتہ لہ فیکون الوجود وصفا للمحقق حالا فیہ یتاخر وجوبا

عن المحل الذی ہو المحقق مع ان تحققہ ای تحقق ذلک المحل بالوجود

بامتناع کون المعدوم علۃ للوجود ای علۃ لتحقق الوجود سواء کانت مادیۃ

او غائیۃ او صوریۃ والوجود علۃ التحقق اما فاعلیۃ کما یقولہ الصوفیۃ او صوریۃ

على ما تزعم العامة او مادية على ما يقوله القايل باتحاده بالماهية والعلة
متقدمة على المعلول بالذات فيلزم تقدمه اى الوجود من حيث هو علة
وتأخره من حيث هو وصف وهو اى اجتماع التقدم والتأخر وبوذ تبين
للشيئ الواحد بالنسبة الى امر واحد باطل بالضرورة فى الامور الحقيقية ولو
مع اختلاف الحيثية وانما يجوز مع اختلافها فى الامور الاعتبارية وايضاً الوجود
من حيث هو وصف للمحل فهو نوع من الكيفية واذا كان نوعا لها
فهو اخص منها فان الكيفية تعم كالالوان والطعوم والروايح وغير ذلك
فلا يبقى مطلقا مع كونه اخص مما هو اخص من العرض الذى هو اخص من
مطلق الوجود فلا يتحقق من الوجود الا الخاص سلمنا عمومه فى عموم الوجود
مع انه نوع من الكيفية لانه يعم الكيفية وغيرها من الانواع والجواهر فلا يتحقق
الا فى ضمن الجزئيات تحقق العموم اذ العام لا يوجد الا فى ضمن الخاص لكنها
اى الجزئيات التى تحقق الوجود المطلق على تقدير عمومه لا تحتمع متحققة فى آن
فلا يثبت الوجود من حيث هو وجود عام للكل فى الخارج بل الوجود فى كل آن
ما يعم موجودات ذلك الزمان من حصص الوجود المطلق المخصوص بموجودات
ذلك الزمان ولا يكون ازليا من جزئياته فيه فلا يقتضى ذاته وجوده فلا
يتم المقصود من انه فى الخارج قلنا كون الوجود ثابتا للمحل مع كونه علة
لتحققه لا يستلزم اجتماع تقدمه مع تأخره بل الواجب تقدمه واما تأخره

فانما یلزم لو کان عرضا ولا یدل ثبوته للامر المحقق علی عرضیته بل یجوز
ان یکون جوہرا فان الصورة ثابتة للہیولی مع انہا جوہر وان دل ثبوت
امر لآخر علی ان الاول ای الثابت لیس جوہرا فلا یدل علی عرضیته حتی
تدل علی وصفیته اذ مالیس بجوہر قد لا یکون عرضا اذ لا نم ان الموجودات
منحصرة فی الجواہر والاعراض لان الحق تعالی لیس منہما باتفاق فلا یلزم
التاخر عن المحل بل التقدم لکونه علة ہو الواجب ثم استشعر سوالا
بانا وان سلمنا ان مالیس بجوہر قد لا یکون عرضا لکن لا یستقیم ذلک فیما
نحن فیه لانکم قد حکمتم بثبوته للمحقق ولا معنی لثبوت الشیٔ للشیٔ سوے
قیامه به فیلزم کونه عرضا فیکون وصفا فاجاب عنه بقوله ولیس معنی
ثبوته ای الوجود له ای للمحقق قیامه به حتی یکون الوجود عرضا له فان الصورة
ثابتة للہیولی القائمة تلک الہیولی بہا فیمتنع قیام الصورة بہا للدور
فثبوت الشیٔ للشیٔ اعم من قیامه به ثم لا نم ان الوجود ثابت للمحقق بل الثابت
له الموجودیة فقولنا له وجود معناه له تعلق الوجود وسلمنا انه وصف للماہیة
فہو باعتبار ظہوره فیہا لا باعتبار ذاته وکونه بذلک الاعتبار نوعا من الکیفیة
اخص منہا لا یستلزم ان لا یبقی مطلقا فی ذاته بحیث یمتنع تحقق غیر الخاص
نعم المتحقق ہو الخاص فیما ظہر فی الماہیة لا فی نفس الامر ثم لو سلم ان الوجود
باعتبار ظہوره فی المظاہر عام الاشراق فلا یلزم انحصار تحققه باعتبار ذاته

فی ضمن الجزئیات وانما یلزم ذلک باعتبار ظہورہ فی المظاہر وعدم
اجتماعہا محققۃ لا یستلزم عدم تحققہ فی نفسہ بل غایتہ ان المطلق لا یظہر
فی المظاہر الا عند اجتماعہا ولا یلزم من ذلک ان لا یقتضی ذاتہ وجودہ
ولا امتناع کونہ ازلیا ومنہا قولہ لو تحقق من حیث ہو وجود لتحقق وجود لہ
وجود فی وقت ما حین عدم ضرورۃ فان تحققہ اذا کان من حیث ہو لم یکن
فی ضمن الجزئیات سیما اذا کان الوجود عندنا مطلقا فہو وجود الکل فیجب
تحقق الوجود الآن اذا کان موجودا فی الماضی والمستقبل وبطلانہ ضروری
لان ما لہ وجود لا یصدق علیہ انہ معدوم لکنہ صار معدوما ولذلک تری
الجمہور یصدقون من قال حصل وجودہ بعد ما لم یکن بالضرورۃ فلو کان
لہ وجود عند عدمہ لم یصح تصدیقہم ولو لم یکن ذلک ضروریا لم یات منہم
لانہم لیسوا من اہل النظر والفکر قلنا فرق بین حصول الوجود لنفسہ وبین
حصولہ لموجود فی وقت ما فنقول الوجود حاصل لنفسہ دائما وان لم یحصل
لغیرہ فی وقت ما وانما وجب حصول الوجود لنفسہ دائما لامتناع سلب
الشیٔ عن نفسہ وہو لازم سلب الوجود لانہ سلب موجودیتہ المستلزم
سلب وجود الوجود المستلزم سلب الوجود عن نفسہ اذ وجود الوجود عینہ
واذا امتنع سلب الوجود عن نفسہ مقارنتہ ای مقارنۃ الوجود لا حصولہ لنفسہ لکن تجوز فیہ
الجمہور فقالوا ~~فاحصل بعد ما لم یکن~~ فی قولہم حصل وجودہ بعد ما لم یکن بدل حصلت

بمقارنة الوجود له بعد لم يكن بما صلة بل شتبا والمذكور بين الموجودية
التي هي مقارنة الوجود وبين نفس الوجود ويصدق المعدوم على ما ليس
بمقارن للوجود وان كان الوجود خاصا ... فيما قوله قيل الخاص
بالماهية ثابت ... ان الماهية تتحقق بنفسها بل بوجود ... فوجدت
الماهية بالمطلق ... موجودة بوجودين لان الخاص بالماهية وجود
الماهية والمطلق لو ثبت ... الماهية به يصير وجود لها لكن كل شيء موجود بوجود
واحد ... زعليه اجتماع الوجود والعدم باعتبار ثبوت احدهما مع عدم
الآخر ... نعم من ذلك الاجتماع الاتحاد بهما على التساوي لكن لا تلازم
على التساوي بين الخاص والعام قلنا ان اريد بالخاص فيكون الخاص
بالماهية ثابت ... به امتيازها فلا نسلم انها موجودة بوجودين بل موجودة
بالمطلق ممتازة بالامر الخاص فما تحققت به الماهيات كلها مع اختلافها
واحد وهو المطلق وما به امتيازها خاص ... ماهية ... ماهية الوجود
وان اريد بالخاص ما به تحقق الماهية فلا نسلم ان تحققها به بل بالمطلق
وان كان امتيازها بالخاص ولا منع في الامتياز بشيء والتحقق بآخر
ثم استشعر سؤالا بانها التحقق من حيث اختصاصها بالمطلق بل بالامر
الخاص وهو وجود الخاص فلو كان تحققها مع ذلك بالمطلق كانت
موجودة بوجودين فاجاب عنه بقوله وان اريد بالخاص موجوديتها اي

بانہ تعلق الوجود بہا من حیث اختصاصہا فلیست نفس الوجود ای فلیست الموجودیۃ مما یصدق علیہ الوجود حتی یلزم من تحققہا بالمطلق کونہا موجودۃ متحققۃ بوجودین بل الموجودیۃ حاصلۃ بہ ای بالوجود فکیف یصدق علیہا الوجود حتی یلزم من اجتماعہا مع المطلق فی حق الماہیۃ تحققہا بوجودین

ومنہا قولہ قیل لو کان الوجود المطلق من حیث ہو خارجیا لم یصدق علیہ الاعتباریات لکنہا صادقۃ علیہ فی قولہم وجود ہذا اعتباری فالوجود من حیث ہو اعتباری لوجوب کون المصدوق علیہ من افراد الصادق ولا شیٔ من الحقیقی بفرد للاعتباری للتضاد بینہما فلو کان الوجود من حیث ہو حقیقیا لم یصدق علیہ اعتباری قلنا اولا انہ معارض لصدق الحقیقی فی قولہم وجود الواجب تعالی حقیقی ثم نقول الحقیقی یجوز اخذہ ذہنیا لان کل موجود فی الخارج یجوز ان یتصورہ الذہن فیوخذ ذہنیا وان لم یجز اخذ الاعتباری حقیقیا واذا اخذ الامر الحقیقی ذہنیا فیصدق علیہ الذہنیات من حیث اخذہ ذہنیا وان لم یصدق الذہنیات علیہ من حیث اخذہ حقیقیا فلذا یصدق الاعتباریات وہی التی لا وجود لہا فی الخارج اصلا کالکلیۃ والنوعیۃ علی الحقیقیات کالانسان والفرس الماخوذۃ فی الذہن وان لم یکن اعتباریات وذلک لعموم الذہنیات کل ما یتصورہ الذہن سواء کان فی مقابلۃ امر فی الخارج اولا یکون وخصوصاً الاعتباریات

بتصوره الذہن لا فی مقابلۃ امر فی الخارج ثم استشعر الا بانہ کیف یصدق الاعتباریات علی الحقیقیات وان اخذت ذہنیات ولا شی من الحقیقی بفرد للاعتباری فاجاب عنہ بقولہ وشرط الصدق ہو الاجتماع والحقیقیات اذا اخذت ذہنیات اجتمعت مع الاعتباریات فی الذہن علی ان الموضوع فی قولہم وجود ہذا اعتباری فی الحقیقۃ ہو الموجودیۃ لا الوجود فالاصل ان یقال موجودیتہ اعتباریۃ لا ان یقال وجودہ اعتباری لا ان یؤول الوجود بہا ای بالموجودیۃ فیحصل الوجود بہذا التاویل موضوعا للاعتباری ومنہا قولہ قیل لو کان الوجود من حیث ہو محققا وقد فرضنا واحدا لان القائل بذلک قائل بوجوبہ بالذات ووحدتہ الحقیقیۃ واجبۃ لزم کون الواحد الحقیقی کثیرا بالحقیقۃ وبطلانہ ظاہر للتقابل بین الوحدۃ والکثرۃ الحقیقیتین ووجہ اللزوم ان الشی اذا تحقق فی نفسہ فکثیرا ما یتحقق مع ذلک فی زمانہ ویتحقق فی مکانہ ویتحقق فی حالہ وہی ای ہذہ التحققات امور متعددۃ بالحقیقۃ لانہ یجوز الانفکاک بینہا فیلزم کون الواحد الحقیقی کثیرا بالحقیقۃ وہو ظاہر الاستحالۃ قلنا لا نسلم ان الکثرۃ فیہا ای فی ہذہ التحققات حقیقیۃ فضلا عن الکثرۃ فی الوجود الذی تحققت بہ ہذہ التحققات بل اعتباریۃ وان کانت متعددۃ یجوز الانفکاک بینہا لجواز الانفکاک بین الامور الاعتباریۃ ولیست وجودات اعتباریۃ

بل ہی امور حصلت باضافۃ الوجود الیہا ای الی الماہیۃ لا بالنظر الی ذاتہا حتی تکون الکثرۃ فی موجودیتہا فضلا عن الوجود بل ہذہ الامور فی انفسہا امور اعتباریۃ فان الزمان مقدار متوہم متجدد فی الوہم یقدر بہ متجدد آخر والمکان عبارۃ عن الفراغ المتوہم الذی یشغلہ شیء ممتد او غیر ممتد والحال ہیئۃ اعتباریۃ فکیف یصیر الوجود بالاضافۃ الیہا متعددا مع انہ مضاف الی الماہیۃ لا الیہا والحقیقی لا یکون الا بالنظر الی نفسہ وقد قلنا بانہ مع اضافتہ الی الامور المتکثرۃ بالحقیقۃ واحد حقیقی فکیف عند اضافتہ الی امور اعتباریۃ لا بل الی ماہیۃ اعتبر فیہا تلک الامور الاعتباریۃ ومنہا قولہ قیل لو تحقق المطلق فی الخارج فاما ان لا یقبل التعین وہو عدم قبول التعین باطل بالاتفاق بین الصوفیۃ وسائر اہل الحقایق للاعتراف من الصوفیۃ بتعینہ الاول وہو تعین الوحدۃ التی علم فیہا نفسہ بنفسہ وغیرہ من التعینات کتعین الالوہیۃ الشاملۃ علی ظاہر الوجود وظاہر العلم او یقبل فاما ان یتعین بنفسہ فینحصر فی واحد لانہ اذا صار التعین مقتضی الذات فلا یزول بالغیر ولا یمکن اجتماع التعینات لکنہ باطل اذ کثرۃ التعینات للوجود شاہدۃ واما ان یتعین بالماہیۃ التی یقارنہا الوجود وہی ای الماہیۃ کلیۃ لا یفید ضمہا الی المطلق جزئیۃ حتی یقال انہ یتعین بہا فان التعین

بدون الجزئیۃ محال وانما لایفید ضم الماہیۃ الکلیۃ الی مطلق جزئیۃ
لان المطلق ایضاً کلی وضم الکلی الی الکلی لایفید الجزئیۃ وانما فرضناہ
کلیا لانا لو فرضناہ جزئیا کان متعینا بنفسہ وقد فرضنا انہ لیس متعین
بنفسہ بل بالماہیۃ ویلزم بطلان الجزئیات اولا جزئیۃ للماہیۃ فی
نفسہا ولا للوجود منہا ولا للمجموع منہما ولا شیٔ فی الواقع غیر ذلک
وہی مشاہدۃ قلنا یجوز ان یتعین بنفسہ بتعین خاص ولا یلزم انحصارہ
فیہ لان غایتہ انہ لایفارقہ لانہ مقتضی لذات فلا یزول بالغیر ولانسلم
امتناع اجتماع التعینات اذا کان بعضہا بہ کالذات وبعضہا بآخر
ولذلک قلنا ہو ای التعین الاول بذاتہ والتعینات الباقیۃ بواسطۃ
امور اخر وذلک لانہ انما یمتنع تعددہا ای التعینات حیث اقتضی لذات
التعین فیما یکون تعینہ من جہۃ واحدۃ کالذات فقط لافیما یقتضی الذات
تعینا والوسایط تعینات اخر سلمنا ان تعینہ بالماہیۃ وانہا کلیۃ
لکن لانسلم ان ضم الماہیۃ الکلیۃ الی الوجود لایفید جزئیتہا لانہ انما یتم
لوکان الوجود کلیا ولا یلزم ایضاً من کونہ متعینا بالماہیۃ کونہ کلیا لانہ
یجوز ان یتعین بنفسہ ومع ذلک یتعین ایضاً بالماہیۃ کما یتعین بصفات
اخر من نفسہ وذلک لما منعنا کلیتہ مع القول باطلاقہ لان الوجود وان
کان مطلقا فلیس بکلی لامتناع کونہ ذا افراد مع وجوبہا ذہنا او خارجا

الكل كلي بل اطلاقه لعدم تقيده بعموم في نفسه او خصوص تحته بان
يكون جزئيا اضافيا او بعدم تقيده بماهية وان اضيف اليها وظهرتها
وبها فلهذا اي فليكون الوجود واحدا حقيقيا يفيد ضمه الى الماهية الكلية
وحدة لها شخصية لانكا دتجد ماهية موجودة في الخارج الا جزئية وانما
قال لانكا دلمخالفة افلاطون في ذلك فافهم المقام الثاني في بيان
وجوبه اي وجوب الوجود من حيث هو وجود ولا اعتبار كونه في ضمن جزئي
اولا في ضمنه اذ لا جزئي له وله طرق اي ادلة نوصل اليه ايصال السير
في الطريق الى المقصد الاول من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق
انه يمتنع عدمه اي عدم الوجود امتناعا مقتضى لذاته وكل ما امتنع عدمه
لذاته وجب وجوده لذاته فالوجود المطلق وجب وجوده لذاته وانما
امتنع عدمه لذاته اي عدمه اما بعروضه اي العدم له اي للوجود فيلزم اتصافه
بنقيضه لان العارض وصف للمعروض وان لم يكن كيفية لانه معنى
قايم به ولا نعني بالوصف سوى ذلك مع ان العدم نقيض الوجود اذ لا واسطة
بينهما فان كانت بينهما واسطة فلا شك انه في حكم النقيض له في عدم
الاجتماع معه اولان عدمه بانقلابه اي الوجود اليه اي الى العدم فيلزم
قلب الحقائق وهو صيرورة حقيقة ما حقيقة آخر وهو محال بخلاف
تبديل الصور في الكون والفساد اذ ثمة مادة قابلة لاختلاف الصور

ولیس الوجود والعدم من حیثیما وجود و عدم ذلک لما تبین ان تحقق الکل بالوجود فلا یکون من العوارض اولان عدمہ بارتفاعہ الی الوجود من حیث ہو من اصلہ من غیر اتصافہ بہ ولا انقلابہ الی آخرہ والفرق بین الامور الثلٰثہ ان فی صورۃ الاتصاف یوجد الموصوف وفی صورۃ الانقلاب یوجد بدلہ وفی صورۃ الارتفاع لا یوجد شیئ منہا فیلزم سلب الشیئ عن نفسہ فیصدق ان الوجود لا وجود والکل من اللوازم وہی اجتماع النقیضین وقلب الحقایق وسلب الشیئ عن نفسہ باطل بالاتفاق والضرورۃ فیبطل ملزومہ وہو جواز عدم الوجود فیثبت نقیضہ وہو امتناع العدم المستلزم وجوب الوجود وقیل علی الشق الاول لانسلم امتناع اتصاف الشیئ بنقیضہ علی الاطلاق اذ امتناع الاتصاف بالنقیض اذا کان بحیث یحمل علیہ ہو ہو کما فی حمل المواطات لا بالنسبۃ کما فی حمل الاشتقاق وہو ان یقال ہو ذو ہو فانہ لا یمتنع فان کل صفۃ للشیئ لابد وان یکون من افراد نقیضہ فان السواد فی الجسم الاسود من افراد اللاجسم لانہ عرض والجسم جوہر فصح ان الجسم ذو لا جسم لان صدق الاخص مستلزم لصدق الاعم بخلاف قولنا الجسم لیس بجسم فانہ لا یصح لاجتماع النفی والاثبات علی امر واحد بخلاف حمل النسبۃ فانہ لا یجتمع فیہ النفی والاثبات علی امر واحد فلا یستحیل وقیل علی الثالث لانسلم امتناع سلب الشیئ عن نفسہ علی الاطلاق

وانما یمتنع فی الامور المحققة اذ المعدوم مسلوب عن نفسه فان الانسان
المعدوم یصدق انه لا انسان فیجوز سلبه ای سلب الوجود عن نفسه
حال عدمه ای حال کون الوجود امرا عدمیا فی الخارج قلنا فی الجواب
عن الاول لا نسلم ان اتصاف الوجود بالعدم من قبیل ما یحمل بالنسبة
فانه اذا کان وجود الوجود المطلق عن قید الماہیة والعموم والخصوص
نحتة عینه کما ذکرنا فیما تقدم یلزم علی تقدیر عدم الوجود المطلق المضاف
الیه ان یکون وجوده المضاف اعنی وجود الوجود عدما لانه انما یصیر
الوجود المطلق عدما بعدمه کما ہو موجود بوجوده فیصیر وجوده وہو وجود
الوجود عدما فیصیر نفس الوجود المطلق وہو المضاف الیه من حیث ہو
عین المضاف حقیقة ایضا عدما وہذا ہو الاتصاف ای اتصاف الوجود
المضاف والمضاف الیه بالنقیض الذی ہو العدم بہو ہو المحی لا بالاتفاق
والضرورة وفی الجواب عن الثانی انما جوزتم من سلب الوجود عن نفسه
حال عدمه ان ہذا السلب اما عن المضاف ای وجوده فیکون الوجود المطلق
وہو المضاف الیه معدوما اذ لا معنی للمعدوم سوی ما سلب وجوده فیلزم
کون الوجود المطلق معدوما مع تحقق الاشیاء به ضرورة ان تحققها
اما بالمطلق وہو المطلوب او بالخاص فالخصوصیة ان کان غیر الوجود
فتحققه بالوجود المطلق وان کان نفس الوجود ترکب کل وجود او تعدد

حتی وجود الواجب وما به التحقق اولی بان یکون متحققا لما ذکرنا او ہذا
السلب عن المضاف الیہ وہو الوجود المطلق وحدہ مع بقاء وجود الوجود
غیر مسلوب فیتصف المضاف الیہ وہو المطلق بالنقیضین اعنی بہما
وجود المضاف المحکوم ببقائہ الذی ہو علیہ لما قررنا فیلزم من سلب
المضاف الیہ سلبہ وقد حکمتم ببقائہ وعدمہ الذی ہو سلبہ ای الذی لزمہ
من سلبہ عن نفسہ واتصاف الشیٔ بالنقیضین ولو بطریق الحمل النسبی
محال لاستلزامہ اجتماع النفی والاثبات علی امر واحد لاستلزامہ
حمل احد الوصفین علی الآخر بہو ہو وان کان حملہ علی الذات بالنسبۃ
فلذلک لایصدق علی الجسم الاسود انہ لااسود ولا یرد الجسم الاسود
والحلو فانہ وان کان ذا سواد وذا الاسواد فذو لاسواد لیس بنقیض لذی
سواد وانما نقیضہ لاذو سواد فافہم او ہذا السلب سلبہ عن المضاف
والمضاف الیہ کلیہما فیستلزمہما ای فیلزم کون الوجود المضاف الیہ
وہو الوجود المطلق معدوما مع تحقق الاشیاء بہ وکون وجودہ عدما
فیلزم فیہ اجتماع النقیضین بطریق حمل ہو ہو اولا فی وجود الوجود وثانیا
فی الوجود المطلق لانہ عینہ الثانی من الطرق الدالۃ علی وجوب الوجود
المطلق ان بقطع الوجود المطلق عن قید العموم والخصوص تحتا اما
ممتنع وقد وجب تحققہ فی الخارج واما واجب بالذات ہو المطلوب

او ممکن مفتقر الی علة ضرورة افتقار الممکن فی تحققه الیہا وقد بینا انه متحقق فی الخارج متقدمة لانہا فاعلیة وہی من العلل الناقصة الواجبة التقدم علی المعلول بخلاف التامة المساویة له بالوجود لئلا یکون علة الامر المحقق غیر محقق حین کونه علة فاعلیة له ففیه باب اثبات الصانع ولا وجود قبل المطلق لان المطلق لازم للمقید ولا یوجد الملزوم بدون اللازم ولان قید المقید ان کان وجود الزم الترکیب او التعدد فی کل وجود حتی الواجب والا کان تحققه بالمطلق فلا بد من تقدمه علیه لکن تقدم الشیٔ علی نفسه باطل لاستلزامه وجوده حین عدمه ضرورة ان الشیٔ معدوم قبل تحققه فلو کان موجود الزم اجتماع العدم والوجود علیه فلما بطل ہذا الافتقار انلازم بطل ملزومه وہو امکانه الوجود وقد بطل امتناعه ببیان تحققه فہو واجب وایضا یلزم علی تقدیر افتقار المطلق الی علة افتقار الواجب الذی فرض جزئیا للمطلق الی ما یحتاج الیه العام الذاتی للخاص المحتاج الیه الخاص بالضرورة ای بضرورة احتیاج الخاص الی العام الذاتی والمحتاج الی المحتاج الی الشیٔ محتاج الی ذلک الشیٔ وانما جعلنا الوجود المطلق ہنا عاما لفرض الخصم الخاص من جزئیاته وجعلناه ذاتیا لان کون الوجود المطلق خارجا عن ماہیة الوجود غیر معقول او الوجود المطلق لیس بواجب فقط ولا ممکن فقط بل منقسم الیہما ولکنه باطل اذ مورد

القسمة انما يتحقق باقسامه ضرورة ان تحقق الكلى انما يكون فى ضمن
الجزئيات لكن اقسامه انما يتحقق به ضرورة انها لا تخلو عن وجود وشئ
لا يكون نفس الوجود والا لزم التركب او التعدد فى كل وجود حتى الواجب و
غير الوجود لا يتحقق الا به فلا يتحقق المجموع المركب الا به فيدور وقيل لا نسلم انه
واجب بل ممكن ويلزم افتقاره الى علة متقدمة فنقول مفتقر الى افراده
وهى علة فاعلية متقدمة بالوجود على المطلق ولا نسلم انه لا وجود قبل المطلق
بل المطلق ماخوذ من الوجودات الخاصة كسائر الماهيات الكلية توجد
فى ضمن جزئياته فلذا كانت من المعقولات الثانية من حيث الكلية و
لزوم المطلق للمقيد امر ذهنى لا خارجى وقيد الوجودات الخاصة نفس
الموجود والاطلاق امر اعتبارى فلا يلزم التركب ولا التعدد ثم بين ان
الافراد ليست مفتقرة الى المطلق حتى يلزم الدور من افتقارها الى المطلق
مع افتقاره اليها بقوله وافراده انما يفتقر بعضها وهى الممكنة الى البعض
وهو الواجب لا الى المطلق ولا الى ما يفتقر اليه المطلق من جميع الافراد
او نقول الوجود المطلق منقسم الى الواجب والممكن وهو لكونه مورد القسمة
يتحقق باقسامه ولكن لا نسلم ان اقسامه تحقق به حتى يلزم الدور بل الواجب
منها يتحقق بنفسه لا بالوجود المطلق حتى يدور وغير الواجب يتحقق بالواجب
لا بالمطلق ولا بجميع الافراد فلا دور لان شيئا من اقسام المطلق لا

يتوقف تحققه عليه بل المطلق انما يتحقق فى الذهن فكيف يتوقف عليه
امر فى الخارج قلنا فى الجواب عن الاول القول بافتقار المطلق الى علة
يتقدمه بالوجود باطل وقولكم يفتقر الى افراد قلنا الافتقار الى المتاخرة
باطل لاستلزامه وجود المعلول بدون العلة لان العلة الموجودة فى
الاستقبال فقط معدومة وافراد الوجود المطلق متاخرة عنه لان كل
فرد وجود شيئ والا كان وجودا مطلقا فلم يكن فردا والشيئ ان كان وجود
مع المطلق لزم التركب او التعدد فى كل وجود حتى الواجب لان المطلق
ايضا محقق لما ذكرنا من تحقق الكل به فليس ماخوذا من الوجودات الخاصة
كسائر الماهيات الكلية وقد برهنا على امتناع كونه ذا افراد ولم يكن لتحقق
فى الذهن فقط بل فى الخارج ايضا فلا يمكن فى الخارج تحقق المقيد
بدون المطلق والاطلاق وان كان امرا اعتباريا فنفس الوجود المطلق
ليس من الاعتباريات لما بينا واذا كان تحقق الكل به فلا يمكن ان
يتقدمه شيئ بالوجود ويتحقق افتقار الكل اليه وان كان الشيئ غير الوجود
يحتاج الى الوجود فى التحقق لما ذكرنا اولا فالمجموع من الوجود والشيئ
فى الوجود الخاص متاخر عن المطلق لان الهيئة المجموعية متاخرة
عن سائر الاجزاء على ان الشيئ ان كان من العوارض فلا بد من تاخره
عن المعروض فان كان المعروض هو الماهية وهى مفتقرة الى الوجود

فما يعرض لها اولى ان يفتقر اليه و يتاخر عنه وان كان المعروض هو الوجود
فظاهر افتقاره اليه و تاخره عنه و بالجملة المفتقر الى الوجود لا بد وان يتاخر
عنه فلو افتقر الوجود المطلق اليه لزم الافتقار الى المتاخر ولزم الدور ثم
استشعر سوالا بان الماهية الكلية ذات افراد وهي مفتقرة في التحقق
الى الافراد وكل فرد ماهية و شيئ فيتاخر عن الماهية فيكون افتقارها الى
افرادها افتقارا الى المتاخر والافراد ايضا تفتقر في التحقق الى الماهيات
افتقار الكل الى الجزء فيدور واجاب عنه بقوله بخلاف افراد الماهيات
الكلية فانها وان كانت ماهية و شيئا فالماهية تفتقر الى الشيء في التشخص
لا في التحقق فليس في ذلك افتقار الماهية الى ما تاخر عنها في تحققها بل
في تشخصها المتاخر عنها والشيء يفتقر الى الماهية في الحلول لا في التحقق
ولا في التشخص حتى يدور وهما اي الماهية والشيء يفتقران في التحقق
الى الوجود لا الماهية الى الافراد ولا الافراد الى الماهية وان توقف تحقق
الوجود فيها على التشخص وحلول الاعراض المتوقفين على تحقق الوجود لها
فلا دور اصلا والحاصل ان الماهية لا تفتقر الى الافراد في التحقق وان كانت
لا تتحقق الا في ضمنها فلا يلزم الافتقار الى المتاخر ولا يلزم من افتقار
الافراد اليها من حيث انها من اجزائها وافتقار الماهية اليها الدور
والجواب عن الثاني ان القول بتحقق الوجود باقسامه تحقق الواجب

منها بنفسه وغير الواجب بالواجب باطل لانه على هذا التقدير يكون الواجب
من افراد ماليس بواجب والواجب اذا كان من افراد ماليس بواجب كان
ذلك الامر الذي الواجب من افراده ذاتيا اذ لا يتصور كون الوجود خارجا
عن ماهية الوجود لا يكون وجوبه بذاته والا كان لازم الذات ذي الافراد
فيلزم تعدد الواجب بل الواجب على هذا التقدير لا بد وان يكون بالعوارض
وان كان ذو الافراد مشككا فلا يتجه ان يقال التفاوت في ذات
ذي الافراد حتى اقتضى من حيث التفاوت الذاتي الوجوب في البعض
والامكان في البواقي لان التفاوت فيها اي في افراد المشكك ليس
بحسب الحقيقة المشتركة الواحدة اذ لو كان التفاوت بها لم يكن حقيقة
واحدة مشتركة بل حقائق مختلفة فلم يكن التفاوت فيها بحسب الحقيقة
الواحدة المشتركة بل بما يعرض لها من الاولوية والاقدمية والاشدية او
اضدادها ثم استشعر سؤالا بانا لا نسلم ان التفاوت في افراد المشكك بما
يعرض لها بل الامر المشكك عارض للحصص المختلفة الحقائق والافراد
عبارة عن تلك الحصص مع ذلك الامر العارض الذي هو به مشكك
فاجاب عنه بانه وان صح في غير الوجود فلا يصح فيه فقال والقول باختلاف
الحصص اي حصص الافراد بالحقيقة فيه اي في الوجود مع اتحاد العارض
الذي هو الوجود المطلق باطل اذ لا تصير الحصص من افراد الوجود فكيف

يكون الوجود مشككا مع انه لا افراد له وذلك لانها اي الحصص اذ اختلفت بالماهية لا تكون نفس الوجود لانه فرض عارضا متحدا لها فكيف يكون تلك الافراد من افراد الوجود بل غايته اي غاية فرد فرض من حصة وعارض ان يكون وجودا مع القيد ويكون العارض وجودا او الحصة قيدا وذا الاصح اذ غير الوجود انما يتحقق به فلا يكون الوجود عارضا ثم اشار الى انا وان سلمنا ان الوجود هو العارض كان الوجود غير متحقق بذاته بل بالحصص ووجود الواجب اذا كان من افراد ما ليس يتحقق بذاته لكونه عارضا فلا يتحقق هذا الوجود المفروض وجوبه بذاته اي بذات ذلك الوجود العارض بل بمعروضه فضلا عن وجوبه بذاته سلمنا ان الوجودات الخاصة هي الحصص والعارض هو المطلق فلا يكون اختلاف الحصص الا بالعوارض اذ الوجود من حيث هو وجود ليس بمختلف فيكون الفرد الواجب في التقديرين كافراد الماهيات الكلية لا تتحقق بنفسها ولا تتلك الماهيات وحدها بل بانضمام امر آخر اليها سلمنا ان الوجود من حيث هو مختلف مع ان العارض هو الوجود المطلق فلا يتصور كون الوجود خارجا عن حقيقة الوجود حتى يكون عارضه وايضا يلزم كون الاشدية والاولوية والاقدمية من ذاتيات الحصص والافراد الوجودية مع ظهور كونها من العوارض فافهم والله الموفق والملهم الثالث من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان علة وجود الواجب ان كان

غیرہ ای غیر ذاتہ سواء فرض مطلقا او عاما او خاصا تحتہ افتقر الواجب
فی تحقق ذاتہ الی الغیر اذ تحقق کل شئ غیر الوجود بالوجود وقد فرض انہ
غیرہ فلا یجب بذاتہ وان کان وجود الواجب عینہ ای عین ذاتہ فاما مطلق
عن قید العموم والخصوص تحتہ وہو المطلوب واما عام ولا یتحقق العام
الا فی ضمن الافراد فلا یجب بذاتہ واما خاص تحتہ فوجوبہ اما بدون العام
فیلزم جواز تحقق الخاص بدون العام اذ لو لم یجب جاز ان لا یتحقق
وقد وجب الخاص فیجب تحققہ من غیر تحقق العام او وجوب الخ معہ
ای مع وجوب العام فیتعدد الواجب بالذات لان الخاص لیس عین العام
وان کان عین ذات الواجب والا لم یکن اخص منہ ولو جبت افراد العام
قیل نلتزم ونختار انہ خاص یجب مع العام ولا یلزم تعدد الواجب بالذات
لان المطلق ای العام عبر عنہ بالمطلق بناء علی زعم الخصم الذی ہو المتنازع فیہ
انما یجب بشرط الخاص ای فی ضمنہ فوجوب المطلق ای العام بالغیر فلا یجب
بذاتہ ولا منع فی تعدد الواجب اذا کان احد الامرین وجب بالذات والآخر
بالغیر اذ المحال انما ہو تعدد الواجب بالذات والا فکل موجود لا یخلو عن
وجوب اما بذاتہ واما بایجاب علتہ ایاہ واذا وجب العام فی ضمن الخاص لم
یجز ان لا یتحقق فلا یلزم تحقق الخاص بدون العام قلنا لا یمکن القول
بان المطلق ای العام انما یجب بشرط الخاص تحتہ بل الامر بالعکس

وہوان الخاص واجب بالغیر والعام بالذات لان تحققہ بنفسہ فی الخارج

اذالخاص الذی تحت العام متوقف علی العام الذی ہو ذاتی لہ لانہ ای

الخاص وجود وشیئ وہو قید الخصوصیۃ ولابد من توقف شیئ علی الوجود

العام علی ہذا التقدیر لامتناع کون الشیئ وجودا وذلک لان الشیئ ان کان

وجودا لزم الترکیب فی کل وجود حتی وجود الواجب ان لم یستقل الشیئ بدون

الوجود وان استقل الشیئ لزم تعدد الوجود فی کل وجود حتی وجود الواجب

والا ای وان لم یکن الشیئ وجودا کان تحققہ علی ہذا التقدیر بالعام اذغیر

الوجود انما یتحقق بالوجود کما قررنا ولیس علی ہذا التقدیر غیر الوجود العام

واذا توقف الشیئ توقف المرکب منہ ومن الوجود لتوقف المجموع علی ما یتوقف

علیہ جزءہ ولو وجب الخاص وجب العام مع توقف الخاص علیہ علی

ہذا التقدیر فہو ای العام المتوقف علیہ اولی بالوجوب الذاتی لولا منع

العموم من التحقق الخارجی فامتنع کون الواجب ہو العام او الخاص تحتہ

فالمحقق بالذات الواجب بہا ہو المطلق من قید العموم والخصوص

تحتہ وانما قلنا فالمحقق اشارۃ الی انہ لاتحقق لما سواہ اصلا فضلا عن

الوجوب الذاتی وانما قیدنا المطلق بالتجرد عن قید العموم والخصوص تحتہ

اذلابد من التقید بالوحدۃ ووجوب الوجود وسائر الصفات لکن الواجب

بالذات ذاتہ التی لاترکب من وجود وشیئ فلا یلزمہ علینا ماذکرنا من التوقف

على العام فافهم الرابع من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان يقال
الواجب ان كان ماهية معدومة فظاهر الاستحالة وان كانت موجودة
اى متصفة بالوجود او مركبة مع الوجود لزم التركيب فى نفس الواجب بالذات
اما على التقدير الثانى فظاهر واما على التقدير الاول فلانا فرضنا الوجوب
للذات من حيث اتصافها بالوجود لا للذات من حيث هى فقد اعتبرنا
التركيب التقييدى وكذا يلزم التركيب فى الواجب ان كان وجودا خاصا
هو المعروض ماخوذا مع المطلق العارض لتركب الواجب ح من المعروض
والعارض وان كان الواجب مجرد المعروض الخاص بدون المطلق احتاج
الواجب الى المطلق ضرورة احتياج المقيد الى المطلق واذا بطل جميع
هذه الاقسام فتعين المطلق للوجوب الذاتى قيل ان المطلق هو العام
لا المطلق من قيد العموم والخصوص فلا يلزم احتياج المعروض الى الوجود
الخاص الى العام بل الاحتياج على العكس بحسب الخارج اذ المحتاج
هو العام فانه يحتاج الى الخاص اذ لا يتحقق العام الا فى ضمن الخاص
وحاجة الخاص اليه اى العام انما هو امر ذهنى هو احتياجه اليه فى التصور
وكلامنا فى الامور الخارجية لا الذهنية ومع ذلك فليس هذا الافتقار
من الخاص الى العام على الاطلاق بل ان كان العام ذاتيا له وذا
اى الاحتياج فى التصور الى العام الذاتى لا يستلزم الاحتياج الخارجى

فیما ہو ذاتی لہ فکیف یحتاج الخاص فی الخارج الی ما لیس بذاتی لہ فانہ
لم یحتج الیہ فی التصور فضلا عن الاحتیاج الخارجی قلنا لیس المراد بالمطلق
العام حتی یحتاج الی الافراد لیتحقق فی ضمنہا بل المطلق عن قید العموم
والخصوص تحتہ والخاص لابد وان یحتاج الی الوجود المطلق فی الخارج
وان لم یکن ذاتیا لہ لانہ لاشک انہ وجود وقیل قید الوجود الخاص لایمکن
ان یکون نفس الوجود المطلق ولانفس الوجود المقید بل لابد وان
یکون غیرہما وکل ما ہو غیر الوجود یحتاج الی الوجود واحتیاج الجزء مستلزم
لاحتیاج الکل الی ما یحتاج الیہ الجزء وذلک لانہ ان کان نفس الوجود
المطلق لم یبق فرق بین المقید والقید اذ ہو کتقید الشیٔ بنفسہ بانہ لیس
غیرہ وبطلانہ ظاہر وان کان نفس الوجود المقید لزم الترکیب بین الوجود
الخاص والمطلق لما بینا ان المطلق من الامور الحقیقیۃ وقد انضم الیہ
قید ہو وجود آخر خاص محقق فیترکب کل وجود حتی الواجب وان کان
قید الوجود الخاص غیرہما ای غیر الوجود المطلق والوجود الخاص فلا یتحقق
بدون الوجود وہذا الوجود اما خاص فیلزم احتیاج الشیٔ الی نفسہ واما
عام وہو محتاج الی الخاص فلو احتاج الیہ الخاص لزم الدور بل ہو
مطلق ولا احتیاج لہ الی الخاص اذ لاعموم للمطلق بمعنی کونہ ذا افراد
یفتقر فی تحققہ الیہا وانما قیدنا بذلک لان لہ عموما باعتبار ظہورہ فی اعیانہ

الموجودات ای فی حقایقہا واشراقہ علیہا واضافتہ الیہا والا ای وان کان
المطلق عاما بمعنی کونہ ذا افراد کان کل فرد مطلقاً مع امر آخر فان کان
ذلک الامر ذاتیا لافراد الوجود لزم ترکب کل وجود لانہ فرد من افراد الوجود
المرکبۃ من المطلق ومن امر آخر ذاتی حتی یلزم ترکب وجود الواجب وان
کان ذلک الامر عرضیا لافراد الوجود لزم ان لا یتحقق الوجود من حیث انہ
عام لا یتحقق الا فی ضمن الجزئیات بدونہ لانہ وان کان عرضیا لشخصیۃ
الافراد التی ہی شرط تحققہا متوقفۃ علیہ فیلزم توقف الوجود علی ذلک
الامر العرضی توقفہ من حیث العموم علی الافراد التی یتوقف تحققہا علی ذلک
الامر العرضی لکن ذلک الامر لکونہ عرضیا للوجود او للماہیۃ التی لا یتحقق
بدون الوجود ولا یتحقق ذلک الامر ایضا بدون الوجود فلو فرض عمومہ لزم
الدور فتعین ان المراد بالمطلق ہو المطلق عن قید العموم والخصوص تحت
ثم استشعر سوالا بانہ منقوض بافراد الماہیات الکلیۃ اذ علی ہذا التقدیر
یمکن ان یقال الماہیات الکلیۃ لا تکون ذات افراد تفتقر الیہا والا کان
کل فرد ماہیۃ مع امر فان کان ذلک الامر ذاتیا یلزم ترکیب کل فرد من
الماہیات حتی البسایط وان کان عرضیا لزم ان لا تتحقق الماہیۃ لعمومہا
بدونہ لتوقف الماہیۃ علی الفرد المتوقف تحققہ علیہ لکن العرض لا یتحقق
بدون الماہیۃ فیدور فاجاب عنہ بقولہ بخلاف الماہیات الکلیۃ

فانہا تفتقر الی اعراضہا فی التشخص و اعراضہا الیہا فی الحلول بخلاف
افتقار قید الوجود الخاص الی المطلق فانہ فی التحقق فلو افتقر المطلق الیہ
فی التحقق لزم الدور ثم استشعر سوالا بان الماہیۃ تفتقر الی الاعراض
فی التحقق لتوقفہا علی الافراد المتوقفۃ فی التحقق علی الاعراض لتوقفہا
علی التشخص المتوقف علیہا والاعراض تتوقف علی الماہیات فی التحقق
لان تحققہا یتوقف علی حلولہا فی المحل فیلزم الدور فاجاب عنہ بقولہ
وہما ای التشخص و الحلول شرط تعلق الوجود بہما ای بالماہیۃ والاعراض
ای الماہیۃ لا تتوقف علی الاعراض فی التحقق ولا الاعراض علیہا فی التحقق
من جہۃ واحدۃ حتی یدور بل الاول من جہۃ التشخص و الثانی من جہۃ
الحلول فاشار الی انہما امران مختلفان یتوقف کل منہما علی الآخر باعتبار
امر لا یتوقف علیہ الآخر باعتبارہ بخلاف افتقار قید الوجود الی المطلق
والمطلق الیہ فانہ فی التحقق من جہۃ واحدۃ فیدور فافہم واللہ الموفق
والملہم الخامس من الطرق الدالۃ علی وجوب الوجود فی الخارج ان یقال
لو لم یجب المطلق لجاز ارتفاعہ لان ما لیس بواجب اما ممتنع وہو واجب
الارتفاع فضلا عن الجواز لکن الوجود محقق فی الخارج لما بینا او ممکن
وکل ممکن جایز الارتفاع بالنظر الی ذاتہ وان کان ممتنع الارتفاع بالنظر
الی ایجاب علتہ ایاہ فیلزم جواز ارتفاع کل وجود ضرورۃ ان المطلق اما

عینه او جزءه او لازمه فجواز ارتفاع احد المتساویین او الجزء او اللازم
یستلزم جواز ارتفاع المتساوی الآخر و الکل و الملزوم حتی یلزم جواز ارتفاع
وجود الواجب فلا یکون واجبا قیل بناء علی ان المطلق ہو العام لا یمتنع
ارتفاع المطلق العام من حیث عمومہ لذاتہ بل لا یستلزم ارتفاعہ بالکلیۃ
ای فی ضمن جمیع الافراد ارتفاع وجود الواجب فغایتہ انہ لا یرتفع بالکلیۃ
ولکن لا یمتنع ارتفاعہ فی ضمن بعض الافراد فیجوز ارتفاع المطلق ای
العام فیما لا یستلزم ارتفاعہ ارتفاع الواجب وہو ما اذا کان فی ضمن الافراد
الممکنۃ فثبت وجوب المطلق ای العام بالغیر فیما یستلزم ارتفاعہ ارتفاع
الواجب وہو ما اذا کان فی ضمن الفرد الواجب قلنا غایۃ ما ذکرتم جواز ارتفاع
حصۃ من المطلق علی تقدیر عمومہ ولیس ذلک ارتفاع نفس المطلق حتی
تقولوا بامکان ارتفاع المطلق من حیث ہو مطلق فتقولوا بعدم کونہ
واجب الوجود بل غایتہ ان لا وجوب لہ علی تقدیر عمومہ لمنع عمومہ من التحقق
فی الخارج بنفسہ لا لما ذکرتم ولا یتاتی ہذا علی تقدیر عمومہ اصلا وانما قلنا
انہ ارتفاع حصۃ لا ارتفاع نفس المطلق اذ ارتفاع المطلق علی تقدیر
عمومہ انما یتصور اذا ارتفع بالکلیۃ ولذا لا یستلزم رفع الخاص رفع العام
اذ لو استلزم لصح ان یقال اذا ارتفع بعض افراد الانسان ان ارتفعت
الانسانیۃ من العالم ولصدق کل ما کان ہذا الانسان کان لا حیوانا

كلية فالارتفاع من حيث كونه في ضمن بعض الافراد غير الارتفاع من حيث
الاطلاق ثم اشار الى ما هو الارتفاع من حيث الاطلاق بقوله فهو اي ارتفاع
المطلق اي العام ارتفاع جميع الافراد بالحقيقة لانه ما بقي فرد موجود في المطلق
الموجود في ضمنه غير مرتفع اصلا وانما قلنا بالحقيقة اشارة الى ان ما يقال
ارتفاع المطلق يستلزم ارتفاع افراده ليس بالحقيقة اذ هذا الاستلزام
عبارة بترجيح فيما والحقيقة هو عين ارتفاع الافراد حتى انه يدخل فيه ارتفاع
الواجب على تقدير كونه من جملة الافراد فلا يصح ان يقال انه ممتنع ارتفاعه
اذا كان في ضمن الواجب بالغير لاستلزامه ارتفاع الواجب ويجوز فيما
لا يستلزم ولئن سلم ان ارتفاع حصة المطلق في ضمن الممكنات يكون
ارتفاعا للمطلق لكنه انما يتصور فيما اذا كان ذا حصص والوجود ليس كذلك
اذ ليس بعام بل اطلاقه باعتبار تجرده عن قيد العموم والخصوص تحته فان
سلم ان المطلق عام فالذي في ضمن الواجب ان امتنع ارتفاعه لذاته كانت
الافراد حقيقة واحدة واجبة بالذات وان امتنع بعارض كان كالاولوية والا
شدية والاقدمية فجواز ارتفاع المطلق وهو اللازم للواجب يستلزم جواز
ارتفاع الملزوم الذي هو الواجب كما ان ارتفاع اللازم يستلزم ارتفاع
الملزوم لا يقال جواز ارتفاع اللازم انما يستلزم جواز ارتفاع الملزوم
لو بقي هذا الجواز بحاله وقد بطل سيما لكونه في ضمن الواجب بالذات لانا نقول

ذلك

ذلک الجواز لما کان بالذات لایزول بالغیر علی انہ انما یمتنع ارتفاع اللزوم
لو امتنع ارتفاع اللازم فاذا لم یمتنع ارتفاع اللازم لم یمتنع ارتفاع اللزوم
ایض فلا یکون ما فرض وجوبہ وہو ملزوم للعام الجایز الارتفاع لذاتہ واجبا
بالذات ولو سلم ان ارتفاع الحصۃ یستلزم ارتفاع المطلق وانہ ذو حصص
وان جواز ارتفاعہ لذاتہ لا یستلزم جواز ارتفاع ملزومہ اذا کان واجبا
بالذات فہو مبنی علی جواز ارتفاع الوجود وہو باطل بناء علی ما ذکرنا ان
ارتفاع الوجود محال لکون وجود الوجود عینہ فلو امتنع المضاف الیہ کان وجودہ
وہو المضاف فی قولنا وجود الوجود عدما فیصیر المضاف الیہ ایض عدمیا
لکونہ عین المضاف حقیقۃ غیرہ اعتبارا وہو الاتصاف بالنقیض
علی طریق حمل ہو ہو وہو محال علی ما ذکرنا فی استحالۃ ارتفاع الوجود
وکون وجود الوجود عینہ السادس من الطرق الدالۃ علی وجوب الوجود
المطلق ان یقال حقیقۃ الوجود لا یتصور بدون الوجود اذ لا حقیقۃ لہ سواہ
واذا لم یتصور الانفکاک فی الذہن علی انہ لا انفکاک بینہما فی الخارج ولا
معنی للوجوب الذاتی سوی ذلک اذ لو امکن الانفکاک بینہما ای بین
الوجود ووجودہ فی الخارج لامکن تصور الانفکاک فی الذہن اذ کل ما
فی الخارج یمکن تصورہ فی الذہن کما ہو فیہ ای فی الخارج لان الذہن
قوۃ تتصور کل ما فی الخارج وما لیس فیہ ایض فاذا امتنع الانفکاک بینہما

فيما هو اوسع اتنع فيما هو اضيق لا يقال هذا انما ياتي لو كان الوجود متصورا
وهو ممنوع اذ لا يوجد له تعريف حقيقة فان وجد فبينوه حتى نعلم هل يتصور
بدون الوجود ام لا وايضا ان كان بديهيا لم يصح كونه حقيقة الواجب لان
حقيقته غير معلومة عندهم والا فلا بد من تعريفه ليطلع على احكامه حتى يعلم
هل يلزمه الوجود ام لا لانا نقول متصور بالبديهية والبديهي لا يمكن تعريفه
لغاية ظهوره المستلزمة لخفائه والواجب ايضا اجلي الاشياء خفي لشدة
ظهوره والتصور من وجه كاف في معرفة بعض الاحكام النظريات فانا
نعلم ان من احكام هذا النظري انه يكتسب من البديهي وان لم نطلع على
تعريفه وقد علمنا بمعرفة الوجود من وجه انه لا يتصور بدون الوجود كما
انا نتصور ان الصانع لا يتصور بدون التاثير في الممكن وان لم نعرف
حقيقته قيل غايته انه اذا تصورت حقيقة الوجود في الخارج لا يتصور
بدون الوجود لكن يجوز ان ترفع حقيقته في الخارج بالكلية فلا يبقى
مجردة عن وجودها ولا غيرها اي غير مجردة اذ نحن نتصور ذلك قلنا
كيف يجوز ارتفاع حقيقة الوجود بالكلية في الخارج مع انها لا شك في
جواز تصورها عند ذلك وتصورها يستلزم وجودها في الخارج ولو جاز ارتفاع حقيقته
يلزمها الوجود اي وجودها في الخارج كلما تصورت في الذهن الحقايق يجوز تصورها ايضا فهذه الحقيقة
يجوز تصورها ايضا فيتبعها اي يلزمها وجودها فيكون وجودها وايضا دوام جواز

تصور ای لجاز ارتفاع حقیقۃ الواجب لان وجوبہا ای وجوب حقیقۃ الواجب
لیس الا لکونہا لا تتصور بدونہ ای بدون الوجود اذ لو کان وجوبہا للغیر
ذلک لکان وجوبہا بالغیر لا بالذات قیل لا نسلم لزوم الوجود لتصور حقیقۃ
الوجود المطلق حتی یلزمہا الوجود الخارجی من حیث ہی حقیقۃ متصورۃ
والا لزم ان یتصور وجود الوجود کلما تصورت حقیقۃ الوجود اذ لا معنی
للزوم الوجود لتصور حقیقۃ الوجود الا ان یکون لتلک الحقیقۃ وجود والوجود
اللازم لتصور حقیقۃ الوجود انما ہو وجود الوجود ولزومہ لا یتصور بدون
تصورہ ضرورۃ ان لزوم اللازم لا یتصور بدون تصور اللازم ہذا اعتراض
علی قولہ حقیقۃ الوجود لا یتصور بدون الوجود الذی ہو وجود الوجود ثم
اعترض علی قولہ لان وجوبہا لیس الا لکونہا لا یتصور بدونہ بقولہ وحقیقۃ
الواجب واجبۃ بالذات لا تتوقف علی التصور ای سلمنا ان حقیقۃ
الواجب لا تتصور بدون الوجود لکن لا یلزم من جواز ارتفاع حقیقۃ الوجود
جواز ارتفاع حقیقۃ الواجب بناء علی ان وجوبہ لیس الا ان حقیقۃ لا تتصور
بدون الوجود والا کان وجوبہ متوقفا علی انہ لا یتصور بدون الوجود فیکون
بالغیر لکن وجوبہ لا یتوقف عن الغیر فیجب وجودہ بالذات لا بانہا لا تتصور
بدون الوجود قلنا لزوم الوجود الذی ہو وجود الوجود لحقیقۃ الوجود
المطلق ظاہر فلا یضر التشکیک فیہ وما ذکرنا من الدلیل علیہ وہو انہ

لو امكن الانفكاك بينهما في الخارج لا امكن تصور الانفكاك في الذهن تنبيه
لكن لغاية ظهوره اي ظهور هذا اللزوم اشتبه فقاسها اي حقيقة الوجود
في عدم استلزامها وجودها الذي هو وجود الوجود الوهم على تصور الانسانية
بدون وجودها فاحتيج الى التنبيه على استلزام حقيقة الوجود وجودها
الذي هو وجود الوجود مع انها اي حقيقة الانسانية لا تتصور بدون الانسانية
وان تصورت بدون وجودها وحقيقة الوجود في استلزام وجودها كحقيقة
الانسانية في استلزام الانسانية لا في استلزام وجودها فغلط الوهم
في القياس حيث رأى الانسانية متصورة بدون الوجود فزعم ان حقيقة
الوجود ايضا تتصور بدون وجودها ولم يدر ان الوجود لحقيقة الوجود كالانسانية
لحقيقة الانسانية لا كالوجود لها وذلك لذهوله عن الفرق بينهما والفرق
ان وجودها اي الانسانية زائد فيجوز تصور حقيقة الانسانية بدون وجودها
وان لم يتصور بدون الانسانية دون وجوده اي وجود الوجود فانه ليس
بزائد على حقيقة الوجود فلا يتصور حقيقته بدونه فهذا هو الجواب المبني على
ان استلزام تصور الوجود الذي هو المطلق لوجوده بديهي لا يقبل
التشكيك ثم اجاب عن الشك على تقدير تسليم وروده فاجاب عن قوله
والا لزم تصور وجود الوجود كلما تصورت حقيقة الوجود بقوله والذهن وان
لم يغفل عن تصور حقيقة الوجود لكنه ربما يغفل عن وجود الوجود لانه اي

وجود الوجود لما كان عين الوجود عسر عليه الفرق بين المتضائفين اي
بين المضاف والمضاف اليه ومن هذه الغفلة بلوغ للوهم ان الذهن
يتصور حقيقة الوجود بدون تصورها وقياس تصور الانسانية بدون
وجودها يعين الوهم في ذلك ثم اجاب عن قوله وحقيقة الواجب واجبة
بالذات لاتتوقف على انها لاتتصور دون وجودها بقوله وحقيقة الواجب
انما وجبت بوجوبها اي سلمنا ان حقيقة الواجب لا تجب لانها لاتتصور
بدون الوجود بل وجوبها بنفس وجودها سواء تصور او لم يتصور اذ لا يعقل
وجوب حقيقة بدون الوجود اذ لامعنى للوجوب سوى لزوم التحقق ولیس
ذلك الا بالوجود ولكن انما علم وجوبه لها بعدم تصورها مجردة عن الوجود
فلو جاز رفع شيئ يلزم الوجود في التصور كالوجود المطلق لجاز رفع حقيقة
الواجب اذ لم يعلم وجوبها الا من لزوم الوجود لها من نفس تصورها
فلو جاز ارتفاع حقيقة الوجود مع لزوم الوجود تصورها لجاز في الواجب
على تقدير خصوصه ارتفاع حقيقته ولما ورد على هذه العبارة ان رفع
حقيقة الواجب لم يمتنع لان حقيقته لاتتصور بدون الوجود بل لان
معنى الوجوب الذاتي امتناع ارتفاع حقيقته اعرض عنها الى عبارة
اوضح منها فقال بل لو جاز تصور شيئ يلزمه الوجود في الخارج اذا تصور
اي يعلم الذهن لزوم الوجود له كلما تصوره مع جواز رفعه اي الوجود

فی الخارج لم یدل ہذا اللزوم المتصور فی الواجب علی تقدیر خصوصہ بین حقیقتہ ووجودہ علی اللزوم الخارجی بینہما فلم یکن لنا دلیل علی ذلک ای اللزوم الخارجی بینہما لان کل دلیل انما یدل علی ان العقل یحکم بالملازمۃ بینہما فی الخارج فبینہما ملازمۃ فی الخارج وحکم العقل حکم ذہنی فان دل فلا ادل منہ لان ہذا الدلیل بدیہی لاستلزام تصور الطرفین الجزم بالنسبۃ بینہما والبدیہی اقوی من النظری فاذا جاز ان لا یدل القوی جاز ان لا یدل الضعیف فاذا جاز ان لا یلزم الوجود حقیقۃ الوجود فی الخارج مع انہا لا یتصور بدون الوجود جاز ان لا یلزم الواجب فی الخارج الوجود وان دل العقل علی اللزوم بینہما ولزم فی التصور قیل لا یمتنع ان یلزم فی الذہن ما ینفک فی الخارج کالبصر فانہ لازم للعمی فی الذہن مع الانفکاک بل التضاد بینہما فی الخارج فکذلک یجوز ان یلزم الوجود لحقیقۃ الوجود فی الذہن مع عدم لزومہ لہ فی الخارج قلنا لیس المراد بالاستلزام ملازمۃ حضور احدہما للآخر بحیث لا یحضر الا ویحضر الآخر بل المراد امتناع تحقق احدہما بدون الآخر والعمی تصورہ انما یستلزم حضورہ ای البصر معہ ای مع العمی فی الذہن مع انہ یتصور فی الذہن ایضا الانفکاک بینہما ای یتصور تحقق احدہما بدون تحقق الآخر بل یتصور ان تحقق احدہما یمتنع مع تحقق الآخر

فافهم واللہ الموفق والملہم الثانی من الطرق الدالة علی وجوب الوجود
المطلق ان یقال الوجود المطلق لو لم یجب فاما ان یمتنع وھو باطل لانہ
اما عین الخاص او جزءہ او لازمہ والخاص موجود عند الخصم فیمتنع امتناع
عینہ او جزءہ او لازمہ فترکنا ھذا الشق لما ذکروا اما ان یمکن وھو ایضا محال
لانہ لو لکن المطلق لافتقر الی الشیئ ضرورة افتقار الممکن الی امر یرجح احد
طرفی وجودہ وعدمہ لکن کل شیئ سواء کان وجودا خاصا او امر آخر محتاج
الی الوجود اما الامر الآخر فظاہر واما الوجود الخاص فانہ مرکب من وجود
وشیئ محتاج الی الوجود فیحتاج المرکب منہ الی ما یحتاج الیہ الجزء فلو احتاج
الوجود المطلق الی شیئ لزم الدور قیل لا دور فی احتیاج المطلق الی الشیئ
والشیئ الی الوجود لتغایر الشیئین والوجودین فان الشیئ المحتاج الی الوجود
لا یحتاج الی المطلق والمطلق لا یحتاج الی الشیئ المحتاج الی الوجود
بل الشیئ انما یحتاج الی المقید احتیاج المطلق الیہ ای الی المقید وھذا
الاحتیاج لازم للمطلق لکلیتہ اذ لو کان جزئیا لم یبق مطلقا فالمطلق
والشیئ یحتاجان الی المقید ولا یحتاج المطلق الی الشیئ ولا الشیئ الی
المطلق قلنا ان سلم ان المطلق کلی فلا نسلم انہ لا دور فی احتیاج الوجود
والشیئ الی المقید غایتہ انہ دور مضمر اذ الاحتیاج الی المقید احتیاج
الی المطلق لان المقید یحتاج الی المطلق احتیاج الکل الی جزئہ لانہ

اى المطلق جزء المقيد الذى المجموع من الوجود والقيد والمجموع المحتاج
اليه محتاج الى جزئه والمحتاج الى المحتاج الى امر محتاج الى ذلك الامر
وانما قلنا ان المقيد مجموع من المطلق والقيد لانه لو كان نفس المطلق
لم يبق فرق بين المطلق والمقيد ولو كان نفس القيد فنتكلم فيه ونبين ايضا
احتياجه الى المطلق فالمطلوب من احتياج المحتاج المقيد الى المطلق
ثابت هذا اذا كان الشيئ المحتاج اليه الوجود والمطلق غيره فان كان هو
الوجود فان كان مطلقا فلا معنى لاحتياج الشيئ الى نفسه وان كان
مقيدا فقد تبين احتياجه الى المطلق فلو احتاج المطلق اليه ايضا لزم الدور
ولو سلم ان المقيد لا يحتاج الى المطلق حتى يلزم من افتقار الشيئ
او المطلق الى المقيد افتقاره الى المطلق فلا شك فى لزوم الدور المضمر
بناء على ان قيد المقيد محتاج الى المطلق والمحتاج الى المقيد محتاج
الى قيده فالمطلق على تقدير احتياجه الى المقيد والشيئ المحتاج الى المقيد
محتاجان الى قيده وهو محتاج الى المطلق فيلزم الدور المضمر وانما
قلنا ان قيد المقيد محتاج الى المطلق لكونه غير الوجود وكل ما هو غير الوجود
يفتقر الى الوجود وانما قلنا انه غير الوجود لئلا يتركب كل وجود مقيد
عن وجودين حتى الواجب ثم استشعر سوالا بانكم قد سلمتم ان المطلق
كلى والكلى محتاج الى المقيد المحتاج الى القيد المحتاج الى المطلق المستلزم

للدور اجاب عنه بانه انما سلم للعبارات فی الخصم من بعض المقدمات
حتی نطلعه علی بطلان ما اعتقده فیکون اطلاقه بمعنی العموم لیس بصواب
ولکن الصواب ان المطلق لیس بکلی کما انه لیس بجزئی تحته واطلاقه
باعتبار تجرده عن قید العموم والخصوص تحته الثامن من الطرق الدالة
علی وجوب الوجود المطلق ان یقال الواجب اما مطلق عن قید العموم
والخصوص تحته او عام او خاص لکن العام لافتقاره الی الافراد لا یصلح
للوجوب ولو وجب الخاص تحت العام فاما ان یغایر المطلق ای العام
عبر عنه بالمطلق علی زعم الخصم بالکلیة فیکون بینهما تباین کلی فلا
یکون احدهما مطلقا والآخر مقید الوجوب تضاد الخاص والعام علی امر
واحد وان باین العام الخاص باعتبار قید الخصوص بنسبة احدهما
الی الآخر ای وان صح کون احدهما عاما بالنسبة الی امر ما وکون الآخر
خاصا بالنسبة الی امر آخر او یغایر الخاص العام من وجه فوجوب
الخاص اما بالحقیقة المشترکة بینهما وهی سائر الوجودات الخاصة اللتی
هی افراد العام فیجب افراد المطلق ای العام لوجود تلک الحقیقة التی
هی مناط الوجوب فی تلک الافراد او وجب الخاص لغیرها ای لغیر تلک
الحقیقة المشترکة وهو ای غیر تلک الحقیقة المشترکة غیر الوجود المشترک
بینهما ای بین الخاص والعام اذ لو کانت وجودا فاما ان یکون عاما وهو

الحقیقة المشترکة وقد فرضت غیر مشترکة او خاصاً فاما ان لا یکون وجه
المغایرة وہو عام مشترک فقد فرضت غیر مشترکة او یکون وجہ المغایرة
فالوجود ولا یغایر الوجود ثبت ان الوجوب مفتقر الی الوجود فیفتقر الی الوجود
فلا یجب الخاص الذی یوجبه الامر المفتقر الی الوجود بالذات فتعین ان
یکون الواجب ہو المطلق عن قید العموم والخصوص تحته التاسع
من الطرق الدالة علی وجوب الوجود المطلق ان یقال الوجود اما مشترک
لفظاً بین الاجناس او الانواع او الافراد الموجودة من غیر اعتبار قید
مشترک بین الامور التی وضع لها لفظ الوجود فیتوقف اطلاقه وفہم معانیه
علی معرفة تعدد الاوضاع بعد ما وضع له علی سبیل التفصیل لکنه یطلق
علی کل موجود ویفہم منه ذلک من غیر احاطة تلک الاوضاع او الموجود
مشترک معنی علی التواطی بان وضع المشترک بین الوجودات مع تساوی
ذلک القدر فیہا فہو وان لم یصلح للوجوب الذاتی لعمومه لکن واحد بالحقیقة
اذ لا تختلف فیه الاشیاء ولا استوائه فاختلافہا ای اختلاف الاشیاء
ناش اما من الماہیات المختلفة بذواتہا او من عوارضہا ای عوارض
الماہیات او الاشیاء فعلم ان فی الوجود وحدة ولا اختلاف فیه فلا
کثرة فیه اذ الکثرة متکلفة بالاختلاف فما لا اختلاف فی حقیقته لا کثرة فیه
فہی ای الکثرة فی الماہیات او العوارض لا فی الوجود وان فرض مشترکاً

بالتواطی ولا یحق کثرة الماہیات والعوارض بہ اذ لیس عنہا ولیست العوارض المختلفة عوارض الوجود من حیث ہو وجود اذ لا بد لاختلافہما مما یختلف بالذات فلا افراد لہ علی تقدیر کونہ مشترکا معنیٰ فبطل کونہ مشترکا وکلیا وعاما فصح انہ مطلق عن قید العموم لعدم الافراد وعن قید الخصوص تحتہ واذا صح کونہ واحدا بالحقیقة فلا مانع من وجوبہ بالذات وقد تحقق علة وجوبہ بالذات وہو ان الکل متحقق بہ لما مر مرارا فہو ای الوجود من حیث ہو ہو المراد بالمطلق متحقق بنفسہ دفعا للتسلسل فہو الواجب بالذات لتحقق السبب ارتفاع المانع او الوجود مشترک معنی علی نہج التشکیک بان یکون فی البعض اولی واقدم واشد کالواجب وفی البعض علی خلاف ذلک فالتفاوت فی افرادہ اما بالعوارض کالاشدیة والاولیة والاقدمیة فی الواجب واضدادہا فی الممکن فلو لم یکن ذا افراد کان الوجود معروضا واحدا عرض لہ المختلفات فلیس بمشترک معنی حقیقة بل اضافة وان کان ذا افراد فوجوب البعض بالعوارض لا بالذات اذ لا تفاوت فی الذات والتفاوت اما بالحقایق بان یکون حقیقة کل وجود متفاوتا مع حقیقة الآخر مع تساوی حقیقة الوجود فان کانت تلک الحقایق نفس الوجود ای نفس الوجودات المتفاوتة مع الاشتراک فی الوجود الواحد لزم الترکیب ای ترکیب کل وجود من جزوین حتی وجود

الواجب والا لا اى وان لم يكن تلك الحقايق نفس الوجودات فتحققها بالوجود
فلو كان فيها واجب بالذات كان وجوبه بالوجود وبابه وجوب الواجب
بالذات فهو اولى بالوجوب الذاتي بل هو الواجب بالذات فبطل اشتراكه
وتشكيكه المستلزم لعمومه وكليته بحسب الافراد فانكان له مع ذلك اشتراك
وتشكيك فهذا الاشتراك والتشكيك مع كونه واحدا غير قابل للكثرة
كاشتراك نور الشمس وتشكيكه بالنسبة الى المتنورات المتفاوتة
بالاشدية والاضعفية لعدم الوسائط فى وجودها مع انه واحد بالذات
غير متكثر بها ولا متصف بعوارضها وانكان يرى متلونا بالوان الزجاجات
المختلفة الالوان وهذا الاشتراك لا يوجب التوقف على الافراد العاشر
من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان يقال الواجب انكان
الوجود المطلق عن قيد العموم والخصوص تحته فهذا هو المطلوب لا تحقق
لوجود آخر معه حتى يقال بعمومه او خصوصه ومغايرته لسائر الوجودات
او عدم مغايرته كما ياتي التعرض له آخرا وانما خصصنا المطلق بالوجود
لان الماهية المطلقة او الامر العقلى المطلق عدم صلاحيتها للوجوب الذاتي
ظاهر وستعرف عدم صلاحيتها مع الوجود فكيف بدون الوجود وانكان
الواجب الامر المقيد من الوجود او الماهية او الامر العقلى فباطل لانه
الاعام ذو افراد وهو غير صالح للوجوب الذاتي بجميع اقسامه لانه اما

ان

ان یقتضی تحققها ای تحقق جمیعها فیجب الجمیع بالذات فیتعدد الواجب بالذات وہو باطل للادلة المذکورة او یقتضی لا تحققها ای لا تحقق جمیعها فیمتنع جمیع الافراد فلیس فیہا واجب ولا ممکن وبطلانہ ضروری وانما وجب تحقق الجمیع امتناعہ عند اقتضاء الذات ذلک اذ مقتضی الذات لایزول بالغیر وہو کانہ جواب سوال مقدر وہو ان الذات وان اقتضی ذلک فلعل عارضا یعرض فیمتنع مقتضاہ او لا یقتضی شیئا منہما ای من تحقق الجمیع ولا تحققہ فان کان فیہا واجب فوجوب ما وجب بالغیر فلا یکون الواجب بالذات واجبا بالذات وان لم یکن فیہا لزم خلو الوجود من الواجب فینسد باب اثبات الصانع او الامر المقید خاص لیس فی الافراد فاما وجود مغائر للمطلق ای العام لا یتصف بہ اصلا فیلزم تحقق الوجود المقید ای الخاص بدون المطلق ای العام وانما قیدنا المغائرة بالوجود لان عدم صلاحیة الماہیة والامر العقلی للوجوب الذاتی ظاہر وانما لم یذکر الوجود المغائر للمطلق المتصف بہ لاستلزامہ الجمع بین الوجودین وقد مر بطلانہ مرارا او الامر المقید الخاص المغائر للمطلق امر یتصف بہ فاما ذلک الامر المقید الخاص المغائر للمطلق المتصف بہ ماہیة وقد فرضنا وجوبہا بالذات فیکون وجود الواجب واجبا بہا ای بتلک الماہیة وہی ای علک

الماهية غيره لما فرضنا مغائرتها للوجود المطلق وما فرضنا ههنا وجود آخر فيكون وجوبه بالغير ولئن فرضنا ههنا وجودا خاصا كذلك ومع ذلك تكون تلك الماهية علة لوجودها من حيث ان وجودها انما وجب بها وقابلة له معا من حيث انها متصفة به فيكون الواحد بالشخص فاعلا وقابلا معا وقد برهن في الحكمة على استحالته وانما تكون تلك الماهية علة لوجودها قبل الوجود ضرورة ان العلة الفاعلية قبل المعلول والمساوق للمعلول انما هو العلة التامة واذا جاز كون ماهية الواجب علة لوجودها قبل الوجود فجاز كونها علة لوجود العالم قبل وجودها فينسد باب اثبات وجود الصانع اذ لا حاجة له على ذلك التقدير الى وجوده بل الى ماهية مجردة عن الوجود ولانها اذا صلحت علة للوجود الواجب فصلاحيتها علة للممكن بطريق الاولى بل ان سلمنا ان الماهية لا تصلح علة لغيره وجودها جاز كون ماهية كل شيء علة لوجوده من غير تاثير الصانع فيه سواء كان الصانع امرا موجودا او ماهية مجردة عن الوجود قياسا على ماهية الصانع المؤثرة فيه وهذا القياس تام سواء كانت الماهية بسيطة لانها كماهية تعالى او مركبة اذ لا بد لها من الانتهاء الى اجزاء البسيطة وح يقتضي ماهية كل جزء وجوده حتى اذا تمت الاجزاء حصلت ماهية الاجتماع وح يقتضي ماهية الاجتماع وجوده واما الامر

المقيد الخاص المغاير للوجود المطلق المتصف امر عقلي يتصف بالوجود
في العقل ممتنع في الخارج قيد بذلك لئلا يكون ماهية موجودة وقد مر
حكمها فيلزم مع ذلك كله اي مع كون الامر العقلي علة للوجود وعلة فاعلية
لوجوده وقابلة له في الذهن كون مبدا الوجود الخارجي منتفيا في الخارج
لانا لما فرضناه واجبا كان سببا لوجود الموجودات الممكنة ولما فرضنا
عقليا كان ممتنعا في الخارج واستحالته اظهر من ان تخفى واما الامر
المقيد الخاص المفروض وجوده غير مغاير لحقيقة الوجود المطلق فان فرضنا
عاما كما يزعم الخصم فيلزم كلا من المطلق والمقيد يمتنع عليه اي
على كل ما يلزم الآخر ويمتنع عليه اي على الآخر فيه لف ونشر فيلزم
احد الامرين المحالين اما امتناع استلزام الممكنات للمطلقة اي
للحقيقة المطلقة من الوجود فرارا من استلزامها للحقيقة الواجبة من
عدم مغايرتها للمطلقة او يلزم وجوب استلزامها اي الممكنات للواجب
لانها عين المطلقة التي لزمها وبطلان لازمين ظاهر وهو المشار اليه
بقوله وظاهر استلزامها اي الممكنات للمطلقة وامتناع استلزامها
اي الممكنات للواجب فيه ايضا لف ونشر فيبطل الملزوم وهو كون
الحقيقة المطلقة مع عمومها عين الحقيقة الواجبة الخاصة ويلزم
ايضا من عدم مغايرة الحقيقة الواجبة الخاصة للحقيقة

المطلقة اجتماع المثلين لعدم التغاير بين المطلق والمقيد في الحقيقة الا
في ان احدهما مقيد والآخر مطلق فلا يكون كل منهما عين الآخر بالشخص
بل بالنوع فيلزم اجتماع المثلين ويلزم على تقدير الوحدة الشخصية مع
كون احدهما مطلقا والآخر مقيدا كون احدهما موصوفا ملزوما وكون
الآخر وصفا ولازما بلا فارق بينهما لفرض الوحدة الشخصية فيلزم
بطلان كون المطلق عاما بل لا يمكن كون الخاص عين المطلق الا
بتقدير عدم عمومه هذا اذا فرض عدم المغايرة من كل الوجوه فاذا
فرض من بعض الوجوه لزم التركب بين الخاص والعام لما ثبت من
تحققه في ضمن الافراد مع مغايرته للخاص قيل بناء على ما توهموا انا نريد
بالمطلق العام ويلزمكم استلزام الممكنات الواجبة اذ انتم قائلون باستلزام
الممكنات للواجب لانها المطلقة عندكم ولا يمكن انكار استلزام الممكنات
المطلقة بناء على انها عامة فلا يبطل هذا الامر من اللازمين فلا يبطل
الملزومين وهو عدم مغايرة الامر الخاص على تقدير وجوبه للحقيقة
المطلقة للوجود ثم المطلق الذي قلتم انه واجب بالذات ان كان عاما
ذا افراد فظاهر ان جميع افراده ليس بواجب لادلة التوحيد ولا ممتنع
لانه خلاف الضرورة ولا ممكن لاستلزامه خلو الوجود عن الواجب
بل لا بد من كون البعض واجبا فوجوب البعض وامتناع البعض

وامكان البعض بالغير لان ما بالذات لايزول بالغير والالا اى وان لم
يكن ذا افراد لكونه خاصا فان غاية هذا الوجود المطلق على تقدير خصوصية
الوجودات الخاصة لزم ان لايكون فى الواقع وجود عام اصلا اذ لوتحقق
لشارك هذا المطلق به الوجودات الخاصة فلم يغايرها بالكلية فيلزم تحققها
اى الوجودات الخاصة بدون العام مع ان العام لازم للخاص تحته
فيلزم تحقق الملزوم بدون اللازم وان لم يغاير المطلق على تقدير
خصوصية الوجودات الخاصة كان المطلق عين العام لانه لو تحقق فى
ضمن الوجودات الخاصة مع عدم مغايرة لها لتشاركت فيه والذى
يقع فيه المشاركة هو العام واتصفت الممكنات بالوجوب الذاتى لوجوب
اتصافها بالحقيقة المطلقة التى فرضتم انها لاتغاير الواجبة مع انه لزمها
ان يكون عامة قلنا لايلزمنا القول باستلزام الوجودات الممكنة
للحقيقة الواجبة وان قلنا باطلاقها اذ لانقول ان اطلاق الوجود بمعنى
العموم ولانقول تحقق الوجودات الخاصة بل تحقق الموجودات الممكنة
اذ لاتثبت لها وجودات خاصة بل هى موجودة بوجود واحد مثل نور
الشمس بنور واحد ليس بذى افراد فلا خاص تحته حتى يقال
على تقدير عمومه ان وجوب بعض افراده دون البعض بالغير وعلى
تقدير خصوصه تحته ان غاير الخاصة لزم تحققها بدون العام

وان لم يغاير اتصفت الممكنات بالوجوب الذاتي بل نقول ليس في الوجود الا واحد فليس ثمة ذو افراد ولا متعدد فانه انما يتصور لو تحققت الوجودات الخاصة بالماهيات مع المطلق وعندنا لا تحقق للخاص الذي تختص بالماهيات حتى يعتبر تغايره او عدم تغايره فيقال على تقدير تغايره يلزم تحقق الخاص بدون العام وعلى تقدير عدم تغايره يلزم اتصاف الممكنات بالوجوب الذاتي على ما قررنا الحادي عشر من الطرق الدالة على وجوب الوجود المطلق ان يقال وجوب العام باطل لعدم تحققه بدون الافراد وكذا وجوب الماهية لافتقارها الى الوجود وكذا وجوب الخاص تحت العام اذ لو وجب الخاص فاما غير متعين لانه وان كان خاصا بالنسبة الى ما فوقه فيجوز كونه عاما بالنسبة الى ما تحته فهو كلي ذو افراد فهو مع كونه خاصا في حكم العام لا يصلح للوجوب الذاتي هو ولا افراده اما هو فلافتقاره الى افراده واما الافراد فلان ذاته لا يقتضي وجوبها والا وجب الكل ولا لا وجوبها والا خلا الوجود عن الوجوب الذاتي فوجوب البعض بالغير واما متعين بالتعين الشخصي فهو لكونه تحت العام لا يكون تعينه لذاته وكذا لا يكون وجوبه لذاته والا وجب جميع افراد العام فتعينه زائد عليه اي على وجوده يميزه عما يشاركه فيه فيزيد على الامر المشارك الذي هو الوجوب فيفتقر التعين الى موضوع غير الوجود المطلق ضرورة ان المطلق

من حيث ہو مطلق مشترک غیر متعین بالتشخص علی تقدیر عمومہ والوجوب بہ
وجوب بالغیر اذ لا وجوب بالذاتی والا وجب جمیع افرادہ وقد فرضنا
ان الخاص انما وجب من حیث ہو متعین فلا یکون وجوبہ بالذات لان
التعین لما لم یکن بالذات فکیف یکون ما وجب بواسطۃ بالذات ہذا اذا
کان خاصاً تحت العام بخلاف ما اذا کان الواجب مطلقاً عن قید العموم
والخصوص تحتہ فانہ یتمیز بنفسہ اذ لا یشارک فیہ فلا یحتاج الی تعین
زائد اذ لا یحتاج الی موضوع غیر المطلق لیتمیز بہ عما یشارکہ لان ھذا
المطلق غیر مشترک حتی یمتنع تعینہ من حیث کونہ مشترکا واذا کان تعینہ
بالذات فہو واحد بالذات غیر مشارک فیہ بوجہ من الوجوہ فہو للوجوب
اصلح من غیرہ الثانی عشر من الطرق الدالۃ علی وجوب الوجود المطلق
ان یقال الواجب اما مطلق او خاص او عام وجوداً او ماہیۃ لکن العام
لافتقارہ الی الافراد لا یصلح للوجوب الذاتی والخاص ان کان عین
الوجود المطلق لکونہ وجوداً مع ان خصوصیتہ لیست باعتبار کونہ
تحت العام واطلاقہ لیس باعتبار عمومہ بل لعدم تقیدہ بالعموم والخصوص
تحتہ فذلک ہو المطلوب وان کان الخاص غیرہ ای غیر الوجود المطلق
لکونہ ماہیۃ کان الوجود خارجا عنہ ای عن الامر الخاص لتصورہ ای
تصور الامر الخاص من حیث الماہیۃ دونہ ای دون الوجود

فلا يكون الوجود جزءه ولا امر آخر فيستوي الوجود والعدم بالنسبة الى
حقيقته فان فرض لزوم الوجود لتلك الحقيقة فليس لعينها ولا لجزئها
بل لامر آخر فلا يكون فيه وجوب ذاتي فافهم والله الموفق والملهم وعورضت
الادلة المذكورة الدالة على وجوب الوجود المطلق بشبهة تدل على عدم
وجوبه اذكرها مع الجواب عنها الاولى المطلق بناء على انه غير مقيد بالعموم
والخصوص اعم من ان يكون تحته اولا اما ممتنع التعين لانه لا يبقى معه
اطلاقه فهو غير الواجب لان ما لا يتعين لا يتحقق في الخارج وقد اعترفوا
اي القائلون بوجوبه بتعينه الاول وغيره من التعينات اذ قالوا اعلمه
بذاته يوجب التعين الاول وبصفاته الثاني وظهوره بافعاله الثالث
او متعين بنفسه لانه وان لم يبق مطلقا لا ينافي التقييد به وقد قالوا
لا يتقيد بتعين بل يبقى مطلقا بخلاف غيره فينحصر في واحد لان التعين
اذا كان مقتضى الذات كان لازما ولا يمكن اجتماع تعينين في محل واحد
فيلزم الانحصار في واحد بالشخص فيلزم اتصاف الواحد الشخصي احترز
به عن اتصاف الواحد النوعي لعدم انحصاره في تعين واحد بالشخص
بالصفات المتنافية وهو باطل لاستلزامه كون الصفات المتنافية
غير متنافية اذ جملة الصفات الوجودية صفاته اذ الماهيات من حيث
هي امور عدمية لا تتصف بالصفات الوجودية وفي الصفات

الوجودية صفات متنافية كالسواد والبياض ومع ذلك يكون على تقدير
وجوبه محلا للحوادث اوتتعين بصفاته لان التعين قل ما يكون الا بالعوارض
المشخصة فاما ان يقتضي مجموع الصفات تعينا واحدا وهو باطل لما
يشاهد من كثرة التعينات وقد اعترفوا بعينه الاول وغيره على انه
يلزم اتصاف الواحد الشخصي بالصفات المتنافية اويقتضي كل صفة
تعينا فيتعدد تعيناته بتعددها فيصير ذا افراد اذ الفرد عبارة عن الذات
مع تعين وقد فرضناه واجبا فيتعدد افراد الواجب وهو باطل لادلة
التوحيد اوتتعين بغيرها اي بغير الصفات مع عدم تغير بالذات فيلزم
كون الغير مع حدوثه لافتقاره الى الوجود ولما فرضتم من وحدة الوجود
المطلق وقررتم من كونه ذا افراد صفة للوجود الواجب بالذات فالمحكات
حدوثها ذاتيا لزم ان لا يكون في صفاته حادث بالزمان لكن الصفات
الحادثة الزمانية صفاته لما قررنا وان كان بالزمان لزم كونه
محلا للحوادث الزمانية وهو باطل لما بين في علم الكلام والحكمة او
موصوفا له فيلزم افتقار الواجب الى الغير ضرورة افتقار الصفة
الى الموصوف والتعلق غير الوصفية والموصوفية فان كان فلا يجوز
الافتقار في التعين الذي به وجوبه الى الغير ولو كان اوجب
بلا تعين فهو باطل لما ذكرنا ثم التعين بالغير اما واحدا وكثير وقد

ابطلناہما ولایلزم علی القول بوجوب الوجود الخاص المنحصر فی واحد لتعینہ بنفسہ اتصافہ بالصفات المتنافیۃ مع وحدتہ الشخصیۃ اذ لیست جملۃ الصفات الوجودیۃ علی ذلک التقدیر صفات الواجب بل صفات الوجودات الاخر قلنا لیس اطلاقہ لما ذکرتم من عدم تقیدہ بشیئ بل لعدم تقیدہ بالعموم والخصوص تحتہ فقط فلا یمتنع تعینہ ولا یرتفع الاطلاقہ بہ فعلی ہذا ہو اما متعین بنفسہ وقولکم فینحصر فی واحد ممنوع فانہ لاینحصر فی تعین واحد وقولکم مقتضی الذات لازم ویستحیل اجتماع تعینین قلنا مسلم انہ لزوم مقتضی الذات ولایستحیل اجتماع تعینین لعدم تقیدہ بشیئ من العرض والذاتی وانما یستحیل اجتماعہا لو تقید باحدہما لکنہ غیر مقید بشیئ فی حضرۃ الوجوب وتعیناتہ فی حضرۃ الامکان بحسب ظہورہ فی المظاہر کتعین الوجہ فی نفسہ وتعیناتہ الکثیرۃ فی المرایا المتکثرۃ ولا یلزم تعدد افراد الواجب بذلک کما لایتعدد افراد الوجہ بالظہور فی المرایا سلمنا انہ منحصر فی تعین واحد وقولکم فیلزم اتصاف الواحد الشخصی بالصفات المتنافیۃ وقولکم فتصیر الصفات المتنافیۃ غیر متنافیۃ قلنا ولاتنافی لشیئ فیہ بل تنافی الصفات فی الماہیات الشخصیۃ لتقیدہ بذلک لعدم تنافیہا فی افراد الماہیات الکلیۃ ولافی الوجود وقولکم فیلزم ان یکون محلا للحوادث قلنا انما یلزم لو کانت صفاتہ من حیث ہو انما

هي صفاته من حيث ظهوره فهي صفات ظهورية لا صفات حقيقية على ان
لا نسلم ان الصفات الوجودية صفاته بل صفات الماهيات قولكم
انها عدمية قلنا قبل اضافة الوجود اليها واشراقه عليها لا بعد ذلك
وهي صفات الماهيات بواسطة اضافته اي الوجود اليها او نقول
يتعين بصفاته ولا يقتضي كل صفة تعينا بل الصفات الذاتية كلها
اقتضت تعينا واحدا والصفات الخارجية اي اللاحقة لظهوره في
المظاهر اقتضت تعينات شتى وعلى هذا لا يتعين افراده بتعدد
الصفات الذاتية فلا يتعدد افراد الواجب لانه انما يتصور تعددها
بتعدد التعينات عن الصفات الذاتية لا اللاحقة لظهوره وانما هو اي
تعدد الافراد للماهيات بتعدد الصفات الخارجية اي اللاحقة لظهوره
في المظاهر فيكون لظهوره افراد وليست هي افراد الواجب اذ الصفات
الخارجية لا تفيد تعينا في ذاته لحصوله قبلها او نقول تعين بالغير ولا
يكون وصفا ولا موصوفا ولا نسلم انه لا تعلق بدونهما حتى يلزم افتقاره
الى الموصوف الحادث او حلول الصفة الحادثة فيه بل متعلقا بنوع
اضافة يكون تعينه بحسب اضافته اليه كتعين الوجه في المرآة ولا يضر
التعدد في هذه التعينات اذ لا يتحقق بها افراد الواجب بل افراد
الماهيات التي ظهر فيها وليس به وجوبه الذاتي وانما هو بتعينه الذاتي

ولا منع فی اجتماع التعینات علی ہذا النہج کتعینات الوجہ الواحد فی المرایا
المتعددۃ الشبہۃ الثانیۃ لو وجب المطلق کان وجود الکل والاکان
خاصاً تحت العام فحینئذ اما ان لا یستقل بالقوام کالماہیات الکلیۃ
بدون الصفات فیفتقر فی قوامہ الی الغیر فلا یصلح للوجوب او یستقل
بالقوام بدون الصفات لانہ وان لم یکن خاصا تحت العام فہو فی نفسہ
خاص اذ ہو جزئی حقیقی فاما ان لا یوجب صفۃ لذاتہ لا بالذات ولا
بالغیر لاستغنائہ عنہا وہو باطل للاعتراف من الصوفیۃ وغیرہم
باتصافہ بالحیوۃ والعلم والقدرۃ وغیرہا او یوجب صفۃ لذاتہ لا بالذات
لان الذات کاملۃ بذاتہا فلا توجب صفۃ لکمالہا لکن لہا نسبۃ الی
الغیر یوجب ذلک الغیر لہا صفۃ فینسب بہا الی ذلک الغیر فیفتقر
فی اتصافہ بہا الی الغیر وہی صفات کمال الذات وان کملت بذاتہا
لکن عند فقد ہذہ الصفات کانت ناقصۃ بالنسبۃ الی من لہ ہذہ الصفات
فیکون ناقصاً بذاتہ لانہا لو کملت بالذات لم یکن لہا نقص بالغیر اذ
ما بالذات لا یزول بالغیر فعلم انہا ناقصۃ بذاتہا مستکملۃ بالغیر فلا
تصلح للوجوب الذاتی او یوجب بالذات صفۃ ان الذات لما کانت
کاملۃ کان مقتضاہا اجتماع الکمالات کلہا فیہا وح جمیع الصفات
الوجودیۃ فی الموجودات صفاتہ لان وجودہ ہو الوجود لہا فلا صفۃ لہا

بدون الوجود فاذا اوجب الموجود وصفا فاما ان یمتنع منافیه فی ذلک
الموجود وفی موجود سواه لوحدة الوجود المتصف بتلک الصفات ان یوجد
فی العالم منافی کل صفة وجدت فی موجود ما فاذا اوجب البیاض فی جسم
امتنع وجود السواد فی اجسام العالم کلها وهو ظاهر البطلان لوجود الصفات
المتنافیة فی الوجودات المختلفة او لا یمتنع منافی صفة وجدت فی موجود
اصلا لعدم تنافی الصفات فی نفس الوجود وان تنافت باعتبار الماهیات
او المراد فاما ان یستلزم المنافی لان الوجود لابد وان یتصف بجمیع
الصفات الوجودیة فیجب اجتماع الصفات المتنافیة فی کل موجود لان
الوجود الواحد الذی هو وجود الکل مستلزم لها ولا یتحقق الملزوم بدون
اللازم فلا یوجد موجود بدون تلک الصفات المتنافیه وهو بین البطلان
او لا یستلزم الوجود منافی صفة وجدت فی موجود ما اصلا لان المنافات
بین الوصفین مانعة من الاجتماع بینهما فیجب امتناع استلزام شیٔ منافی
صفة شیٔ آخر والا کان الوجود مستلزم له وقد فرض غیر مستلزم وهو
ظاهر البطلان لان النار یستلزم الحرارة والماء البرودة ولا یلزم
ہذا الواجب الخاص اذ لا نجعله وجوداً للکل فهو لخصوصه یستقل
بالقوام ویوجب بذاته وما قیل فی تقسیم المنع والاستلزام لمنافی صفة
وجدت فی موجود ما لا یتاتی ہهنا قلنا انا وان جعلناه وجود

الكل فلا يلزم محال بما ذكرتم فانا نقول انه يستحق بالقوام لانه ليس بكلي كما انه ليس بجزئي تحته ويستلزم بذاته وصفا لا للاستكمال بل لان كماله يستلزم الكمالات ويمتنع آخر من غير افتقار الى الغير لان وصفه ليس غير ذاته كما انه ليس عينها بل نقول يستلزم بذاته جميع صفاته الذاتية وبالمظاهر الصفات الممكنة لظهوره فجميع الصفات الوجودية ليست صفاته باعتبار ذاته بل باعتبار ظهوره فلا يلزم ما ذكر في آخر التقسيم من قوله فاما ان يمتنع منافيه الى آخره وذلك لانه يوجب باعتبار مظهر آخر وصفا لظهوره فيه ويمتنع منافيه باعتباره اي باعتبار ذلك المظهر لا مطلقا حتى يمتنع منافي كل صفة وجدت في موجود ما وكذا يستلزم صفة باعتبار مرتبة مرتبة من مراتب ظهوره ومنافيها باعتبار مرتبة اخرى فلا يلزم اجتماع الصفات المتنافية في موجود ولا امتناع استلزام شيء منافي صفة شيء آخر لان الوجود لا يستلزمه من حيث هو نفسه بل من حيث الظهور في المظهر المخصوص والله الموفق الشبهة الثالثة لو وجب المطلق لوجب بقاء اطلاقه فيجب ان لا يتصف بشيء ولا يتعين لانه لو اتصف او تعين لم يبق مطلقا لكن اتفقوا على اتصافه وتعينه قلنا لا يرتفع اطلاقه بالوصف والتعين لان اطلاقه ليس اطلاقا عن كل ما يسمى قيدا بل الاطلاق عن قيد العموم والخصوص تحته او الاطلاق عن التقييد بالماهية او العام

الذی ہو ذاتی لہ لان الوجود العام لایتصور بالنسبۃ الی الوجود الخاص
الا ذاتیا والی الافراد وہذا الاطلاق لاینافی ذلک التقیید ای بالاتصاف
والتعین الشبہۃ الرابعۃ المطلق وان سلم ان اطلاقہ لاینافی الاتصاف
فلا شک انہ ذو صفات مختلفۃ فلا تقتضیہا الذات المطلقۃ من حیث ہی
مطلقۃ ولا شک انہا صفات کمال یکون الذات بدونہا ناقصۃ مع انہا
لاتحصل بہا فقط فیحتاج الی معدات خارجۃ تقتضی تلک الصفات وان
لم تحتج الی مؤثرات اخر لئلا یلزم الاختلاف فی ذاتہ من حیث
اقتضائہا ہذہ الصفات المختلفۃ مع بساطتہ من حیث انہ غیر مقید بشیٔ
باعتبار الذات وان لم ینافہ لحوق القید ایاہا بعدہ وہو ای الاحتیاج
الی المعدات الخارجۃ فضلا عن المؤثرات فی الاتصاف بصفات
الکمال التی ہی من لوازم الوجوب الذاتی ینافی الوجوب الذاتی ولا
یلزم مثل ذلک لو وجب الخاص لان فیہ اختلافا اذ فیہ الوجود مع قید
الخصوصیۃ ویجوز ان تقتضی الذات وصفا والقید وصفا آخر والمجموع
من الذات والقید ثالثا ومن الذات وصفہا رابعا ومن القید وصفہا
خامسا ومن المجموع والوصف اللازم لہ سادسا ولم جرا قلنا ذاتہ المطلقۃ
علی تقیید تجردہ عن کل قید تقتضی استعداد التمیز غیر خارج
عن الذات بل من معانی الذات بصفۃ والمجموع من الذات

وتلک الصفة لاخری وہلم جرا حتی ینتہی الی المختلفات کلہا وان لم یکن
فی الذات اختلاف اصلاً فان الاستعدادات المقتضیة للصفات بعضہا
من الذات فقط کالمقتضی للعلم بذاتہ وبعضہا منہا مع صفة کاقتضا العلم
بذاتہ العلم بکمالات الذات تفصیلاً فلا اختلاف فی الذات لانہا لم تتعین
المختلف بہا ولا حاجة الی الغیر لان الاستعدادات بعضہا من الذات
وحدہا وبعضہا منہا ومن تلک الصفات وہی غیر خارجة الشبہة
الثانیة الواجب واحد لادلة التوحید فلو کان مطلقاً کان مشترکا
بین الکل ای بین کل الوجودات لان الموجود انما یتحقق بالوجود
ولا وجود غیرہ علی ذلک التقدیر والا فلابد من عام مشترک بینہما
فکان وجود الواجب خاصاً تحتہ فلم یکن مطلقاً فاما ذلک الوجود المطلق
عین الحوادث بناء علی انہ عین الماہیات کما یقولہ الاشعری وح
یشترک ذواتہا وصفاتہا فی عینہ اما اشتراکا لفظیا وہو المشہور من مذہب
الاشعری وقد ابطل بتوقفہ علی معرفة الاوضاع المتعددة او اشتراکا معنویا
ولا یتصور کون المشترک المعنوی عین الماہیات المختلفة وعلی التقدیرین
فیبطل وحدتہ لکثرة الموجودات التی عین الوجود فیبطل وجوبہ لبطلان
لازمہا الذی ہو الوحدة ومع ہذا لو کان الوجود المطلق واجبا بالذات
تصیر کل ذات وصفة وجدت حتی القاذورات من الذوات وحتی الاعراض

السیالۃ التی لابقاء لہا بالاتفاق فضلا عن السیالۃ المختلف فی بقائہا
انہا لما فرض ان کلا منہا وجود مطلق والوجود المطلق واجب بالذات ولا
واجب بالذات الا اللہ تعالیٰ عن ذلک علوا کبیرًا واما ذلک الوجود المطلق
صفۃ لہا ای للحوادث کما ذہب الیہ اکثر المتکلمین القائلین بزیادتہ تشترک
الحوادث فی الاتصاف بہ فیکون حالا فیہا حتی فی القاذورات ضرورۃ
حلول الصفات فی الموصوفات لانہا من الاعراض القائمۃ بہا واما ذلک
الوجود المطلق موصوف بہا ای بالحوادث کما یتوہم من کلام معشر الصوفیۃ
تشترک الحوادث فی کونہا صفات لہ فیکون محلا لہا وبطلانہا من العینیۃ
وحلولہ فی الحوادث وکونہ محلا لہا بالاتفاق من محققی الصوفیۃ والمتکلمین
اذ قد صرحوا بتوحید الالہ وبالغوا فیہ وصرحوا بمنع حلولہ واتحادہ بالغیر وانہ
لیس منہ فی سواہ شیئ وانہ لیس من سواہ فیہ شیئ وما وقع فی کلام بعضہم
من عینیتہ فی الکل فالمراد ان المحقق فی الکل واحد وکذا ما وقع فی کلام
بعضہم من ان الکل صفاتہ فالمراد قیامہ قیام صورۃ المراٰۃ بذی الصورۃ
قلنا لو کان عین الماہیات فانکان اشتراکہ لفظیا فقد ابطلناہ وان کان
معنویا کان کلیا ولکن لزوم الکلیۃ ممنوع لانہ باطل لما مر من امتناع کونہ
ذا افراد ذہنیۃ او خارجیۃ فلیس اطلاقہ باعتبار الکلیۃ بل باعتبار التجرد عن
قید العموم الخصوص تحتہ ثم لو سلم اشتراکہ فلا یلزم کونہ کلیا ذا افراد

وانما يلزم لو كان اشتراكه باحدى الطرق المذكورة لكن حصر الاشتراك فيما
ذكر من العينية والوصفية والموصوفية ممنوع بل اشتراكها اي الحوادث في
اضافته اي الوجود اليها وظهوره بها من غير اتصاله بها وانفصاله عنها
وانما كان اشتراكها في اضافته اليها لانها معدومة في انفسها موجودة
بالوجه الذي قيامها منه وكيف يشترك في عينه والموجود لا يتحد بالمعدوم
فكيف يتحد الوجود بالحوادث التي هي معدومة من حيث هي وكيف
تشترك في كونها صفات له والوجود لا يتصف به اي بالمعدوم فكيف
يتصف الوجود به وكيف تشترك في الاتصاف به والوجود لا يكون
صفة له اي للمعدوم فكيف يكون الوجود صفة بل غاية ما في الباب
في اتصاف الحوادث بالوجود انها اتصفت بنسبة بينها وبينه والنسب
امور عدمية سيما اذا كان احد طرفيها عدميا وهو طرف الحوادث من حيث
امكانها ثم بين هذه النسب بقوله وتنورت بنوره الوجودي حتى صارت
موجودة بنور الوجود فاشتركت في ذلك التنور وهو الموجودية اشتراك
المتنورات بنور الشمس مع انها لا تتصف متنور بنور الشمس ولا يصير
نورها موصوفا بها ولا عينها الشبهة السادسة انه اي وجوب الوجود المطلق
مخالف لما تقرر عند الجمهور من كونه من المحمولات العقلية هي الامور
التي يمتنع استغناؤها عن المحل عقلا ويمتنع حصولها في الخارج

كالماهية والامكان والمعقولات المحضة التي لايقابلها شيء في الخارج وكونه
مقولا بالتشكيك وهو الذي يتفاوت افراده في الاولوية والاقدمية
والاشدية واضداده منقسماً الى الواجب والممكن وجه المخالفة انه
على التقديرين الاولين لايكون من الموجودات فضلاً عن الوجوب
وعلى الآخرين امكان من الموجودات كان ذا افراد قلنا هذه احكام الموجود
دون الوجود وقد مر انه كثيرا مايشتبه الوجود بالموجودية فيطلق الوجود عليها
غلطاً كفعل عامة اهل النظر او تاويلاً كفعل بعض الصوفية والا اي وان
لم يكن هذه احكام الموجودية بل احكام الوجود فكيف يكون ما به تحقق
الاشياء امرا عدميا حتى يكون من المحمولات العقلية والمعقولات
المحضة وانه اي كونه ما به تحقق الاشياء امرا عدميا يسد باب اثبات
الصانع لان غايته ان به ايضاً تحقق الممكنات وان اختلفا في وجه
العلية والتاثير وكيف يكون من المحمولات العقلية وليس بمحمول اصلاً
فضلاً عن كونه عقليا اذ لايخفى ان الوجود لايحمل على شيء بعنائه
الوجود قيدنا بذلك لئلا ينتقض بقولنا وجود زيد وجود فلا يقال
زيد وجود بل موجود اي فرد وجود والمحمول الحقيقي مايكون بهو هو
وان لم يكن محمولاً فكيف يكون مقولاً بالتشكيك والمقول على الشيء لابد
وان يحمل عليه وان حمل على الوجودات فهو على السوية لا على التفاوت

والتشكيك بل المقول به اي بالتشكيك هو الموجود لقوته فيما لا واسطة فيه كالوجود اذ هو موجود بوجود هو نفسه وضعفه فيما هو فيه واسطة كالعقل الموجود بوجود هو غيره بلا واسطة امر آخر او وسايط كالاشياء الموجودة بوجود بواسطة اسباب متوسطة وهو اي الموجود المنقسم الى الواجب والممكن بالذات والوجود غير منقسم اليهما بالذات فان الوجود اما موجود بوجود هو نفسه فيكون واجبا لذاته ضرورة ان لا يفتقر في تحققه الى امر زائد اولا فيكون ممكنا ضرورة انه يحتاج في تحققه الى وجود فقط او اليه مع امر آخر والوجود لو سلم انقسامه اليهما فهو باعتبار اضافته اليهما لا باعتبار نفسه فيقال الوجود اما ان يكون من ذات الشيء فيكون واجبا اي لاي للشيء الذي هو نفسه اولا يكون من ذات الشيء فيكون ممكنا اي له اي لذلك الشيء الذي لا يكون من ذاته ومع ذلك لا يكون ممكنا لنفسه لانه واجب لها اي لنفسه وانما لم يمر من الادلة الشبهة السابعة انه اي وجوب الوجود المطلق مبني على وحدة الوجود بالشخص ضرورة انه لو كان ثمه وجود آخر لم يبق الواجب مطلقا بل كان ثمه اما وجود عام فكان داخلا تحته او خاص آخر فلا بد بينهما من عام ولا افراد لهذا المطلق لامتناع عمومه مع امتناع تعدد الواجب فيكون وجود شيء وجود الاشياء كلها اذ لا بد منه لكل موجود خاص به او عام او مطلق

لكن فرضتم ان لا وجود الا للمطلق فهو وجود واحد بالشخص في كل موجود فلا
يكون فيها حادث فان ضرورة ان حدوث الشيء بحدوث وجوده
وفناء الشيء لفناء وجوده والوجود المكان واحدا في القديم والحادث
والفاني والباقي لم يتصور فيه الحادث والفاني اصلا وكيف يستقيم
ان يكون وجود شيء وجود الاشياء كلها مع ان كثرة الاشياء تدل
على كثرة الوجودات بالضرورة للعلم الضروري بان وجود كل موجود
غير وجود الآخر حتى جاز قدم شيء مع حدوث آخر وفناء شيء مع بقاء آخر
وايضا انه مبني على تحققه اي المطلق من حيث هو مطلق في الخارج ضرورة
ان الوجوب الخارجي فرع التحقق الخارجي وكيف يستقيم تحققه من حيث
انه مطلق مع انه كل مقيد بقيد الكلية وهو الكلي العقلي الذي
يمتنع تحققه في الخارج بخلاف الطبعي وانما كان كليا لانه يتكثر
بتكثر الموضوعات فان كان كليا طبعا فانما يتحقق في ضمن الجزئيات
فكيف يكون واجبا بالذات وايضا مبني على امتناع عدمه اي عدم الوجود
المطلق في الخارج مع انه يفنى بفناء الاشياء اذ لا شك ان فناء الشيء
بفناء وجوده او لا يتصور للشيء فناء مع بقاء وجوده بحاله قلنا نعم
انه مبني على وحدة الوجود وعلى تحققه في الخارج وعلى امتناع عدمه
ولا يلزم شيء من المحالات فانا ملتزم ان الوجود الواحد بالشخص

وجود الاشیاء کلها القدیم والحادث والباقی والفانی لانہ قدیم باق
فی ذاتہ وان کان یحصل لہا ای لبعضہا تارۃ ویزول عنہا اخری
باشراقہ علیہا واحتجابہ عنہا مع دوام حصولہ لنفسہ من الازل الی الابد
ویفہم عنہ جواب اعتراضہم انہ مبنی علی امتناع عدمہ مع انہ یفنی بفناء الاشیاء
ویتم ذلک وقولکم حدوث الحادث بحدوث وجودہ وفناء الفانی
بفناء وجودہ باطل بل الحدوث انما فتہ الیہا ای الی الاشیاء لے
حقایقہا والفناء زوال اضافتہ عنہا وہذا الحدوث والفناء للاشیاء
مثل الغنا والفقر لزید باتقال المال الیہ وعنہ مع وجودہ ودوامہ
فی نفسہ قبل وجود زید وبعد موتہ وقولکم کثرۃ الاشیاء تدل علی
کثرۃ الوجودات ممنوع علی تقدیر ان لایکون عینہا ولا عرضا عاما لہا
بل کثرۃ الاشیاء انما تدل علی کثرۃ الوجودات لوکان الوجود عینہا
او کان عرضا عاما ضرورۃ ان عین شئ لایکون عین ضدہ ولا عرض
شئ عرض غیرہ لامتناع قیام العرض الواحد بمحلین لکن عینیتہ ای کون
وجود کل شئ عینہ باطلۃ باتفاقہا ای الاشیاء فیہ لے فی الوجود مع
اختلافہا ای الاشیاء بحقایقہا ضرورۃ انا لانشک فی وجود الشبح المرئی
من بعد مع الشک فی حقیقتہ انہ فرس او حمار فکیف یکون المتفق فی
الکل عین المختلف فیہا وکذا عرضیتہ للاشیاء باطلۃ لتوقف تحققہا

اى الاشياء عليه اى على تحقق الوجود فلو كان موقوفا لتوقف تحققه
عليها وذلك ان العرض يتوقف تحققه على المحل فيدور وقولكم ان الضرورة
تدل على كثرة للوجودات دعوى الضرورة فى محل النزاع مع جمع غفير
من الاذكيا بخلاف انكار السوفسطائية الضروريات فانهم ليسوا من الاذكياء
ان صح انهم جمع غفير لانكارهم المعلوم كلها والذكى لا يتصور منه ان ينازع فى امر
ضرورى سيما من جمع الغفير منهم فهى باطلة كدعوى المعتزلة الضرورة فى
امتناع رؤية ما ليس بجسم ولا عرض فانها دعوى باطلة لكونها فى محل النزاع
مع جمع غفير من اذكياء اهل السنة وقولكم انه مبنى على تحققه فى الخارج مع انه
كلى اى مقيد بقيد الكلية باطل اذ قد بينا امتناع كليته بامتناع كونه
ذا افراد ذهنية او خارجية وانما لم يذكر الخارجية لانها مستلزمة للذهنية
فاذا امتنعت امتنعت الخارجية وانما هى اى الافراد للماهيات الكلية
وقولكم انه يتكثر بتكثر الموضوعات باطل اذ المتكثر بتكثر الموضوعات اضافته
او صورته لا ذاته او المتكثر بتكثر الموضوعات الموجودية العارضة للاشياء
عن اضافة الوجود اليها واشراقه عليها توهم عن تكثر الوجود لانها
به لكن يطلق عليها الوجود غلطا عند اهل النظر او مجازا عند الصوفية
الشبهة الثامنة لو كان الوجود هو الواجب لم يخالفه فى الجلاء والخفاء
لكن خالفه اذ اكثر العقلاء على انه اى الوجود اعرف الاشياء وانه بديهى

وعلى ان الواجب اخفاها وقال اعلم الخلق به صلى الله عليه وسلم لا احصى
ثناء عليك وقال العارف العجز عن درك الادراك ادراك اى
العجز عن درك معرفته لغاية خفائها ادراك معرفته التى غايتها انه على
خلاف كل ما يعقل ويتخيل ويتوهم ويحس قلنا لا نسلم انه خالفه فى الجلا
والخفا بل الواجب تع فى غاية الجلا اذ قد صرحوا ايضا بانه انما خفى لشدة
ظهوره خفاء نور الشمس على من زعم انه ليس وراء الوان الاشياء
فجلاءه لا ينافى خفاءه ثم استشعر سوالا بان على ما ذكرتم انه تعالى
جلى من وجه خفى من وجه والوجود جلى من كل وجه فلا يكون عينه اجاب
عنه بقوله على انه تع اعرف انية اى وجودا واخفى حقيقة والوجود ايضا
كذلك فانه اعرف انية واخفى حقيقة لانه لا يقبل التعريف بالحد والرسم
عند الجمهور الشبهة التاسعة لو وجب الوجود المطلق لم يكن مبدأ لوجود شيئ
لكنهم اتفقوا على انه اى الواجب مبدء لوجود الممكنات فلو كان الوجود
المطلق واجبا كان اى الوجود كله واجبا بالشخص اذ لا كان خاصا تحت العام
فلا يكون مبدء لوجود واصلا لانه اما وجود نفسه لا معنى لكون الشيئ مبداء
لنفسه اما وجود غيره ولا وجود له فكيف يتصور له مبدئية سلمنا ان كونه
واحدا بالشخص لا ينافى مبدائيته للاشياء لكنه فاسد بناء على انه يلزم ان يصلح
كون وجود كل شيئ مبدء له اذ هو وجود الواجب وفيه

تعطيل

تعطیل الصانع ثم قلنا انما اتفقوا علی انه مبدأ للاشیاء لا الوجود وانها
بل انما قال بذلک اهل النظر لا الصوفیة فان قالوا فنقول المراد مبدئیة
لوجودیها فاطلقوا علیها الوجود مجازا واضافة الوجود الیها ای والمراد
مبدأیته لاضافة الوجود الیها لا لنفس وجودها تجوزوا فیه بحذف المضاف
الذی هو الاضافة وکیف یکون وجود کل شیٔ مبدأ له حتی یلزم تعطیل الصانع
ولا وجود لها خاص عندنا ای طائفة الصوفیة حتی یکون وجود کل شیٔ
مبدأ له حتی یلزم تعطیل الصانع بل هی ای الاشیاء متنورة به ای
بالوجود فی تحققها تنور الاشیاء المحسوسة بنور الشمس ولیس لها نور الشمس
حتی یکون مبدأ لما لها من نور الشمس بل لا معنی له بل غایته انه مبدأ
لتنورها بنور الشمس الشبهة العاشرة لو وجب الوجود المطلق لاتصف
بالحیوة والعلم والقدرة وسائر الصفات الکمالیة لانهم اتفقوا علی
انه ای الواجب موصوف بالحیوة والعلم والقدرة وسائر صفات
الکمال ولکن الوجود المطلق لیس کذلک فلا یکون واجبا وانما قلنا
لیس کذلک لان کثیرا من الموجودات کالجمادات والنباتات لا یتصف
بها ای بهذه الصفات مع اتصافها بالوجود ولو کان الوجود متصف
بها لاتصفت بل تتصف بالوجود بما هو من اوصاف الوجود فان
زیدا اذا کان متصفا بالانسانیة اتصف بکل ما هو من اوصاف

الانسانية من الحيوانية والناطقية قلنا لا نسلم ان الوجود ليس كذلك
بل هو متصف بتلك الصفات كلها ولا يدل عدم اتصافها اي الموجودات
بشيء من هذه الصفات على عدم اتصاف الوجود به وانما يدل على ذلك
لو كانت هذه الموجودات متصفة بالوجود لكن منعنا اتصافها بالوجود بل
غايتها انها متصفة بالموجودية وان الوجود مضاف اليها او مشرق
عليها او ظاهر فيها مرايا ها ولا يلزم ان يكون اوصاف المضاف اوصافا
للمضاف اليه ولا اوصاف النور للمتنور به ولا اوصاف الظاهر في المرآة
اوصاف صورة المرآة او اوصاف نفس المرآة وكيف لا يتصف الوجود
المطلق بهذه الامور اي الحيوة والعلم والقدرة مع ان كل من يتصف
بها فانما يتصف به ضرورة ان غير الوجود انما يتحقق بالوجود فكل وصف
لشيء انما يتحقق بالوجود فهو اي الوجود اولى بذلك اي بالاتصاف بذلك
الوصف لانه اذا حصل بواسطته لغيره فهو اولى بان يكون له اما بذاته انكان
من الكمالات الذاتية او لظهوره بواسطة اشراقه الظاهر او ظلها سيا بواسطة
اشراقه عليها وتعلقه بها وكيف لا يكون هذه الصفات صفات الوجود فانه
كمال بذاته وكل كمال بذاته لابد وان يكون جامعا للكمالات و الا
كان نقصا دهو منافي الكمال الذاتي وما بالذات لا يزول بالغير
وعدم الاتصاف بهذه الاوصاف نقص الكمالات الممكنة ولما امتنع

لکونہا کمالات لہ فی ذاتہ صارت کمالات لہ باعتبار ظہورہ فی المظاہر او لمرایا ظہوراتہ لیتکمل کمالہ الممکن بعد تمام کمالہ فی ذاتہ الموجب غناہ عن العالمین الشبہۃ الحادیۃ عشر انہ ای وجوب الوجود المطلق مناف لارسال الرسل لان وجوبہ یستلزم وحدتہ الشخصیہ فی الکل فیکون معنی الارسال ارسال الوجود نفسہ الی نفسہ لاتحاد المرسل والرسول والمرسل الیہم علی ذلک التقدیر لکنہ لغو قلنا وحدۃ الوجود فی الکل لا یستلزم ارسال الوجود نفسہ الی نفسہ حتی یکون لغوا بل غایتہ ارسال وجود موجودًا الی موجود آخر اذ الاخیران ای الرسول والمرسل الیہم من الموجودات لا نفس الوجود ولا منع فی ارسال موجود الی آخر وان کان الارسال من نفس الوجود لکن المنع ظاہر علی تقدیر تعدد الوجود فی ارسال وجود وجودًا ثانیا الی وجود آخر ثالث من حیث ہو ای الکل وجود لا موجود الشبہۃ الثانیۃ عشر انہ ای وجوب الوجود المطلق ینافی وقوع التکلیف الشرعی لانہ اما علی العدم من حیث ہو عدم او علی الوجود من حیث ہو وجود لکن وقوعہ علی احدہما باطل لامتناع تکلیف العدم بالضرورۃ اذ لا یاتی منہ امتثال وانتہاء ولا تصورہما وامتناع تکلیف الوجود اذا کان واجبًا اذ لا یجب علیہ شی من التکلیفات الشرعیہ بالاتفاق وان قال بعض المتکلمین بوجوب امور علیہ لیست من التکلیفات

الشرعية بالاتفاق قلنا حصر محل التكليف في نفس الوجود ونفس العدم
باطل اذ لا تكليف للوجود نفسه بالاتفاق اما عندنا فلكونه الواجب واما
عند العامة فلكونه عرضا عاما للاشياء ومحل التكليف الجواهر العاقلة له
وللعدم نفسه بالضرورة بل للموجود المتنور بنور وجود الحق المعدوم بنفسه
ولا يمتنع تكليف شاء وانما يمتنع تكليف العدم المحض وليس بثابت
اصلا فضلا عن ثبوته في الموجودات ولذلك نقول كل موجود وان كان
في نفسه عدما له وجه الى الوجود الواجب بالذات به صارت موجودا
صالحا لقبول التكليف من حيث اتصافه بالحيوة والقدرة والعلم عن
تجلي تلك الصفات الوجودية عليه اسمائه اللطف والقهر والله اعلم
بالصواب اليه المرجع والمآب والحمد لله رب الارباب والصلوة على رسوله
خير من اوتي الحكمة وفصل الخطاب ولنذكر بعد تقرير ادلة القائلين بهذا
المذهب ممن يعتمد اكثر منكريه على اقوالهم واحوالهم في القوة النظرية والعلمية
مع عدم اطلاعهم على قولهم بذلك ولو اطلعوا منهم على ذلك لما اصروا
على انكاره ولم يقدروا على الانكار عليهم منهم الشيخ الامام حجة الاسلام ابو حامد
محمد بن محمد الغزالي الطوسي قال في الباب الثالث من كتاب
التلاوة من الاحياء ثم من عرف الحق رآه في كل شيء اذ كل شيء
منه واليه وبه وله فهو الكل على التحقيق ومن لا يراه في كل ما يراه فكانه

ما عرفه ثم قال بل التوحيد الخالص ان لا یری فی کل شیء الا الله وفی
کتاب الصبر والشکر منه فی بیان طریق کشف الغطاء عن الشکر نقول ههنا
نظران نظر من بلغ التوحید المحض وهذا النظر یعرفک قطعا انه
الشاکر وانه المشکور وانه المحب انه المحبوب هذا نظر من عرف ان لیس
فی الوجود غیره وان کل شیء هالک الا وجهه وان ذلک صدق فی کل حال
ازلا وابدا ثم قال النظر الثانی نظر من لم یبلغ الی مقام الفناء وهولاء قسمان
قسم لم یثبتوا الا وجود انفسهم وانکروا ان یکن لهم رب یعبد هولاء هم العمیان
المنکرون وعماهم فی کلتا العین لانهم نفوا ما هو الثابت تحقیقا وهو القیوم
الذی قائم بنفسه وقائم علی کل نفس بما کسبت وکل قایم فقایم به ولم
یقتصروا علی هذا حتی اثبتوا انفسهم لو عرفوا العلموا انهم من حیث هم لا ثبات
لهم ولا وجود لهم وانما وجودهم من حیث اوجده او فرق بین الموجود
وبین الموجد ولیس فی الوجود الا موجود واحد وهو موجد فالموجد حق
والموجود باطل من حیث هو هو ثم قال الفریق الثانی الذین لیس بهم
عما ولکن بهم نظر یبصرون باحدی العینین وجود الموجود الحق فلا ینکرونه
والعین الاخری ان تم عماها اثبت موجود ا آخر مع الله وهذا مشرک تحقیقا
کما کان الذی قبله جاحدا تحقیقا فان جاوز حد العما الی العمش ادرک تفاوتا
بین الموجودات فاثبت عبده اور با فهذا القدر من اثبات التفاوت

والنقص من الوجود الآخر دخل في حد التوحيد ثم ان كحل بصر بايزيد في
انواره فيقل عمشه وبقدر بايزيد في بصره ليظهر له من نقصان ما اثبته مما
سوى الله فان بقي في سلوكه كذلك فلا يزال يفضي النقصان الى المحو
فينمحي عن سريرته ما سوى الله فلا يرى الا الله فيكون قد بلغ كمال التوحيد
وحيث ادرك نقصاني وجود ما سوى الله دخل في اوايل التوحيد ثم قال
في كتاب الرجاء والخوف منه في بيان درجة الخوف واختلافه في القوة
والضعف فان تم الورع فهو اعلى واقصى درجاته ان يثمر درجات الصديقين
وهو ان يسلب الظاهر والباطن عما سوى الله فلا يبقى لغير الله فيه متسع
ثم قال في كتاب التوحيد والتوكل فيه في بيان حقيقة التوحيد الذي
هو اصل التوكل للتوحيد اربع مراتب فهو ينقسم الى لب ولب اللب وقشر
وقشر القشر ثم قال فالمرتبة الاولى من التوحيد ان يقول الانسان بلسانه
لا اله الا الله وقلبه غافل عنه او منكر له كتوحيد المنافقين والثانية ان يصدق
بمعنى اللفظ قلبه كما يصدق به عموم المسلمين وهو الاعتقاد والثالثة ان
يشاهد ذلك بطريق الكشف بواسطة نور الحق وهو مقام المقربين
وذلك بان يرى اشياء كثيرة ولكنه يراها مع كثرتها صادرة من الواحد
القهار والرابعة ان لا يرى في الوجود الا واحدا وهو مشاهدة الصديقين
ويسميه الصوفية الفناء في التوحيد ثم قال والرابع موحد بمعنى

انه لم يحضر فى شهوده الا الواحد فلا يرى الكل من حيث انه كثير بل من حيث
انه واحد وحدة هى الغاية القصوى فى التوحيد ثم قال كما ان اللب لقشر نفس فى
نفسه بالاضافة الى القشر لانه المقصود ولكنه لايخلوعن شوب عصارة بالاضافة
الى الدهن المستخرج منه فكذلك توحيد العقل مقصد السالكين لكنه
لايخلوا عن شوب ملاحظة الغير والالتفات الى الكثرة بالاضافة
الى من لايشاهد سوى الواحد الحق فان قلت كيف يتصور ان لايشاهد
الا واحدا ويشاهد السماء والارض وسائر الاجسام المحسوسة وهى كثيرة
فكيف يكون الكثير واحدا فاعلم ان غاية علوم المكاشفة واسرارها لايجوز
ان تسطر فى كتاب فقد قال العارفون افشاء سر التوحيد كفر ثم ذكر
ما يكسر سورة استبعادك بمثال وهو ان الشئ قد يكون كثيرا بنوع مشاهدة
واعتبار ويكون واحدا بنوع اخر من المشاهدة والاعتبار وهذا كما
ان الانسان كثير ان التفت الى وجهه وخده واطرافه وعروقه وعظامه
واحشائه وهو باعتبار اخر ومشاهدة اخرى واحد اذ نقول انه انسان واحد
ثم قال وكذلك كل ما فى الوجود من الخالق والمخلوق له اعتبارات ومشاهدات
كثيرة مختلفة فهو باعتبار واحد من الاعتبارات واحد وباعتبارات اخر
تراه كثيرا بعضها اشد كثرة من البعض ثم قال فى كتاب المحبة والشوق
فى بيان سبب قصور افهام الخلائق عن معرفة الله تعالى اعلم ان اظهر

الموجودات واجلاها هو الله تعالی ثم قال فانما تقاصر عن فهمه عقولنا لسبیان احدهما خفاؤه فی نفسه وغموضه وذلک لایخفی مثاله والآخره شدة ظهوره وجلائه وهذا کما ان الخفاش یبصر باللیل ولا یبصر بالنهار لا لخفاء النهار واستنارة اللیل ولکن لشدة ظهوره فکذلک عقولنا ضعیفة وجمال الحضرة الالهیة فی غایة الاشراق والاستنارة وفی غایة الاستغراق والشمول حتی لم یشذ عن ظهوره ذرة من ملکوت السموات والارض فصار ظهوره سبب خفائه فسبحان من احتجب باشراق نوره وخفی عن الابصار بظهوره ولا یتعجب من اختفاء ذلک بسبب الظهور فان الاشیاء تستبین باضدادها وما عم وجوده حتی انه لا ضد له عسر ادراکه ثم قال فالله تعالی اظهر الامور وبه ظهرت الاشیاء کلها فلو کان له عدم او غیبة او تغیر لانهدمت السموات والارض وبطل الملک والملکوت ولادرک به التفرقة بین الحالتین ولو کان بعض الاشیاء موجودا به وبعضها موجودا بغیره لادرکت التفرقة بین الشیئین فی الدلالة ولکن دلالته عامة فی الاشیاء علی نسق واحد ووجوده دائم فی الاحوال یستحیل خلافه فلا جرم اورثت شدة ظهوره خفاء فهذا هو السبب فی قصور الافهام فالمن قویت بصیرته ولم تضعف حسه فانه فی حال اعتدال امره لا یری الا الله وافعاله من قدرته فهی تابعة له فلا وجود لها بالحقیقة دونه وانما الوجود

للواحد الحق الذی به وجود الافعال کلها ومن هذا حاله فلا ینظر فی شیٔ
من الافعال الا یری منه الفاعل و یذہل عن الفعل من حیث انه سماء
وارض وحیوان و نبات ثم قال و کان هو الواحد الحق الذی لا یری
الا الله بل لا ینظر الی نفسه من حیث نفسه بل من حیث انه عبد الله
فهو الذی یقال انه فنی فی التوحید وفنی عن نفسه والیه الاشارة بقول
من قال کنا بنا ففنینا عنا فبقینا بلا نحن الی غیر ذالک من المواضع الصریحة
وغیرها وقال فی کتاب جواہر القرآن هذا التوحید له لبان وقشران ثم قال
والثانیة الاعتقاد بالقلب حسبما هو درجة عوام الخلق ودرجة المتکلمین
اذ لا یتمیزون عن العوام الا بمعرفة الحیلة فی دفع تشویش المبتدعة فی
الاعتقاد ثم قال الثالثة وهو اللب ان ینکشف بنور الله نعم هذا التوحید
وسره بالحقیقة وذلک بان یری الاشیاء الکثیرة ویعلم انها بجملتها
صادرة عن فاعل واحد علی الترتیب وذلک بان یعرف سلسلة الاسباب
وکیفیة تسلسلها وارتباط اول السلسلة بمسبب الاسباب وصاحب
هذا بعد فی تفرقة لانه یری الافعال وکثرتها وارتباطها بالفاعل الرابعة
وهی لب اللب ان لا یری فی الوجود الا واحدا ویعلم ان الموجود بالحقیقة
واحد لان الکثرة فی حق من تفرق نظره ثم قال والفانی فی التوحید
انما یقع فی هذا التوحید والفانی یصیر مستغرقا فی الواحد الحق حتی لا یلتفت

قلبه الی غیره والی نفسه فان نفسه من حیث هی نفسه غیر الله وان لم یحقق له معنی التغییر بنظر آخر وقال فی کتابه مشکات الانوار حقیقة مهما عرفت ان النور یرجع الی الظهور والاظهار ومراتبه فاعلم انه لا ظلمة اشد من کتم العدم لان المظلم یسمی مظلما لانه لیس یظهر للابصار اذ لیس یصیر موجودا للبصر مع انه موجود فی نفسه فالذی لیس موجودا لا لغیره ولا لنفسه کیف لا یستحق ان یکون هو الاشد فی الظلمة فی مقابلة الوجود فهو النور فان الشئ مالم یظهر فی ذاته لا یظهر لغیره الوجود ینقسم الی ما للشئ من ذاته والی ماله من غیره فما له الوجود من غیره فوجوده مستعار لا قوام له بنفسه بل اذا اعتبر ذاته من حیث ذاته فهو عدم محض وانما وجوده من حیث نسبته الی غیره وذلک الشئ موجود حقیقی فالموجود الحق هو الله تعالی کما ان نور الحق وهو الله تعالی حقیقة الحقائق من ههنا ترقی العارفون من حضیض المجاز الی ارتفاع الحقیقة واستکملوا معارجهم فراوا بالمشاهدة العیانیة ان لیس فی الوجود الا الله تعالی وان کل شئ هالک الا وجهه لا انه یصیر هالکا فی وقت من الاوقات بل هو هالک ازلا وابدا ولا یتصور الا کذلک فان کل شئ سواه اذا اعتبر ذاته من حیث ذاته فهو عدم محض واذا اعتبرت من الوجه الذی سوی الوجه الیها من الاول الحق رای موجودا الا فی ذاته لکن من الوجه الذی یلی موجده فیکون الموجود

وجه الله فقط ولكل شئ وجهان وجه الی نفسه ووجه الی ربه فهو باعتبار
وجه نفسه عدم وباعتبار وجه ربه موجود فاذا کل شئ ہالک الا وجهه ازلاً
وابداً ثم قال فی خاتمته لعلک تشتهی ان تعرف وجه اضافة نوره الی
السموات والارض بل وجه کونه فی ذاته نور السموات والارض فلا ینبغی
ان یخفی علیک بعد ان عرفت انه النور ولا نور سواه وانه کل الانوار وانه
نور کل ثم قال ترتقی جملتها الی نور الانوار ومعدنها ومنبعها الاول فی
ان ذلک ہو الله وحده لا شریک له وان سائر الانوار مستعارة وان الحقیقی
نوره فقط وان الکل نوره بل ہو الکل بل ہو ہو لا ہویة لغیره الا بالمجاز
فاذن لا نور الا ہو وسائر الانوار من الوجه الذی یلیه لا من ذاته ثم قال
بل کما لا اله الا ہو فلا ہو الا ہو لان ہو عبارة عن من الیه الاشارة کیف
ما کان ولا اشارة الا الیه بل کل ما اشرت الیه فهو بالحقیقة اشارة الیه
وان کنت لا تعرف انت لغفلتک عن حقیقة الحقائق التی ذکرنا ولا اشارة
الا نور الشمس بل الی الشمس وکل ما فی الوجود فنسبته الیه فی ظاہر
المثل کنسبة النور الی الشمس فاذن الله لا اله الا الله توحید العام
ولا ہو الا ہو توحید الخاص ثم قال فهذه غایة الغایات ومنتهی الطلبات
یعلمه وینکره من یجهله وہو من العلم الذی کهیئة المکنون الذی لا یعلمه
الا العلماء بالله فاذا انطقوا به لا ینکره الا اہل العزة بالله ثم قال فی قاعدة

فاعلم انه كما ظهر كل شئ للبصر بالنور الظاهر فقد ظهر كل شئ للبصيرة الباطنة
بالله فهو مع كل شئ ولا يفارقه يظهر ثم يظهر كل شئ كما ان النور مع كل شئ
وبه يظهر كل شئ بقي ههنا تفاوت وهو ان النور الظاهر يتصور ان يغيب
بغروب الشمس ويحتجب حتى يظهر الظل فاما النور الالهي الذي به يظهر كل
شئ فلا يتصور غيبته بل يستحيل تغيره فيبقى مع الاشارة دائما فانقطع طريق
الاستدلال بالتفرقة فلو تصور غيبته لانهدمت السموات والارض ولادرك
به من التفرقة ما يضطر معه الى المعرفة بما به ظهرت الاشياء لكن لما تساوت
الاشياء كلها على نمط واحد في الشهادة على وحدانية خالقها اذ كل شئ
يسبح بحمده لا بعض الاشياء وفي جميع الاوقات لا في بعض الاوقات
ارتفعت التفرقة وخفي الطريق اذ الطريق الظاهر معرفة الاشياء بالاضداد
فما لا ضد له ولا تغير له تتشابه الاحوال في الشهادة له فلا يبعد ان تخفى
ويكون خفاؤه لشدة جلائه والعقل لاشراق ضيائه ومنهم الامام العلامة
فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى قال في الفصل السادس من مقدمات
شرح اسماء الله تعالى في الكلام على قوله عليه الصلوة والسلام اعوذ بك
منك وفيه لطائف الاولى انه لو كان ههنا غيرك لاستغثت به خوفا منك
ولكن ليس في الوجود الا انت فلا استعيذ منك الا بك ثم قال
في شرح اسمه هو فاما لفظ هو فنصيب المقربين السابقين الذين هم

ارباب النفوس المطمئنة وذلك لان لفظ هو اشارة والاشارة تفيد
تعيين المشار اليه بشرط ان لا يحضر هناك سوى ذلك الواحد فاما ان
حضر هناك شيئان لم تكن الاشارة وحدها كافية في التعيين المقربون
لا يخطر في عقولهم وارواحهم موجود آخر سوى الاحد الحق لذاته فاعلم
ان الحق هو الموجود والباطل هو المعدوم ثم قال فاذن كل ممكن فهو
من حيث هو هو باطل وهالك ولهذا قال الله تعالى كل شيء هالك الا وجهه
ثم قال في شرح اسمه الحق في كلام على قول الحلاج انا الحق انا بينا
بالبرهان النير ان الموجود هو الحق سبحانه وان كل ما سواه فهو باطل
ثم نقل ما يؤيده عن الغزالي رحمه الله في شرح اسمه الواحد الاحد فالمقام
الاول مقام المقربين وهو اعلى المقامات وهولاء هم الذين نظروا الى
حقائق الاشياء فوجدوا كل ما سوى الحق معدوما في ذاته فلم يبق في الوجود
موجود في الحقيقة الا الحق فكان قوله هو كافيا في حق هذه الطائفة لان
المشار اليه لما كان واحدا كانت الاشارة المطلقة آمن من ان يكون
اشارة الا اليه وهولاء هم المقربون واعلم ان مقام التوحيد مقام لا يطيق
النطق عنه لانك اذا اخبرت عنه فهناك مخبر عنه ومخبر به ومجموعهما فهو ثلاثة
لا واحد فالعقل يعرفه ولكن النطق لا يصير اليه سئل الجنيد عن
التوحيد فقال معنى تضمحل فيه الرسوم وتتشوش فيه العلوم فيكون

الله کما لم یزل ثم نقل عن عطار من الناس من یکون فی توحیده
مکاشفا بالافعال یری الحادثات بالله ومنهم من هو مکاشف بالحقیقة
فیضمحل احساسه بما سواه فهو شاهد للجمع سر السر وظاهره موصوف
بالمعرفة ثم قال فی شرح اسمه النور ان النور اسم للظاهر الذی یظهر به
کل شیئ خفی والخفا لیس الا العدم والظهور لیس الا الوجود والحق سبحانه
موجود لا یقبل العدم فهو نور لا یقبل الظلمة والحق سبحانه وجد به کلما
سواه فهو سبحانه نور کل ظلمة وظهور کل خفاء فالنور المطلق هو الله الخ
نور الانوار الی غیر ذلک من المواقف ومنهم الامام الکامل المحقق ابو طالب
المکی قال فی کتاب قوت القلوب فی ذکر وصف الزاهد وفضل الزهد
روینا عن ابن عباس فی قوله تعالی جمیعا منه قال فی کل حرف اسم
من اسماء الله تعالی وکان اسم کل شیئ علی اسمه کما ان فعل کل فاعل
عین فعله وفی شرح مقام التوکل ووصف احکام المتوکلین حینئذ نظر
الولی الی الحق الذی تولاه فراه فی کل شیئ ثم قال اذا کملت
مشاهدة وقام بحق المشاهدة ثم غیبت تلک المشاهدة برؤیة القیومیة ووجود
الخلقیة مع الله شیئا یراها دونه وقال له القیومیة بنصیبه من الملک لما
تفرغ قلبه لما لاینه الملک وهذا من عین الیقین فرق علیه لان الحق
هو الاول والآخر کما هو الظاهر والباطن ثم قال وکان بعض اشیاخنا

آخر ما سئل عن التوکل اجاب عنه بعین الحقیقة فقال ہو ان یکون مع
الحق کما لم تکن فان الحق الآن کما لم یزل ثم قال یا مسکین کان ثم لم تکن
ویکون ولا تکون فلما کنت الیوم قلت انا انما کن فیما انت الآن کما لم
تکن فانه الیوم کما کان رفی ذکر اثبات الاوصاف والاسباب فالمتوکل
لا یری الا الله ووصفه وفعله وحکمه ففعله ظاہر ووصفه باطن والله الظاہر
الباطن وحکمه ہو الرسم والله الحاکم الراسم ثم قال فان الله اظہر اسبابا
واثبت نفسه فیہا فقال قل یتوفاکم ملک الموت ثم رفعه واظہر نفسه فقال الله
یتوفی الانفس وکذلک قال فی التفصیل فی انہم اتخذوا الشیاطین اولیاء
کما قال فی التوحید انا جعلنا الشیاطین اولیاء وکما قال فی المتشابه
واضلہم السامری وقال وفی المحکم ان ہی الا فتنتک تضل بہا
من تشاء ثم قال وکذلک قیل عن الله تبارک وتعالی انا الدلیل
علی نفسی لا دلیل اول علی منی ثم قال فی ذکر حکم المتوکل فی
مرتبة اخری من الہدی والبیان وقال بعض العارفین ان
رایت الاشیاء کلہا کشیء واحد من معدن واحد بعین
واحد رایت مالم تر قبل ذلک وسمعت مالم تسمع قبل وفہمت
مالم یفہم الخلق ثم قال فی ذکر احکام المحبة ووصف اہلہا تغلب محبة
علی العبد حتی یصیر محبة الله ہی محبة العبد من کل شیء فہو محب الله حقا

كما انه مؤمن به حقا عن مشاهدة اليقين الذي يغلب رؤيته على رؤية الخلق فيشهده في كل شئ ويكون واجدا به دون كل شئ اذ قد يتجلى بكل شئ ثم قال وما قال التوحيد الا الواحد وما قال الله الا الله ثم قال في ذكر مخاوف المحبين ومقاماتهم في الخوف ظهر لمن ثبت بعد فنائه فكان بلا كون لانك كنت ثم قال لقد ظهرت فما تخفى على احد الا على اكمه لا يفرق البصر انما ظهرت محتجبا فكيف يعرف من بالعرف استتر ابصرت احجب اعانيت محتجبا الا تحت حاجب استطلع الجبر اثم قال هو الناظر والمنظور والسامع والمسموع وهو الشاهد وهو المشهود وهو الواجد والموجود وكما قال بعض المحققين ليس في القلب والعيان جميعا موضع فارغ لغير الحبيب هو سلمى وصحتي وشفائي وبه العيش ما حييت يطيب ثم قال في شرح دعايم الاسلام وفرض التوحيد هو اعتقاد القلب ان الله تعالى واحد لا من عدد ثم قال آخر في اوليته اول في آخريته وان اسماءه وصفاته وانواره غير مخلوقة وانه امام كل شئ ووراء كل شئ واقرب الى كل شئ من نفس الشئ وانه مع ذلك غير محل للاشياء وليست محلا له الى غير ذلك ومنهم الشيخ الكامل ابو اسمعيل عبد الله الانصاري الهروي قال في منازل السائرين في باب السماع وسماع الخاصة ثلاثة اشياء شهود المقصود في كل امر والوقوف على الغاية في كل حسن والخلاص من التلذذ بالتفرق وسماع

خاص الخاصة لغسل العلل عن الكشف وبصيل الابد بالازل ويرد
النهايات الى الاول وفي باب المشاهدة والدرجة الثالثة مشاهدة جمع
يجذب الى عين الجمع مالكة لصحة الورود راكبة بحر الوجود وفي باب الفنا
بقاء مالم يزل باسقاط مالم يكن موجودا حتى يمحو بالفنا فيه وفي باب الجمع
واما جمع الوجود فهو تلاشي نهاية الاتصال في عين الوجود محقا واما جمع
العين فهو تلاشي كل مايقبل الاشارة في ذات الحق حقا وفي باب التوحيد
والذي يشار به على السن المشيرين انه اسقاط الحدث واثبات القدم
انه علة لابد من اسقاطه ثم قال فان التوحيد ورار مايشار اليه لاغير ذلك
ومنهم الشيخ الكامل المحقق ابوبكر الكلاباذي قال في التعرف اجمعوا على
ان الدليل على الله عزوجل هو الله وحده وعن محمد بن واسع مارأيت شيئا
الا ورأيت الله فيه وعن غيره مارايت شيئا الا ورايت الله قبله وعن الجنيد انه
العارف والمعروف ومعناه انك جاهل به من حيث انت وانما عرفته من حيث
هو ثم قال في بحث التوحيد ونصيبه وجود الحق وهو فيه سواء ليس متقدم ولا متاخر
ومنهم الشيخ الكامل شهاب الدين السهروردي قال في عوارف المعارف في
باب الثامن والصوفي صفي عن هذه البقية في طرفي العلم والترك للخلق وعلمهم
بالكلية ورآهم بعين الفنا والزوال ولاح له ناصية التوحيد وعاين سر قوله
كل شي هالك الا وجهه كما قال بعضهم في بعض غلباته

ليس في الدارين غير الله ثم قال في الباب السابع والثلاثين ومن
الساجدين من يكاشف انه يطوي بسجوده بساط الكون والمكان و
يسرح قلبه في فضاء الكشف والعيان فتهوي دون هويته اطباق السموات
وتنمحي بقوة شهوده تماثيل الكائنات ويسجد على طرف رداء العظمة ثم قال
في الباب الستين فينقلب وجود الاعيان والاكوان فيرى الكون بالله
من غير استقلال الكون بنفسه ثم قال في باب الحادي والستين فكان
الحب والشوق منهم اشارة من الحق المبهم عن حقيقة التوحيد وهو الوجود
بالله ثم قال الساجد اذا ذاق طعم السجود يقرب لانه يسجد ويطوي بسجوده
بساط الكون ما كان وما يكون ويسجد على طرف رداء العظمة فيقرب ثم قال
ولكن الفناء المطلق هو ما يستولي من امر الحق سبحانه وتعالى فيغلب كون
الحق على كون العبد ومنهم الاستاد ابو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري
قال في رسالته في باب تفسير الالفاظ في بيان لفظ التوحيد والوجد والوجود
وصاحب الوجود له صحو ومحو فحال صحوه بقاؤه بالحق وحال محوه فناؤه في الحق
وهاتان الحالتان ابدا متعاقبتان عليه فاذا غلب عليه الصحو بالحق فبه
يصول وبه الحق يقول قال عليه الصلوة والسلام فيما اخبر عن الحق بي يسمع
وبي يبصر ثم قال في بيان لفظ الجمع والفرق ويختلف الناس في هذه الجملة
على تباين احوالهم وتفاوت درجاتهم فمن اثبت لنفسه اثبت الخلق ولكن

شاہد الکل قائماً بالحق فھذا ھو الجمع وان کان مختلفاً عن شھود الخلق مصطلماً عن نفسہ ماخوذا بالکلیۃ عن الاحساس بکل غیر لما ظھر واستولی من سلطان الحقیقۃ فذلک جمع الجمع فالتفرقۃ شھود الاغیار للہ عزوجل والجمع شھود الاغیار باللہ وجمع الجمع الاستھلاک بالکلیۃ وفنا الاحساس بما سوی اللہ عند غلبات الحقیقۃ وبعد ھذا حال عزیزۃ یسمیھا القوم الفرق الثانی وھو ان یرد الی الصحو عند اوقات اداء الفرض لیجری علیہ القیام بالفرائض فی اوقاتھا فیکون رجوعاً باللہ لا للعبد بالعبد معاً ثم قال فی بیان لفظ القرب والبعد ربما الزھد اسلی عنھم غیر انسی وجدتک مشھودی بکل مکان وقال فی تفسیرہ المسمی باللطائف فی قولہ تعالی واذ استسقی موسی لقومہ والاسرار ترد باھل الحقائق بالاختطاف من الکون والمرسومات ثم عن الاحساس والصفات ثم بالاستھلاک فی حقیقۃ الوجود والذات وفی قولہ انھا بقرۃ لا ذلول وکما ان مقصودھم اللہ فکذلک مشھودھم اللہ بل ھم محو باللہ والخلق عنھم اسد وفی قولہ قل انما حرم علیکم المیتۃ وحرم علی السرائر صحبۃ غیر اللہ بل شھود غیر اللہ وفی قولہ لیس البران تولوا فالتوحید لا یبقی رسما ولا اثرا ولا یغادر غیرا ولا غیرا ای تغیراً فی قولہ اللہ لا الہ الا ھو الحی القیوم ومن تحقق بھذہ المقالۃ لا یری ذرۃ من الاثبات لغیرہ او من غیرہ ثم قال فیصدق الیہ انقطاعہ

وبدوم بوجوده انفراده فلا يسمع الا من الله وبالله ولا يشهد الا بالله وفي قوله
للفقراء الذين احصروا في سبيل الله كيف انحصروا وراء سرادقات
التوحيد محدقة بهم ثم قال فلا يسلم لهم نفس واحد من الخلق وانى بذلك
ولا خلق واذا لم يكن ثبات ما لم يكن شرك في التوحيد ثم قال ليس على
سرهم ذرة من الاثبات للاغيار وفي قوله ولا يامركم ايامركم باثبات
الخلق بعد شهود الحق ويقال ايامركم بمطالعة الاشكال ونسبة الحدثان الى الامثال
بعد ان لاح في اسراركم انوار التوحيد وطلعت في قلوبكم شموس التفريد
وفي قوله ومن يعتصم بالله ومن كشف عن سره غطاء التفرقة تحقق بان
لا غير به ذرة او صفة شيئية وفي قوله الذين استجابوا لله والرسول فاستجاب
الحق بالتحقيق بوجوده وفي قوله واعبدوا الله ولا تشركوا به الشرك جليه
اعتقاد معبود سواه وخفيه ملاحظة موجود سواه والتوحيد ان تعرف ان
الحادثات كلها حاصلة بالله قائمة به وفي قوله الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم الظلم في التحقيق وضع الشيء في غير موضعه واصعبه احساس الحدثان
مما لم يكن وكان المستثنى الله لا الله من لا اله الا الله وسقط ما سواه
وفي قوله ولو اشركوا لحبط عنهم يعني لو لاحظوا غيرا وشاهدوا من دوننا شيئا
بواسطة الحدثان الى قدرتنا في الظهور لتلاشى ما اسلفوه من عرفانهم
الى غير ذلك ومنهم الشيخ الكامل ابو عبد الرحمن محمد بن الحسين

السلمی قال فی تفسیر مثل ان الباقی بسم اللہ انہ باللہ ظہرت الاشیاء
وبہ فنیت وبتجلیہ حسن المحاسن وباستتارہ قبحت وسمجت وکتب
ابو سعید الخراز الی بعض اخوانہ ہل ہو الا اللہ وہل یقدر احد ان یقول اللہ
الا باللہ وہل غیر اللہ او یعرفہ الا اللہ وہل کان قبل القبض وقبل الخلق
الا اللہ وہل الاشیاء فی السموات والارض وما بینہما الا اللہ او لم یکونوا
فکانوا باسمہ و ... وفی قولہ فتوبوا الی بارئکم قال فارس التوبۃ محو البشریۃ
باثبات الالہیۃ وفی قولہ ومن یکفر بالطاغوت وقیل الطاغوت کل سوی اللہ
وفی الجملۃ ان کل من لم یتبرأ من الکل لا یصلح لہ الایمان باللہ وفی قولہ
اللہ ولی الذین آمنوا قال ابن عطا یفنیہم عن صفاتہم بصفتہ فتلاح
صفاتہم تحت صفاتہ کما اندرجت اکوانہم تحت کونہم وحقوقہم تحت حقہ
وفی قولہ ان اللہ لا یخفی علیہ شیٔ قال جعفر فلا یطلعن علیک فیری فی
قلبک سواہ فیمقتک وفی قولہ منکم من یرید الدنیا قال النوری العامۃ
فی قمیص العبودیۃ والخاصۃ فی قمیص الربوبیۃ فلا یلاحظون العبودیۃ
وفی قولہ فلا تحسبن الذین یبخلون قال ابن عطا ومن نظر فی طریق الحق
الی الغیر حرم فوائد الحق وطوالع انوار القرب وفی قولہ ان فی خلق السموات
والارض قال بعضہم ان الخواص لم ینظروا الی کون الحوادث الا مشاہدۃ ان یاتیہ
وما شاہدوا الایات الا مشاہدۃ الحق ومن شاہد الحق لم یحاتج طلعۃ الحدث

وانی بالحدث والحدث عنده غیر حدث وفی قوله تعالی اعبدالله ولاتشرکوا
به شیئًا قال ابن عطا الشرک به ان تری غیره او تری من سواه ضرا و نفعًا
وفی قوله ان الله لا یغفران یشرک به قال الواسطی ان یطالع سره شیئًا
سوی الله وفی قوله فلما توفیتنی کنت قال ابو بکر الفارسی انظر غیر الحق فی منظوره
وان اخلده فی النار لم تمیس فرحالان رویة الحق وطنه ونجاته وهلکته
من عین واحده لم یبق حجاب الاطمسه برویة التفرد بذکان المخاطب والمخاطب
واحدا وانما یخاطب الحق نفسه بنفسه وفی قوله فلما جن علیه اللیل رای کوکبًا
قال الواسطی کان یطالع الحق بسره لا الکوکب وفی قوله هو الذی خلقکم
من نفس واحدة فمستقر قال الواسطی مستقر فیه انوار الذات علی الابد
وفی قوله فلم تقتلوهم الایة قال بعضهم ما رمیت اذ رمیت رمیت سهام الجمع
نفیک عنک فرمیت وکنا الرامین عنک لان المباشرة لک والحقیقة
لنا اذ لم تفرقا فینا وفی قوله هو الذی یسیرکم فی البر والبحر قال بعضهم البر
الصفات والبحر الذات وفی قوله وان استغفروا ربکم قال ابو یوسف واستغفار الاکابر
من رویة کل شیٔ سوی الحق وفی قوله افمن هو قائم علی کل نفس قال الجنید بالله
قامت الاشیا فبه فنیت وبتجلیه حسنت المحاسن وباستتاره قبحت وسمجت
وفی قوله فلما اتاها نودی یاموسی انی انا ربک قیل لموسی کیف عرفت
ان الندا هو ندا الحق فقال افنانی وشملنی فکان کل شعرة منی

منی کان مخاطباً من جمیع الجہات و کانہا یعبر من نفسہا بجوابہ ثم لما لقتنی
انوار الہیبۃ واحاطت بی ابرار الفرد والجبروت علمت ان لیس لاحد
ان یخبر عن نفسہ باللفظین جمیعاً متابعاً الا الحق قال نکان ہو محل
الفنا فقلت انت انت لم تزل ولیس لموسی معک مقام ولا لہ جرارۃ علی
الکلام الا ان تبقیہ ببقائک وتنعتہ بنعوتک فتکون انت المخاطب والمتکلم
جمیعاً فقال لا یحمل خطابی غیری ولا یجیبنی سوائی انا المتکلم والمخاطب
وانت فی البین شبح یقع بک محل الخطاب وفی قولہ سنریہم ایاتنا فی الآفاق
وفی انفسہم قال القحطبی ہو النظر الی الکون یشاہد الحق ثم النظر الی الحق
بالفناء عن الکون وہو ان یصیر النعوت نعتاً واحداً ولا حق صرفاً وسئل
ابو عثمان عمن یقول بالشاہد فقال لا انکر القول بالشاہد لمن یشہد
الاشیاء کلہا شیئاً واحداً قال الواسطی ظہر فی کل شیئ بما ظہر منہ واظہر الاشیاء
ظہورہ بہا بتنبیہہا لا تجد غیر اللہ ولذلک قال صلی اللہ علیہ وسلم اصدق
کلمۃ قالتہ العرب قول لبید الا کل شیئ ما خلا اللہ باطل وفی قولہ ہو الاول
والآخر والظاہر والباطن قال جعفر فسقط ہذہ المعانی ذبقی ہو وعن الشبلی
الاشیاء ساقطۃ لانہ اول و آخر ظاہر باطن الی غیر ذلک فہولاء الائمہ
الثمانیہ قد نصوا علی ہذا المذہب فی کتبہم وقد نقل بعضہم عن ہولاء الکبار
وہم الجنید وابن عطا ومحمد بن واسع وابو سعید الخراز و فارس وجبیر

والنوری و ابوبکر الفارسی والواسطی و یوسف بن الحسین والقحطی و ابوعثمان
والشبلی وغیرہم ممن لا ینحصر وو افقہم کثیر من المتکلمین المتاخرین وسیاتی
النقل عنہم منہم القاضی ناصر الدین البیضاوی فانہ قال فی انوار التنزیل
فی قولہ فثم وجہ اللہ ای فتح ذاتہ وفی قولہ ان اللہ واسع علیم باحاطتہ
بالاشیاء وفی قولہ ویبقی وجہ ربک لو استقریت جہات الموجودات وتصفحت
وجوہہا وجدتہا باسرہا فانیۃ فی حد ذاتہا الا وجہ اللہ ای الوجہ الذی
یلی جہتہ وفی شرح المصابیح فی قولہ علیہ الصلوۃ والسلام عن اللہ عزوجل
لا یزال العبد یتقرب الی بالنوافل الی آخرہ وان العبد لا یزال یتقرب
الی اللہ تعالی بانواع الطاعات واصناف الریاضات ویرتقی من مقام
الی اعلامنہ حتی یحب اللہ سبحانہ وتعرفیجعلہ مستغرقا بملاحظۃ جناب قدسہ
بحیث ما لاحظ الا لاخطر بہ فما التفت لفت حاس ومحسوس وصانع
ومصنوع وفاعل ومفعول الا رای اللہ وہو آخر درجات السالکین واول
درجات الواصلین فیکون بہذا الاعتبار سمعہ وبصرہ ثم قال فی باب
اسماء اللہ فی شرح اسم اللہ کل ممکن فانہ لا وجود لہ بل انما وجودہ من الجہۃ
التی تلی الواجب تعالی والیہ اشار حیث قال الا کل شیء ما خلا اللہ باطل
وفی شرح اسمہ النور ہو الظاہر بنفسہ المظہر لغیرہ ولا شک فی ان الوجود
اذا قوبل بالعدم کان الظہور للوجود والخفاء للعدم ولما کان الباری

موجود الذاته مبرا عن ظلمة العدم وامکان طروه وکان وجود سائر الاشیاء
فایضا عن وجوده صح اطلاق اسم النور علیه ومنهم الفاضل شرف الدین
الطیبی قال فی شرح الکشاف نقلا عن الواحدی والبغوی عن وہب
بن منبہ نودی من الشجرۃ فقیل یا موسیٰ فاجاب سریعًا ما دعاہ فقال
انی اسمع صوتک ولا اری مکانک فاین انت فقال انا فوقک معک
وامامک وخلفک واقرب الیک من نفسک فعلم ان ذلک لا ینبغی
الا اللہ عزوجل فایقن بہ قال الطیبی وہذا لایدل علی الجسمیۃ وکذلک
القرب وقال فی شرح المشکاۃ نحو ما نقلناہ عن القاضی ونقل فی
شرح البصیر عن سہل انہ قال منذ کذا سنۃ اخاطب الحق والناس
یتوہمون انی اکلمہم وفی معناہ انشد وظنونی اخاطبہم قدیمًا
وانت بما اخاطبہم مرادی ہذا صفۃ الجمع الذی اشار الیہ القوم فی شرح
اللہ الواحد وحظ العبد ان یغوص لجۃ التوحید ویستغرق فیہ حتی لا یری
من الازل الی الابد غیر الواحد الاحد الی غیر ذلک ومنہم الفاضل المحقق
سراج الدین قال فی دیباجۃ کشف الکشاف الحمد للہ الذی انار الاعیان
بنور الوجود وجعلہا مرائی صفاتہ واختار منہا نوع الانسان وجعلہ سر
الاکوان وکمل بہ مجالی ذاتہ وفی قولہ فثم وجہ اللہ انہ تمہید کذلک نفی الولد
لانہ من لہ الجہات کلہا یتعالی عنہا فیستحیل ان یماثلہ ذو جہۃ والولد

من جهة الوالد لا محالة وفی قوله او لم یکف بربک انه علی کل شیئ شهید فمن
شهده شهد کل شیئ وفی قوله والظاهر والباطن فهو الظاهر لوجوده
لان کل الموجودات بظهوره ظاهر والباطن بکنهه الی غیر ذلک وبالجملة
ذهب کثیر من المتاخرین الی هذا المذهب وقد ایدناه بانواع من الدلائل
ورفع کثیر من الشبه والآن اری ان اضیف الیه فصولا الاول فی
ابطال سائر المذاهب الثانی فی بیان اتصاف الوجود باوصاف
الالٰه باقامة الادلة علی ذلک الثالث فی ظهوره فی ذاته وفی المظاهر
ورویته فی القیامة الرابع فی اثبات الشرایع واحکام الآخرة مع
وحدته الخامس فی فائدة اعتقاد هذا المذهب وعدم الکفر فی افشائه
مع قول العارفین افشاء سر الربوبیة کفر وعدم کفر من انکره مع ان
منکر الصانع کافر فهذه الخمسة مبانی التوحید کمبانی الاسلام واللّٰہ
المسئول لافاضة المرام متحلیا علی الصواب علی احسن وجوه الانتظام
والمامول منه حسن الاختتام وهو الموفق والمعین والهادی الی الحق
المبین الفصل الاول فی ابطال مذاهب المخالفین وفیه مقامات
الاول فی ابطال حجج من قال باشتراکه معنًی بین الموجودات واقامة
الدلائل علی عدم اشتراکه وهی علی وجوه الاول لاشک فی وجود المؤثر
فی الحادث مع التردد فی انه واجب او ممکن جوهر او عرض فبالضرورة

يكون الامر المقطوع به مع التردد في المخصوصات ويدل الاعتقاد
مشتركا بينهما قلنا اللازم انما هو اشتراك اضافته اليها لا اشتراكه بين
وجوداتها وقد منعنا ذلك الاطلاق مع كثرة لا اختلاف في تلك اللغات
المختلفة الكثيرة جدا وهو بعيد جدا ومنهم من اصلح اشتراكه اللفظي
باختلاف اضافته الى الموجودات فنقول ان اراد اختلاف مفهوم المضاف
فباطل لانه لا يصلح الاعلى تقدير عينيتها له وسنبطل ذلك وان اراد
اختلاف الجميع من المضاف والمضاف اليه فلا يصلح محلا للنزاع بل
جميع الامور المشتركة كذلك فيصير مشتركا لفظا بذلك الاعتبار المقام
الثالث في ابطال كونه مشككا يدل عليه وجوه الاول انه مبني على تعدد
افراده وقد ابطلناه بالبراهين النيرة الثاني التفاوت اما في نفس مفهومه
فيكون له مفهومات مختلفة فيعود الى الاشتراك اللفظي او في حقايق
ما صدق عليه كلفظ النور مفهومه واحد ومع ذلك يصدق على حقايق
مختلفة من نور الشمس ونور البصر ونور العقل فباطل لان ما به اختلاف
تلك الحقايق ان كان وجودا يخالف وجود غيره مع ان ما به اتفاقهما
ايضا وجود تركب وجود كل موجود من وجودين احدهما ما به اتفاق الحقايق
وثانيهما ما به اختلافها وان كان غير الوجود فيكون متوقفا على الوجود
في التحقق لان غير الوجود انما يتحقق بالوجود فان كان المتوقف عليه

الوجود العام كان الوجود الخاص للواجب الذي به وجوبه متوقفا على
ذلك الوجود العام فلا يكون وجوبه بالذات فكيف يكون اقوى واشد
واولى واقدم وان كان غيره وهو الوجود الخاص توقف ما به الاختلاف
على الوجود الخاص والوجود الخاص انما يتحقق بما به الاختلاف فيدور
او في عوارضه فباطل اذ عوارض الطبيعة الواحدة المتفقة لا تختلف
الثالث لو كان مشككا لكان صدقه اما على الحقايق المتفقة مع اختلاف
العوارض فباطل اذ يلزم ان يكون حقيقة الواجب متفقة مع سائر
الحقايق واختلافها بالعوارض فقط وقد اتفقوا على خلاف ذلك واما
على الحقايق المختلفة مع اتفاق العوارض فيكون الوجود عرضا للماهيات
لاحقا بها مع انها يمتنع كونها محلا للاعراض بدون الوجود فيلزم الدور
على ان تلك الحقايق ان كانت وجودات لزم تعدد الوجود في كل شيئ
والا فلا تشكيك في الوجود بنفسه ولا يندفع بما قيل العارضة والمعروضة
في نظر العقل لا في نفس الامر اذ لو لم يكن في نفس الامر لكان تحقق
الماهيات الممكنة في انفسها بدون الوجود وقد ابطلناه على انه لا يتصور
عروض الوجود للوجود بل اما ان يكون عينه او جزءه وقد ابطلنا كل
ذلك المقام الرابع في ابطال حجج من قال بعينيته للماهيات وهو الشيخ
ابو الحسن الاشعري واقامة الدلائل على عدم عينيته لها تمسكا بوجوه الاول

لو قام بہا وہی معدومۃ بدونہ لزم الجمع بین الوجود والعدم وہی تناقض
قلنا بل الجمع بین الوجود والمعدوم ولا تناقض بینہما ان المعدوم ہو
ذو العدم ولا تناقض بین الجسم وذی لا جسم کالاسود الثانی لو از
لقام بہا وقیامہ بہا یتوقف علی وجودہا فان کان عین ذلک الوجود
القایم بہا لزم الدور وان کان غیرہ وہو ایضا وجود قائم بہا لزم التسلسل
قلنا زیادتہ علیہا لا یستلزم قیامہ بہا وانما یلزم لو کان صفۃ وقد
بینا انہ لیس صفۃ لہا ولا موصوفا بہا بل مضاف الیہا ومشرق علیہا
وما ذکر انہ قام بالماہیۃ من حیث ہی ہی لا بالمعدومۃ للتناقض و لا
بالموجودۃ لید ورا وتیسلسل غلط لانہا لا تخلو عن احدہما وہو کاف فی
لزوم ما ذکرہ والتفصی عن ذلک بان ہذا القیام امر عقلی باطل لا تلزمہ اما
القول بعدمہ فی الخارج او بعینیۃ للماہیۃ فیہ وہما باطلان اما الاول
فلما بینا من قبل واما الثانی فلانہ قول الخصم وما قیل ان المفتقر الی المحل
الموجود عوارض الوجود دون الماہیۃ باطل لانہ اذا ارید العوارض فی الخارج
فلا یتصور بدون وجود المحل وان ارید فی الذہن فکذا منافی عروض الوجود
للماہیۃ فی الخارج الثالث لو کان قائما بہا لکان موجودا ولزم التسلسل
فیکون معدوما وفیہ اتصاف الشیٔ بنقیضہ قلنا قد بینا ان وجود الوجود
عینہ فلا تسلسل وما قیل لا باس بالتسلسل فی الامور الاعتباریۃ یبطل

لانہ اذا جعل احد الوجودات الواقعۃ السلسلۃ اعتباریا کان الوجود المنو
بہ اعتباریا فینجر الی کون الکل اعتباریا وکذا ما قیل لا باس بکون الوجود
معدوما ولا یلزم منہ اتصاف الشیئ بنقیضہ لان نقیض الوجود العدم
لا المعدوم لما بینا ان وجود الوجود عینہ فیصیر الوجود المضاف عدما
لما مر فیلزم اتصافہ بنفس العدم لانہ ہو وکیف یکون معدوما وتحقق الا
بہ وما قیل ہو نفس تحقق الاشیاء لا ما بہ تحققہا فباطل فان تحقق الاشیا
وصف قایم بہا بعد مقارنۃ الوجود ایاہا ولیس نفس الوجود المفید للتحقق
لہا وقد اعترف بان الوجود متحقق بنفسہ مع انکار کونہ واجبا بالذات
بناء علی ان المراد انہ اذا تحقق لا یفتقر الی وجود آخر یتحقق بہ لا انہ لا یحتاج
الی الفاعل وہو غلط لما بینا من امتناع عدمہ وعلی ما تحقق ذلک یجوز
عدمہ عند عدم ایجاد الفاعل ایاہ وما قیل انہ لیس بموجود ولا معدوم
فاثبات للواسطۃ بل جمع بین الشیئ ورفعہ وقد یدل علی عدم عینیتہ لہا وجوہ الاول
لو کان عینہا لکان اشتراکہ لفظیا لا بطریق تغایر المفہومات الاضافیۃ
الیہ بل بطریق تغایر المفہومات الافرادیۃ وہو باطل بالضرورۃ الثانی
لو کان عینہا لم تکن ماہیات الممکنات قابلۃ للوجود والعدم لان الوجود
لا یقبل العدم الثالث لو کان عینہا کان تحقق الماہیات بذواتہا ضرورۃ
ان تحقق الشیئ بنفسہ ہو معنی عدم الاحتیاج الی الغیر فیکون الکل واجب

الوجو

الوجود المقام الخامس فی ابطال ادلۃ من قال بزیادتہ فی الواجب قد
اقمنا الدلایل علی عینیۃ لہ ولکنا لم نقم الدلایل علی ابطال ما یقول
الحکماء من کونہ خاصاً تحت العام استدل القائل بزیادتہ بوجوہ الاول
ان کان تجرد لذاتہ وجب تجرد کل وجود فیلزم وجوبہ فیتعدد الواجب
وان کان لغیرہ افتقر الواجب الی الغیر وان کان عدم علۃ المقارنۃ
قلنا نعتبر التجرد لذاتہ فی تحققہ لذاتہ والمقارنۃ فی تحقق الماہیات بہ
ولا تعدد لہ حتی یلزم تجرد کل وجود وجوبہ والقول بان المقتضی للتجرد
وجودہ الخاص بذاتہ باطل لانہ ان کان باعتبار نفس الوجود لزم تجرد
کل وجود وان کان باعتبار قید الخصوصیۃ فان کان نفس الوجود مع العدم
لزم ان یکون للواجب وجودات والا کان تحققہ بالوجود فلا یصلح للوجوب
الذاتی المقتضی للتجرد وایضاً العام اما ذاتی للخاص فیلزم ترکبہ او خارج
فاما عرض عام ولا یتصور کون الوجود خارجا عن حقیقۃ الوجود حتی یمکن
جعلہ عرضاً عاماً لہ الثانی الواجب مبدأ للممکنات فلو تجرد فان کان مبدأیتہ
لکونہ وجود الزم کون کل وجود مبدأ وان کانت نفس التجرد کانت عدمیۃ
وان کانت المجموع فہو ایضاً عدمی لعدم احد جزئیہ وان کان الوجود بشرط
التجرد لزم ان یکون کل وجود مبدأ الکل وجود حتی لنفسہ ولعلہ لکنہا
تخلفت لعدم الشرط لکن امتناع مبدائیۃ الشیئ لنفسہ ولعلۃ بالذات

لا بالوا سطة قلنا مبدئیتہ لکونہ وجودا ولا تعدد فیہ حتی یلزم مبدئیۃ کل وجود
او المجموع ذہنا المفرد خارجا فلا یلزم کون المبدء اعدما او معدوما او الوجود
بشرط التجرد ولکن حصولہ ممتنع فی الغیر بالذات فلم یصلح للمبدئیۃ اصلاً
والقول بانہ وجود الخاص باطل لانہ ان تحقق والعام ایضا متحقق لزم
اجتماع الوجودین والا کان العام معدوما فلا یکون وجودا الثالث الواجب
یشارک الممکنات فی الوجود ویخالفہا فی الحقیقۃ فیکون وجودہ مغایرا
لحقیقتہ قلنا المشارکۃ بالموجودیۃ والمغائرۃ بانہ نفس الوجود ولیست
نفسہ والقول بان المشارکۃ فی الوجود العام والمغائرۃ بالخاص باطل
لاستلزامہ اجتماع الوجودین والا لم یتحقق ما بہ المشارکۃ اصلا ثم انہ
ممکن فیکون للواجب تحقق الوجود الممکن ولا یمکن فرضہ لازما خارجا اذ
لا یتصور کون الواجب الوجود خارجا عن حقیقتہ الوجود الرابع الواجب
ان کان نفس الکون فی الاعیان وہو الوجود المطلق لزم تعدد الواجب
ضرورۃ ان کون زید غیر کون عمرو وان کان مع قید التجرد لزم ترکب
الواجب من الکون و التجرد وہو عدمی لا یصلح جزءا للواجب او بشرط
فلا یکون الواجب واجبا لذاتہ بل بالشرط الذی ہو التجرد وان کان غیر
الکون فان کان بدونہ فلا یعقل وجود شیئ بدون کونہ فی الاعیان وان
کان مع الکون فاما ان یدخل فیہ الکون فیلزم ترکب الواجب او یخرج

عنه وهو المطلوب لان معناه زيادة الوجو والذی بمعنی الکون فی الاعیان
علی ما ہو حقیقة الواجب ولو کانت ہی الوجود قلنا الکون فی الاعیان غیر
الوجود لانہ مسبب عنه وهو معنی مصدری لا یصلح للوجوب الذاتی لا بذاته
ولا مع التجرد لا بشرط ولا باس بزیادته علی حقیقة نفس الوجود والقول
بانہ نفس الکون الخاص باطل لانہ امر عقلی فکیف یکون نفس الامر الحقیقی
الخاص الوجود معلوم بالضرورة وحقیقة الواجب غیر معلومة والمعلوم
یغائر غیر المعلوم قلنا المعلوم انیة الوجود لا حقیقتہ والوجوب کذلک
والقول بان المعلوم ہو المطلق وغیر المعلوم ہو الخاص باطل لانہ ان
کان الخاص مغائر العام من کل وجہ لم یکن الخاص خاصا بالنسبة
الیہ وان کان لم یغایرہ من کل وجہ فالمحمول ان کان قید الخصوصیة
والمعلوم الوجود لم یکن حقیقة الوجود بل قید الخصوصیة فان کانت نفس
الوجود لزم ترکب الوجود الخاص او تعددہ وان کان القید متحققا
بالوجود فلا یصلح لان یکون حقیقة الواجب تع ویدل علی بطلان کون
الوجود الواجب خاصا تحت العام وجود الاول لو کان خاصا تحت العام
فان اعتبر مع قید العموم فلا یوجد فی الخارج فان لم یتحقق بشئی فلا معنی
لکونہ وجودا وان تحقق بہ شئی فان کان ذلک الشئی غیر الوجود الخاص فلا
حاجة فیہ الی وجود خاص وکل الاشیاء کذلک علی انہ یکون تحقق الشئی

بما هو معدوم وان كان ذلك الشيئ الوجود الخاص لزم تحققه بما هو معدوم وان لم يعتبر معه قيد العموم فلا يوجد الا في ضمن الجزئيات فان وجدت جزئياته به لزم الدور والا خلا الوجود عن افادة التحقق و هو ايضا باطل الثاني لو كان الواجب خاصا تحت العام فالعام اما ذاتي فيلزم تركب كل وجود حتى الواجب او خارج ولا يتصور خروج الوجود عن الوجودات مع اتحاد المفهوم وما قيل من ان النور عارض لنور الشمس والبصر والعقل باطل بل ذاتي لها خارج عن الشمس والبصر والعقل فان صح كونه عارضا فلا يتحقق بدون المعروض لاكن المعروض لا يتحقق بدونه والا خلا الوجود عن افادة التحقق الثالث خصوص الخاص من اعتبار القيد فان كان نفس الوجود لزم تركب كل وجود حتى الواجب والا فلا يتحقق الا بالوجود فلا يكون الواجب باعتباره واجبا بالذات الرابع الخاص والعام اما الكون في الاعيان مع اعتبار قيد العروض فهو عرض فليس في الوجود واجبا بالذات لافتقار العرض الى المحل فان كان الواجب من قبيل الماهيات ولا شك ان تحققها بالوجود الذي ليس واجب بالذات فهي اولى ان لا تكون واجبة بالذات او عن الكون في الاعيان فان كان الكون في الاعيان بهما كان للشيئ الواحد وجودان وهو باطل او باحدهما فان كان الخاص تحت العام خلا

العام عن افادة التحقق وان كان العام استغنی به عن الخاص وان اختلفا لما به الکون ہو الوجود ونفس الکون ہو الموجود به واحدہما لا یکون عاما بالنسبة الی الآخر الخامس لو تحقق الخاص تحت العام فلا ان یکون العام مشترکا بالاشتراک اللفظی او المعنوی وقد ابطلنا کونه کلیا اذ افراد السادس قید الخصوصیة اما عارض فیفتقر الی المعروض فلا یصلح للوجوب الذاتی فالمجموع منه ومن غیرہ اولی بذلک لافتقارہ الیه او معروض فاما نفس الوجود فیترکب کل وجود حتی الواجب واما غیرہ فیفتقر الی الموجود فافہم واللہ الموفق والملہم الفصل الثانی فی بیان الوجود باوصاف الالہ تعم باقامة الادلة علی ذالک وفیه مقامات الاول فی وجوب وجودہ ویدل علیه وجوہ الاول لاشک فی تحقق شیئ اذ انکارہ مع جزم العقول به جہل لایعبأ به فاما بدون الوجود وبطلانه ضروری او الوجود مع عدمه فیکون مبدا الوجود معدوما وہو باطل بالضرورة او وجودہ وہو المطلوب ولا تسلسل لانه عینه فی الحقیقة زایدا باعتبار الثانی تحقق کل شیئ اما بذاته فیکون الکل واجب الوجود بالذات فلا یکون فیه حادث او فان وبطلانه ضروری او لا بذاته فیتسلسل او البعض بالذات والبعض بالغیر فالذی بالذات ان کان غیر الوجود افتقر الی الوجود فلا یکون وجوبه بالذات الثالث تحقق الشیئ لو کان لانه ماہیة مالم یکن شیئ فیہا قابلیة للوجود والعدم

لان مقتضى الذات لا يزول بالغير وان كان لانه ماهية خاصة فقيد الخصوص
ان لم يكن نفس الوجود فتحققه اما لانه ماهية ما وهو خلاف المفروض او لانه
ماهية خاصة فيعود الكلام في قيد الخصوصية ويتسلسل وان كان نفس
الوجود فهو المطلوب فافهم والله الموفق والملهم المقام الثاني في بيان
مخالفة حقيقته لسائر الحقائق ونفي المثل والضد له ويدل على الاول
وجوه الاول لو لم يخالف حقيقة الوجود لسائر الحقائق فاما ان يشاركها
في ذاتي فيلزم تركب كل وجود اذ لا بد معه من مميز ذاتي والا لم يكن حقيقة
على حدة او عرضي فاما وجود ولا يتصور كون الوجود عارضا للوجود او موجود
فعرضية الوجود له اولى من عرضية الموجود او عدم فيجتمع النقيضان او معدوم
ولا يصح المعروضية اذ هي فرع ثبوت العارض والمعروض الثاني لو شاركت
حقيقة الوجود حقيقة اخرى فالاخرى ان افادت تحقق شيء فاما بدون الوجود
وهو باطل او معه فهو مستقل بالافادة لا يحتاج الى شركة امر آخر والا
فان شاركت في اخص اوصافه وهو التحقق بالذات فباطل اذ لا تحقق
لشيء بدون الوجود او الى اعمها وهو عموم اشرقه على الكل فيكون مبدا
للتحقق وقد فرضنا خلافه او في وصف من اوصافه لا اعم ولا اخص فاما
من اللوازم وهو باطل والاعم لعمومه او المفارقات والمشاركة به لا
توجب الاتحاد بالحقايق الثالث الحقايق انما تشارك اذا فيعمها

فافہم واللہ الموفق والملہم واذ لامشارکۃ فی الحقیقۃ فلا مثل لہ والمضادۃ
انما تتصور بین وجودین بینہما غایۃ الخلاف وکل وجودی بجامعہ الوجود
فلا شیئ یضادہ والمقام الثالث فی توحیدہ یدل علیہ وجوہ الاول لو تعدد
الوجود فاما ان یمکن اجتماعہما فی تحقق شیئ فاذا زال عنہ احدہما کان متحققا
من جہۃ الزاید موجودا من جہۃ الباقی فیجتمع علیہ الوجود والعدم وہو
تناقض او لا یمکن فاما ان یمکن ان یتحقق ما تحقق باحدہما بالآخر فتحققہ
باحدہما دون الآخر یحتاج الی مرجح ویحتاج کل مرجح فی تحققہ باحدہما
فیتسلسل او لا یمکن فیلزم تمائزہما اما بذاتی فیلزم ترکب کل منہما وہو
باطل واما بعرض لازم فان کان لازما للمفہوم المطلق کان لازما لہما
فلم یفد تمیز احدہما عن الآخر او لخصوصیۃ احدہما فیلزم ترکبہ من المطلق
وقید الخصوصیۃ الثانی لو تعدد لتحقق الاعم فان اخذ اعمیتہ بقید العموم
لم یتحقق فی الخارج فلا یکون وجودا او لا مع قیدہ فیکون متحققا فیہما فلا
یکون مفید التحقق شیئ لانہ اما الخاص وہو احدہما فقد تحقق قبلہ واما
نفسہ فقد تحقق باحدہما لانہ فی ضمنہما لا بنفسہ والا تحقق دونہما وتحقق
شیئ من لوازم الوجود وعدم اللازم یدل علی عدم الملزوم الثالث
لو تعدد فاما ان یتفقا فی الحقیقۃ والعوارض فان تعلق کل بما یتعلق
بہ الآخر اجتمع علیہ الوجودان والا کان تعلق احدہما دون الآخر ترجیحا

بلا مرجح وان اختلفا فی الحقیقة والعوارض فلا یکونان وجودین ان اتفقا
فی الحقیقة واختلفا فی العوارض محال لان اختلاف اللوازم یدل علی
اختلاف الملزوم وان اتفقا فی العوارض واختلفا فی الحقیقة لم یکونا ایضاً
وجودین الا یکون عارضهما الوجود العام ولا یتصور کونه عارضا للوجود
فافهم والله الموفق والملهم المقام الرابع فی تنزهه عن الجوهریة والجسمیة
والعرضیة والمکان والزمان والحلول والاتحاد یدل علی نفی جوهریته
انه لو کان جوهرا لکان ممکنا لان الجوهریة عبارة عن ممکن موجود لا فی
موضوع فیلزم خلو الوجود من الواجب ولو کان جسما کان وجود الواجب
ایضا جسما وهو مرکب فیلزم ترکب وجود الواجب مع افتقاره الی اجزائه
وایضا لو کان جوهرا او جسما لکان وجود العرض جسما وهو باطل بالضرورة
ولو کان عرضا لم یوجد به جوهر لتاخر العرض عن الجوهر ولو کان زمانیا
کان متاخرا عنه لکن الزمان موجود به ولو کان نفس الزمان لکان
لازم الانصرام لکنه لا یقبل العدم لما بینا ولو کان مکانیا لکان المکان
محیطا به والمحیط بالشیٔ لا یکون متحققا به وایضا المتمکن اما جسم او جزؤه
لکن الوجود لیس احدهما ولو کان نفس المکان لکان جسما او خلا ولکن
ابطلنا کونه جسما وبطلان کونه خلا ظاهر وحلول الوجود فی العدم او
المعدوم ظاهر الاستحالة وفی الموجود انما یکون لو کان عرضا وقد ابطلنا

عرضیته وفی وجود الوجود اجتماع المثلین واتحاده بالعدم تناقض وبالمعدوم
موجودا حال عدمه وهو ظاهر الاستحالة وبالموجودات بقیا بحالهما فلا
اتحاد والا کان الموجود متحدا بالمعدوم فافهم واللہ الموفق والملہم المقام
الخامس فی اتصافه بالصفات الثبوتیة للہ تعالیٰ یدل علیه وجوه الاول
انه لما تحقق بالذات فذلک لغایة کمال الذات فلا یکون فیه نقص والا
لم یکن علی غایة الکمال وفقد هذه الصفات نقص لانها کمالات فالکامل
لابد ان یستجمع الکمالات واما صفات الحوادثات فانها وان کانت
کمالات لها فهی ناقصة فی ذاتها لحدوثها عن العدم وهو غایة النقص
فلا یکون صفات له ولکنها من حیث کونها کمالات ممکنة صارت صفات
لکماله الممکن للوجود وهو ظهور الوجود بها الثانی الصفات الواجبة اما صفات
للماهیات ولا وجوب فیها لان تحققها بالغیر واما للوجود وهو المطلوب
الثالث الصفات الوجوبیة لاشک فی تعلق الوجود بها فان کانت
عوارض فبواسطة تعلقها بمحالها والا فبنفسه والصفات الواجبة
لیست عوارض لان الصفات الواجبة نورانیة فهی اولی ان تکون صفات
للنور المطلق وهو الوجود وهو المتجلی بها علی الماهیات المتصفة بما
یناسبها ولا یضر عدم اتصاف بعض الموجودات بما یناسب هذه
الصفات اذ الصور الظاهرة فی المرایا لا یلزم کونها علی صفات ذی الصورة

مستجمعة لجميع صفاتها الحسية فضلا عن العقلية مع انه قد ورد النص بما دل على اتصاف الكل بالحيوة والعلم والكلام والبصر لقوله تعالى يومئذٍ تحدث اخبارها بان ربك اوحى لها وقوله تعالى وان من شيئٍ الا يسبح بحمده وبالسمع لقوله عليه الصلوة والسلام لايسمع مدا صوت المؤذن جن ولا انس ولا شجر ولا حجر ولا مدر ولا شيئٌ الا شهد له يوم القيمة وقوله عليه الصلوة والسلام ان بقاع الارض ينادى بعضها بعضا هل مر بك اليوم من ذكر الله او من صلى عليك فمن قائلة لا ومن قائلة نعم وشق عروق النبات المواضع الصلبة من الارض يدل على ظهور القدرة فيها وتفقدها موضع الماء في سيرها يدل على ظهور الارادة فيها فافهم والله الموفق والملهم المقام السادس في صحة روية الوجود لما كان الكمل الانوار كان به الظهور والاظهار للكل فهو اولى بالروية وقد صرح من جوز روية من المتكلمين بان علته الوجود فافهم والله الموفق والملهم الفصل الثالث في ظهوره في ذاته وفي المظاهر وروية في القيامة لما كان الوجود نورا كاملا كان ظاهرا لنفسه وهو علمه بنفسه وروية لنفسه ومظهر النفس في المظاهر يرى فيها روية الشخص نفسه في المرات اذ هو كمال آخر وراء الكمال الذاتي للوجود والعلم اذ به يظهر آثار اسمائه وصفاته ومعلوماته وان لم يكن فقده نقصانا في ادراك بقصد الكمال الذاتي فمن لا ينظر في المراة

لا يعد ناقصاً في ذاته وهو في نورانيته يمثل بالشمس للتفهم وكما ان
للشمس عند طلوعها انواعا من الظهور مثل الشعاع من غير حجاب
ومن وراء حجاب لطيف كالزجاجات وحجاب كثيف غير محيط كالجدار
وحجاب محيط كالدار المغلقة الباب وفي المرآة وما يحاذيها من الماء
ومرآة اخرى وما يحاذيها من الجدار فيظهر الضياء في محض الشعاع
والالوان المختلفة وراء الزجاجات المتنوعة بالالوان المختلفة والظل
وراء الجدار ولا يظهر شيء في البيت المغلق ويظهر في المرآة لها صورة
ذات شعاع وفيما يحاذيها من مرآة او ماء وكذلك فيما يحاذيها من الجدار
بشعاع وتختلف صورة في المرايا بحسب اوضاعها واشكالها ومقاديرها
كذلك للحق ظهورات شتى في عالم المعاني اي الاسماء والصفات وعالم
الارواح من العقول والنفوس وعالم المثال وعالم الاجسام على ترتيب
خاص واذا كانت اسماؤه وصفاته مظاهر ذاته كان الفائض على ما وراءه
واذا كانت الطبيعة والهيولى والصورة حجابا لها كان الفائض على
ما وراءها ظلا واذا كان العقول والنفوس مرتبة كانت كالمرآة والماء
والجدار ولما كانت الصور لا تنطبع الا في المرآة كان الكمل مرايا وخلفاء
دون غيرهم هذا جملة الكلام في ظهوره في المظاهر واما ظهوره بطريق
الاشراق فعند كشف الحجب كلها لاهل القيامة وقد يكون الرؤية فيها

بالظهور فی الصور المثالیة فیختلف ظهوره بحسب اختلاف استعدادت الرائی
ویظهر تارة فی صورة منکرة وتارة فی صورة یعرف کما ورد به الحدیث
واذا ظهر بلا حجاب یکون صورة الرائین ظاهرة فی مرآته فتصیر تلک الصورة
حجابا عن رویة المرآة فان الصورة فی المرآة اذا رئیت منعت عن رویة المرآة
لکن تکون تلک الصورة بحسب ما یغلب علی صاحبها فی الاستعداد التی
استحق بها اللقیة الحق اذ النور الکامل لا تقوی لرویته الابصار الضعیفة نعم
اذا فنی الرائی لا یبقی له صورة محجبة لکن لا تفیده وههنا تفاصیل کثیرة
لا یلیق ایرادها بالمختصرات والله الموفق والملهم الفصل الرابع فی بیان
اقتضاء للشرایع واحکام الآخرة لما کان الظهور الکامل محبوبا له عقلی
احب تصقیل مرایا الخلق وتقویمها والاعمال مفیدة لذلک التصقیل
والتقویم فی الظاهر والباطن مفید لا متناسب بین المظهر والظاهر حتی
اذا کمل مزاجها صار خلیفة للحق فی الخلق فی تدبیر نظام العالم الذی
هو المظهر التفصیلی لاسمائه وتدبیر سائر ابناء جنسه الذین هم المظاهر الاجمالیة
له بعد التفصیل فیشرق فی الکل بجمالاته وبعکس بکدر مرآته ویختل نظام
العالم ولذلک لا تقوم الساعة الا علی شرار الناس ولما کان الاسلام
نورا والکفر ظلمة موجبة لخراب العالم تکاد السموات یتفطرن منه وتنشق
الارض وتخر الجبال هدا ان دعوا للرحمن ولدا ولما تم ظهوره تعالی بسبب

هولاء المظاهر الكاملة فظهر عليهم فى القيامة بانواع اللطف والكرامة ولما
كان اهل الكفر مبطلين لهذا الامر المحبوب له تعالى صاروا اهل القهر
والحجاب والهوان فى القيامة مع انه تعالى متصف بالجلال والجمال
والجلال يقتضى القهر والحجاب وجماله يقتضى اللطف والثواب فلا بد من
دواعيهما ويدل على ذلك قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون
وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة ثم تصفيل الباطن
بالاعتقادات الصحيحة والاخلاق الكريمة بعينه اعمال الجوارح بالتذلل
والاستقامة وعمل اللسان وهو الذكر لارتباطه به والاسرى الظلمة
من الظاهر الى الباطن فيكدره وتكدر الباطن بالاعتقادات الفاسدة
والاخلاق الردية بعينه من الظاهر الانهماك فى الاهوية الفاسدة
ولهذا البحث تفصيل لا يليق بالمختصرات والله الموفق والملهم الفصل
الخامس فى اعتقاد هذا المذهب وعدم الكفر فى افشائه لاهله وعدم كفر
من انكره مع انكار الصانع كفر معتقد هذا المذهب فائدته ان يراعى
الشرك ويجرى على مقتضاه فلا يشرك به شيئا فى نفسه وهواه ويجعل
حركاته وسكناته ومحياه ومماته لله حتى يكون له حظ من التالة بظهور صورة
الحق فيه وان لم يصر الها كما ان المؤمن بالنبوة يصير له حظ من النبوة
وان لم يصر نبيا على ما ذكره الامام حجة الاسلام الغزالى فى كتاب التوحيد

من الاحجار ويفضي لصاحبه الى كشف العلوم والاسرار الخفية الحادثة
في العالم ويحثه على العبادة اذ يعرف انه عبد محض لا يشارك ربه بوجه
من الوجوه وانه يصير بالعبادة رجلاً كاملاً الهيا فيجعله خليفة في الخلق
وتدبيره في عالمه يحصل له قربه من الله تعالى لشدة مناسبته اياه ولا يامن
غيرته فيخاف ان يحب ما سوى الحق وان يلتفت اليه من اهويته ويخاف
ان يتكدر مرآة قلبه وروحه ويلحق بالبهايم والجمادات ويصير محلا للتجلي
الجلالي الذي يجاليه النار وان كان احراقها واتلافها بهذه المشابهة
من حيث انها مجلى من مجاليه فكيف اذا كان متجليا بنفسه فهو نار الله
الموقدة التي تطلع على الافئدة وكيف لا فانه الواجب بالذات واما عدم
كفر من افشاه لاهله فليحري على ذلك وقد قال امير المؤمنين علي رضي الله
تعالى عنه ان ههنا علوما جمة واشار الى صدره لو وجدت لها حملة تمنى
وجدان حامليه لافشائه اليهم فلو كان كفرا وتمني الكفر كفر اامتنع منه ذلك
ولقول ابي هريرة رضي الله تعالى عنه حفظت عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعائين من العلم فاما احدهما فنشرته واما الاخر لو نشرته يقطع مني
هذا البلعوم فقد افشاه عليه الصلوة والسلام الى ابي هريرة دون العام
والا لم يكونوا ليقطعوا منه البلعوم وانما يقولون افشا سر الربوبية كفر
نظرا الى العامة اذ يتصورون بذلك حيث لا يبلغ فهمهم وقد قال عليه